

٢٧٦ دراسات

# في العربية وقارئيها

لفضيلة الاستاذ الاعظم

محمد الخضراء

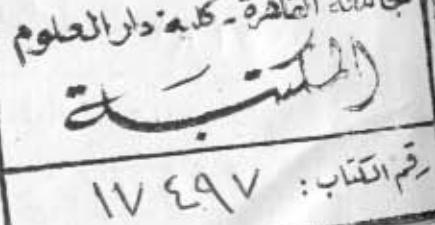
شيخ الجامع الازهر

وعضو المجمع اللغوي في القاهرة

والمجمع العلمي العربي في دمشق

## ابحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد  
بالحديث - التضمين - تيسير وضع  
المصطلحات الطبية وتوحيدها - حول  
تبسيط قواعد التحو وصرف والرد  
عليها - الامتناع بما يتوقف تأثيره على  
السماع .



التاسع

مكتبة دار الفتن

المكتب الإسلامي

دمشق - ص. ب ٤٧٥  
شارع سعد الله الجابري

دمشق - ص. ب ٨٠٠  
شارع الحلبوني

الطبعة الثانية

١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة : بقلم الاستاذ العلامة محمد بهجة البيطار

كان من حكمة الله تعالى ورحمته أن يسر لنا معاشر طالب العلم —  
بعد وفاة شيخنا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي — إماماً حكيمًا  
ألا وهو أستاذنا الشيخ محمد الخضر حسين ( رحيمهما الله تعالى ورضي  
عنهم ) فقد شملنا بعمائته بعد وفاته صديقه القاسمي ( ١٣٣٢ هـ ) ،  
وخيرنا فيما نحب أن نقرأه من العلوم والفنون والكتب ، فكان أن  
وقع اختيارنا — بتوجيهه وإرشاده — على كتاب المستصفى في أصول  
الفقه لحجۃ الاسلام الغزالی ، وكتاب بداية المجتهد للفیلسوف ابن رشد  
في فن الخلاف ، وصحیح الإمام مسلم في علم الحديث ، والمعنى في العربية  
لشيخ النحاة ابن هشام ، والكامل في الأدب للمرادي ، فتولى شيخنا  
قراءة هذه الكتب على أفضل طريقة ، وأتى تعلیقات مهيئة عليها ، يصحح  
أن تكون مرجعاً فيما يشکل على الباحث في مطالبه المتنوعة ، ومقاصدها  
العليا . وقد نظمت آياتاً في ذلك العهد في شأنها ، وقرأتها على أستاذنا  
الحضر وطلاب في جلسة الدرس ، فأعجبته ، ( عليه الرحمة والرضوان )  
من حيث كونها تاریخاً لجنسنا ، وقراءتنا عليه ، وقدّمت إلیه نسخة  
منها ، وهذا هي ذي :

يا يسائي عن درس رب النفضل مولاها الإمام  
ابن الحسين التونسي محمد الخضر الهمام  
سل عنه مستصفى الأصول للبيت معتزك الزحام  
اعني الغزالی الحکیم رئيس أعلام الكلام  
وكذاك في فن الخلاف بداية العالي المقام .

اعني ابن رشد من غدا بطل الفلسفه العظام  
وكذلك المغني إلى شيخ النحاة ابن الهشام  
وكذا كتاب أبي يزيد ابن المبرد في الختام  
تلك الدروس كما الشموس تثير أفالك الظلام  
فتكون منك حقائق المعنى على طرف الشام  
فالحق عوضنا به من شيئاً شيخ الشام  
وكذا صحيح أبي حسين مثلث حبر الأيام  
فعليه ما ذرَّ الفرازة رحمة الملك السلام ٠

وقد أشار أستاذنا الجليل في مقدمة هذا الكتاب إلى دراستنا إياه  
عليه ، وإلى اقتراحنا جمع أصوله المفرقة ، والى استجابتة لنا بقوله  
(رحمه الله رحمة الأبرار) : واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت  
مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على موضعه  
وأحكامه ، وقد كتبت على هذه الرسالة في عهده ، وأطلعته على كل شيء  
فيها ، فراقته ، وأذن لي بنشرها ، وها هي ذي بنصتها :  
القياس في اللغة العربية :

أورد المؤلف لهذا الكتاب مقدمات في فضل اللغة العربية ، ومسايرتها  
للغات والمدنية ، وحالها في الجاهلية ، وارتقائها في الإسلام ، وجعله  
إياها لغة للشعوب ، ويبحث في وجه الحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي ليعرف  
لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، ثم بعد أن مهد المؤلف تمهيداً  
يبيّن فيه حاجتنا إلى القياس في اللغة ، عقد فصلاً مستعاً تحت عنوان  
«أنواع القياس ، وما الذي نريده من بحثه في هذه المقالات» استهل  
بقوله : تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها ،  
فترد على أربعة وجوه :

- (١) حصل العرب أفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها  
حكمها لوجه يجمع بينهما ٠
- (٢) أن يعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه  
الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك

الوصف ، وتحمل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم ( الخمر ) عند من يراه معتبراً من العنب خاصة .

(٣) إلحاد اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى اتقطعت منه قاعدة عامة كصيغة التصغير والنسب والجمع .

(٤) إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخييم المركب المزجي قياساً على الأسماء المتميزة بتاء التأنيث . ثم قال - بعد أن بسط القول في هذه الأقىسة الأربعية التي أوردنا منها ما يدل عليها - « وهذا النوع من القياس والذي قبله - أي الثالث والرابع - هما موقع النظر ، ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الأول بالقياس الأصلي » ، وعن الثاني بقياس التمثيل » .

وقد ذكر في القياس الأصلي ما يتحجج به في تقرير أصول اللغة ومفرداتها ، وألقى في القياس في صيغ الكلم واشتقاقها نظرة على المصادر والأفعال ومشتقاتها ، كاسي الفاعل والمفعول وأفضل التفضيل .

وقد استشهد بكلام المحققين على الاحتجاج بالكتاب العزيز ، وفصل القول في القياس على الحديث الشريف ، ثم عقد فصلاً مهما في الاشتلاق من أسماء الأعيان ، وتصرف العرب فيها ، وأخذهم منها أفعالاً في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعلن . وذكر منها اشتلاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها أو إماتتها ( قلت : لعله أو إثالتها ، بالتون كما ذكره من بعد ، ومثل بنحو : شحمه ولحه : أطعنه ذلك . ص ٦٩ ) .

وجاء بعده فصل عنوانه « ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتلاق » وقد حرق فيه أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتلاق على نوعين :

(١) منها ما لم يتصرفوا فيه على كثرة وروده في محاوراتهم ومحاطياتهم مثل : ويل ، وويح ، ونعم ، ويدر ، وما يسألهما ، فيجب أن تبقى على هيئتها بدون اشتلاق منها ، ولا أدنى تصرف فيها .

(٢) ومنها ما لا يكثُر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه ؛ فيصبح لنا أن نجري قاعدة الاشتراق في هذا النوع ، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتراق ، كاشتقاق فعل واسم فاعل مما سمع مصدره ، أو إحداث مصدر لفعل مسموع مثلاً . ثم أنشأ فصولاً قصيرة وغير قصيرة ، في أنواع الأقىسة الكثيرة ، كأقىسة التمثيل والتشبه والعلة ، وأقسام علة القياس ، وأقسام قياس العلة ، وشرط صحة قياس التمثيل ، ومباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التثيلي ، والقياس في الاتصال ، وفي الترتيب ، والفصل والحدف ، وموقع الأعراط ، وشرط العمل ، والقياس في الأعلام ، ثم ختم الكتاب باقتراح الأستاذ المغربي في الكلمات غير القاموسية ، وجوابه على هذا الاقتراح .

وقد بحث الأستاذ في هذه الفصول جميعها بحث الناظر المستقل المستدل ، فيبين في كل منها ما يقبل وما يرد ، وما يقاد عليه وما لا يقاد ، ومذهبة وسط بين المعججين الذين يجدون على الساع فيما يمكن إجراء القياس فيه لاستيغاء شروطه ، وبين من يفتتون على اللغة فيستقون من عندهم أقىسة لا تستند إلى نصوص لغوية ، ولا قواعد عربية من صرفية أو نحوية ؛ ومن هذه الرسالة يعلم أن المعاجم اللغوية وحدها لا تقييد معرفة الأسس التي ينبغي عليها القياس الصحيح من غيره ، لأنها لم توضع لذلك ، بل لا بد من الجمع بين معرفة النصوص ، ودراسة القواعد والأصول التي تشق منها الفروع ، وتجري على مقتضاهما الأحكام .

هذا ما كتبته في موضوع العلامة الإمام ، عليه من الله الرحمة والرضوان . والسلام .

دمشق في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٩  
٢٢ حزيران ١٩٦٠

محمد بن بطيار

# دراسات في العربية و تاريخها

لفضيلة الاستاذ الاكابر

## محمد الخضراءين

شيخ الجامع الازهر  
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة  
والمجمع العلمي العربي في دمشق

### أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد  
بالحديث - التضمين - تيسير وضع  
المصلحات الطيبة وتوحيدها - حول  
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد  
عليها - الامتناع بما يتوقف تأييده على  
السماع .

جمعه وصححه  
علي الرضا التونسي

## المُشَار

المكتبة الإسلامية

دار الفتح  
دمشق - ص.ب ٤٧٥  
شارع سعد الله الجابري

٨٠٠ - ص.ب  
شارع الحلبي

في التخصص . وائتَأ جمعية « الهدایة الاسلامیة » واصدر مجله  
تحمل نفس الاسم .

● عين عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق ، وعضووا في المجمع  
اللغوي بالقاهرة ، وقدم رسالته العلمية « القياس في اللغة العربية »  
التي نال بها عضوية هيئة كبار العلماء .

● عين رئيسا لتحرير مجلة « نواء الاسلام » ، كما ترأس جمعية  
« جبهة الدفاع عن أفريقيا الشالية » . . . ثم اختير عام ١٩٥٢  
لشيخة الازهر .

● ترك - رحمة الله - آثارا قيمة ، ومؤلفات علمية رائعة - ومن  
كتبه المطبوعة : - رسائل الاصلاح ( ٣ أجزاء ) - حياة اللغة  
العربية - القياس في اللغة العربية - الحرية في الاسلام - آداب  
العرب في الاسلام - مناهج الشرف - الدعوة الى الاصلاح -  
الخيال في الشعر العربي - نقض كتاب في الشعر الجاهلي -  
نقض كتاب الاسلام واصول الحكم - هدى ونور - خواطر  
الحياة ( ديوان شعر ) - هذا الى جانب عشرات المحاضرات  
والمقالات ، منها ما طبع في رسائل صغيرة ، ومنها ما زال موزعا  
في الصحف والمجلات .

● رحمة الله رحمة واسعة ونفع بآثاره المسلمين .

آمين !

دش

# القِيَمَةُ

في اللغة العربية

يتضمن هذا الموضوع الابحاث التالية :

مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية - اللغة -  
أصل نشأة اللغة - تأثير الفكر في اللغة - تأثير اللغة في الفكر - هل  
يسكن اتحاد البشر في لغة؟ - اللغة العربية لا تموت - اللغة في عهد  
الجاهلية - تأثير الاسلام في اللغة - فضل اللغة العربية - الحاجة الى  
مجمع لغوي - تسهيد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واسع  
اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا للاحاق الكلم بأشباهها - الحاجة الى  
القياس في اللغة - أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات -  
القياس الاصلي : ما يقياس عليه - القياس على الحديث الشريف - القياس  
على الشاذ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر - سبب  
اختلافهم في القياس - القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر -  
فعنده - الافعال - افعال - باب المغالبة - اسم الفاعل والصفة المشبهة -  
اسم المفعول - فعل التعجب وأفعال التفضيل - اسم الآلة - مفعولة -  
الاشتقاق من أسماء الاعيان - الاستقراء الذي قامت عليه أصول  
الاشتقاق - قياس التثليل ، قياس الشبه ، وقياس العلة - أقسام علة  
القياس - أقسام قياس العلة - شرط صحة قياس التثليل - مباحث  
مشتركة بين القياس الاصلي والقياس التمثيلي - القياس في الاتصال -  
القياس في الترتيب - القياس في الفصل - القياس في العذف - القياس  
في موقع الاعراب - القياس في العوامل - القياس في شرط العمل -  
القياس في الاعلام - الكلمات غير القاموسية للاستاذ المغربي وجواب هذا  
الاقتراح .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه الحكم في أسلوبها الحسان ، والصلة والسلام على فصح العرب لهجة ، وأبلغهم حجة ، وأقام الدعاء إلى الحق مجھة ، وعلى آل المجاد ، وصحبه الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد ، وحبيوها إلى الأعجبن حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد .

أما بعد ؛ فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمر على أحكام تختلف فيها آراء علمائه ، فيقتصرها بعضهم على الساع ، ويراهما آخرؤن من مواطن القياس ؛ وقد يحکي الكاتبون المذهبين دون أن يذكروالاصول التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة التي لا ترتاح إليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيرا من أصحاب هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها أو على أمثالها .

فأخذت أوجه نظرى إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام الساع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وفدت على جانب منها في صريح كلامهم . وألمست بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب استدلالهم .

ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب « معنی الیبیب » بحضور طائفة من أذكياء طلاب العلم ، كت أرجع

في تحرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو المستبطة التي اقترح على يومئذ أولو الجد منهم جمع هذه الأصول المفرقة ليكونوا على يقنة منها ساعة المطالعة ، فشكروا لهم ، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقعه وأحكامه .

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات ، فرأيت جملًا تحتاج الى تهذيب ، وفصولاً تقول هل من مزيد ؟ فجردت القلم لتهذيبها ، وأضفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع بها نطاقها ، وتكبر به فائدتها ، بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أهميات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسماع .

ولا أدعى أنني أخذت بجماع هذا الموضوع الأسنى ، وبلغت في بحثه الامد الأقصى ؛ فانه واسع المجال ، متراكم الاطراف ، يستدعي الى كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة ، وإنما هي أقوال بعض آئمة العربية اتفقها ، وآراء خطرت على الفكر فقبلتها ، ولقتني بأن يأعك — أيها القارئ — في علوم العربية غير قصير ، ونصيئك من الالام بابوها ودرس مسائلها غير يسير ؛ لم أذهب في بسط القول وخرب الامثلة مذهب من يُسرف في مقام الاقتصاد ، ويُشغل سمعك بما يُشبه الحديث المعاد . والله المستعان على بلوغ المرام ، والمستعان به من كبوة الفكر وفضول الكلام .

محمد الخضر حسين

# المدخل

## فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بالحدى العواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحسنان يسود على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحسنان حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يطرق اللفظ أسماعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبعته حتى يكون مجرد وجوده كافيا في الدلالة ، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة ؛ ولو لا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيتان في الذهن على أن هذا دال ، وذاك مدلول له . فالآوپاع البدنية كتفطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرف — بطريق التجربة مثلاً — أن تلك الآوپاع البدنية والأحوال النفسية يرتبان في الوجود ؛ وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتقترب تلك الآوپاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفة دالة ، وأخراهما بصفة مدلول عليها .

وإذا قالوا : إن دلالة احسنان الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى أن احسنان الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبقي ، أما نفس الدلالة فانها

لا تتحقق الا بعد أن يكون الناظر قد علم أن أحجار الوجه ينشأ عن  
الخجل ، وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجري حال الأمور التي لا يربطها بما تدل عليه  
قانون طبعي ، وإنما هو العرف والاصطلاح ، فإذا رأينا علماً على شاطئ  
البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن بين أن لا رابطة بين العلم وجود  
سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على  
أن يرفعوا على السفن أعلاماً .

ومن هذا الوادي دلالة الألفاظ على المعانى ، فان المعنى لا يحضر  
عند النطق باللفظ أولاً يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة الا أن يسبقه العلم  
بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى ؛ وان المتكلم به من  
يحدثون في الكلام حذو هذا الوضع .

#### اللغة :

اللغة — كما قال ابن جني — أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .  
وهي مزية عرف بها الإنسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان  
يعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب  
أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه  
المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيح  
الإتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الإنسان من الحيوان  
لغة تخطاب . وفي دائرة المعرف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال  
تحت البحث .

#### أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين  
واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها  
التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون ان مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون  
أن تعدد اللغات ونموها من بعد . كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب  
الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الإحکام أن أصلها التوقيف من الله  
تعالى ، ثم قال : ولا تذكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد  
أن كانت لغة واحدة وقروا عليها ، بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها  
وحدودها ، ثم قال : ولا ندرى أي لغة هي التي وقف آدم عليه  
السلام عليها أولاً .

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قراره من علم  
لا يخالطه ريب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في  
اللغة متى توغل في أطوارها الى أقصى ما يسعه التاريخ ، يصل الى  
شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه  
اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تغلبت في أطوار مرت عليها  
أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم  
في أصل نشأة هذه اللغات حكماً فاصلاً ، وإنما يستفيد من بحثه في  
اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير  
متوعة الأساليب ، ثم تغزو مادتها وتتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون  
لناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

#### تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولو لا الفكر لفقدت اللغة خواصها ،  
ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فان الفكر هو الذى يربط الالفاظ بمعانها  
فيعد إليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالاصداف تحمل من درر  
المعانى ما يبهر العقل ، أو كالاغصان تحمل من الشار ما تشتهي النفس .  
والفكر هو الذى يتسلل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها  
فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يتندع فيها أساليب طريقة ،

ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها .

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتنظر في فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ؛ إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوى عقول نيرة وقراءح جيدة .

#### تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يمنع من أن يكون اللغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الأخلاق تهذيباً ، وللأخلاق المهدبة - كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المعاورة - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل من مباحثه .

تؤثّر اللغة في الفكر من جهة أن المعانى لا تتساير ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة لإيصال المعانى العامة ، وتنسق المعانى المختلطة ، والرجل الذى ي يريد أن يؤودى المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر من لايالي أن تقع صور المعانى في ذهن مخاطبه مبهضة مختلطة .

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لا شبهة فيه ، والذى يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معانى مجملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالبساط أو التنسيق ، وانما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي ، وليس هذا الكلام النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة ، فلغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان .

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعانى ، وهى التى تجعل المعانى محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الأفكار التى لا تودع

في الألفاظ كالشراطات التي لا تبرق إلا لتوت <sup>٤</sup>

ولا تقتصر اللغة على تقل ما يجري في أقوال الأجيال الماضية من المعانى الحيوية ، أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل اليانا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الأقوام يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرز تفكير كل قوم مبسوط في آلفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطبائهم .

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة اختلاط صنوف البشر واشتراكهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض قل عدددها واتسع نطاق بعضها .

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل ( ديكارت ) أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب ، وهذا مما يجعل سير المدينة بطيئاً ، فارتاؤا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً ، وقد سعى لإنفاذ هذا الرأي الطيب البولوني : « لودفيج زامنوف » Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبراتو Esperanto

وقد اعتمد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفاً ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والإنكليزية ، وفي العالم جمعيات تدعى لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية ، وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبزيك ولجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف ، والآخر في باريس وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفي دائرة المعارف الالمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً .

وإذا أمكن اتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادةً على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن يتشرّب بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها ، وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من سهل إلى أن تتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها ؟

### اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغه تتلقاها كل الأمم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تخلي عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن الحال أن يتبدلوها بها لغة أخرى وإن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً .

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها إلى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذي هو معجزة الرسالة ومعلم الهدى ، ولأنها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الأساليب ، وغزاره المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلبي في حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الإسلامية في اللغة العربية كانت قد فرطت في جنب الله ، وأضاعت من يدها لساناً بلغ في الابداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الإنسان .

كتب « جول قرن » قصة خيالية<sup>(1)</sup> بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الأرضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود إلى ظاهر الأرض يدأ لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول قرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال إنها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن قصبه .

(1) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم .

## اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبّر عن حاجات القوم وما تجود به  
قرائهم أو يجري في مخيلاتهم من صور المعانى ، فما كانوا ليحسوا  
نفّساً في لغتهم ، وإنّك لترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعتّهم ،  
كالفخر والنسب ، فسيحة الارجاء إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشيء  
في مثل بيئتهم ، الآخذ من المعانى المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ،  
ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم  
في المعانى وحسن سبّكهم للألفاظ ما يدلّ على أنّهم كانوا يرسلون الفكر  
والخيال ويصوغون ما شاءوا من المعانى ، فيجدون في الألفاظ لغتهم  
وأساليبها رؤة تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإنّك مثلاً من ابداعهم  
في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوعى ، قال ودّا ثـ بن ثـيل المازنى  
يغاطب بنى شيبان :

رويد بنى شيبان بعض وعيـدكم  
تلاقوا غداً خيلى على سـفـوان  
تلاقوا جـيـاداً لا تحـيـد عن الـوـعـى  
اـذـاـ ماـ غـيـدتـ فـيـ المـسـاـزـقـ المـتـدـانـى  
عـلـيـهـاـ السـكـمـاـ الفـرـ منـ آـلـ مـازـنـ  
لـيـسـوـثـ طـعـانـ عـنـدـ كـلـ طـعـانـ  
تـلـاقـوـهـمـ قـعـرـفـوـاـ كـيـفـ صـبـرـهـمـ  
عـلـىـ ماـ جـنـتـ فـيـهـمـ يـدـ العـدـثـانـ  
مـقـادـيـمـ وـصـيـالـوـنـ فـيـ الرـوـعـ خـطـوـهـمـ  
بـكـلـ رـقـيـقـ الشـفـرـتـيـنـ يـسـانـ  
اـذـاـ اـسـتـنـجـدـوـاـ لـمـ يـسـأـلـوـاـ مـنـ دـعـاهـمـ  
لـأـيـةـ حـرـبـ أـمـ بـأـيـ مـسـكـانـ

هذه الأبيات إيدان بالحرب ، افتحها الشاعر بشيء من التهكم ،  
فقال : « رويد بنى شيبان بعض وعيدهم » وإنما كان طلبه الكف عن  
بعض وعيدهم تهكم ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر من يعتقد قدرتهم  
على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بـ إيكارهم والرهبة من  
وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بـ إنذار بلين هو لقاوهم فرسان قومه  
بـ المكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلي على سفوان » .

ثم وصف هذه الخيول بأنها متدربة على الحروب غير هيبة من  
 مضائقها فقال :

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوعى  
إذا ما غدت في المآذق المتدانى  
وليست الخيول كافلة للنصر إلا أن تكون أعنثها في أكف رجل  
لا يلوون جياثهم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :  
عليها السكمة القسر من آل مازن  
ليوث طعنان عنده كل طعنان

وفي وصفهم بالغر إيساء إلى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو  
طلقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعنان » ليدل  
على أن الشجاعة قد أشربت في نفوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا  
تعيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :  
تلاقوهم فتعرروا كيف صبرهم

على ما جنت فيهم يد الحدثان  
ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا  
من يزفون إلى الحروب زفيف النعام حتى إذا طال عليهم أمدها ، وكثير  
ما لا يقوه من مكارها ، ضجروا من صحبتها ، ومالوا بالسيوف إلى  
أعمادها . وفي الناس أولوا شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن

يسيطوا أيديهم على قدر ما تناه سيفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر  
إلى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال ،  
إذا استتجدوا لم يسألوا من دعاهم

### لأية حسرب أم بأى مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض في غمار الحرب ، ولا يزبون  
على أن يسمعوا نداء من يستتجدهم فيطيروا إلى ما يناديهم له غير سائلين  
عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد .  
تأثير الإسلام في اللغة :

طلع الإسلام على العرب وفي هدایته من المعانى ما لم يكونوا يعلمون  
بل في هدایته ما لم تفِ اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبر عن هذه المعانى  
باللفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث  
النبوى قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بلين ، ثم أن فتح  
المالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما قل إليها  
من المعانى العلمية أو المدنية ، ففضلت الإسلام على اللغة العربية يظهر في  
غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض  
التي يتتسابق إليها فرسان الخطابة والكتابة .

### فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها ، فإننا نجد أكثر ألفاظها  
قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف  
وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات  
ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جدًا على حرف واحد أو  
على حرفين .

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجاربة في  
الاستعمال ما يشق على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن  
— ١٧ — دراسات في العربية م

صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المألوفة الوضاءة قطعاً أو خطباً أو  
قصائد تسترق الأسماع وتسرج الألباب ، ولعنة العرب بتهذيب  
الكلفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتغفل المعانى ، وهؤلاء هم  
الذين رد عليهم ابن جنى في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما  
قال في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ،  
وحموا حواشيهما وهذبواها ، وصقلوا غروبها وأرهقوها ، فلا ترينَ أذن  
العنابة إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويعه  
وتشريفه ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحصينه ، وتركيته » ٠

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بها لها من فصاحة  
وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم  
الذين عرّفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن  
جنى في الخصائص : « إنما نسأل علماء العربية من أصله أعمى وقد  
تدرّب قبل استعرابه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل  
السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقديم لطف العربية في رأيه وحشه ٠<sup>١</sup>  
سألت غير مرة أبا على عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكىته ٠

وقد استدلّ بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن  
الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المذاهج  
الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من  
كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون  
الكلام لفظاً ومعنى ، وتبخرهم في أصناف المعانى وحسن تصرفهم في  
وضعها ووضع الألفاظ بازاتها ، وفي إحكام مبانيها واقتراها ، وطلب  
التفاوتات ومتىياتهم واستطراداتهم وحسن مأخذهم ومنازعهم ، وتلاغيهم

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية في تونس

بالأقوال المخيلة كيف شاءوا ؟ لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية »  
هذه شهادات صادرة من يعتقدون أن اللغة العربية فضلاً من جهة  
أنها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم • واليك شهادات من لا يؤمنون  
بالقرآن ، وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق  
« أرنست رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أغرب المدهشات أن تتبت تلك اللغة القوية ، وتصل إلى  
درجة الكمال وسط الصحاري عند أمم من الرجل • تلك اللغة التي فاقت  
أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبنيتها • وكانت هذه  
اللغة محبولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حل الكمال إلى  
درجة أنها لم تتغير أى تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار  
حياتها لا طفولة ولا شيخوخة — لأنكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها  
وانتصاراتها التي لا تبارى ، ولا نعلم شيئاً لها بهذه اللغة التي ظهرت  
للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة » •  
وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ،  
وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطلاقة على النظم الطبيعية ، قال المطران  
يوسف داود الموصلى :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا  
إلى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق  
صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريده من دون تصنع وتكلف ، باتباع  
ما يدلله عليه القانون الطبيعي ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية  
تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجدها في اللغات  
المسمة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرونجية منها » •

لندع الحكم بين اللغة العربية وأى لسان أتعجب من يعرف العربية  
الفصحي ويعرف ذلك اللسان الاعجمي ، فهو الذي قد يصغي إليه الناس

متى آنسو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه بالقبول ٠ والذى أقوله وأنا على يقنة مما أقول : إن أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضرورة من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضرورة في العربية الفصحى من شيء ، وسئلتم بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب ٠

### الحاجة إلى مجمع لغوى :

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجري مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزاره مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو التخيلات في بروز ضافية محبرة ٠ ثم أدركها شخص منذ حين ، وأخذت تباطأ في مسيرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبر عن معانٍ تقف دونها اللغة العربية صامدة ٠

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تصريفها ، أو إباحتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى تتناسبها ، ولو كان لشيء من هذا دخل في تباطئها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الألسنة عنها ، ويدعون إلى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون إلى استعمال الألفاظ الأعجمية ، وحشرها في منشأتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا وإنما علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسائرها للعلوم والفنون والمدنية ٠

والوسيلة التي تنهض باللغة ، وترفعها إلى مستوى اللغات الراقية ، هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كتفاً لكتف ، أعني تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجده أو

يتجدد من المعانى ، ويوضع لكل معنى لفظاً يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية ؛ وأن يكون باللغة العربية خاصة من هذه الناحية ، فان أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوى في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم تنس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجري على ألسنة أدبائنا ، وتحظى أفلام كتابنا وهي عربية المحتوى ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل ، وكل من المعانى العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلائم مع سائر الألفاظ العربية التئام الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار اليها إنما هي من صنع أفراد قد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فتلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفي غلة العلم ، ولا تملأ للمدنية عيناً ، وإنما يشفي غلة العلوم المتکاثرة ، ويسلا عين المدنية الراخمة تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين ٠

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحکام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة ٠ فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبيطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تقلهم عن ديارهم ، واحتلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقييد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفيراغهم ؛ وأما من تلقت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف وال الحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، ففضضون منهم موت الخاطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، وبيود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة ٠ »

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الامة التي تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير إلى انحطاط أو ضياع . وهذه سلة لغات الامم التي يجدها الأجنبية في جهاله ، ويسكن من أن يقيها في جهالتها ؛ أما الامة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتلاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدي إليه من سبيل ؛ فلا تألوا جهداً في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويرى السهام ليرمى بها مقاتلها . وفي البلاد التي تتطق بالعربية شعور ساطع في تفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثر هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوانحهم ، وتهزّهم أفراداً وجماعات إلى النظر في إصلاح ما اختلف من أمورنا ، وإعادة ما تفوض من مجدنا ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية بزيارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من هم أبنائها وطموحهم إلى الحالة الماجدة ببعيد .

---

## تكميل

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامه مفرداته ففي النطق يحروفيها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكنها ، وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ؛ وأما استقامة تأليفها فبأنطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطبائهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقدم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحدف والذكر .

وهل توقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونطفيها الوارد . بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أنْ واسع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً فيسوعن لنا أن نلحق الكلم بأشباهها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوئي بينهما في الأحكام اذا أعزنا الساع ؟

هذا موضع شعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ؛ فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضارف عباراتهم على أنه من مأخذ اللغة ؛ يغلو بعضهم في التعلق به ، ويجرى فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلام صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها . والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

ويُبسط في نطاقها بقدر ما يتسعه الذوق العربي ، وتفضيه العلوم  
على اتساع دائتها ، والمدنية على اختلاف أنطوارها ، وتتجدد مرافقها .  
ولا تجد عالماً أو علماء بلد امتهروا في هذه الجادة ، ولم يحيدوا  
عنها فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال . بل ترى القول الحق  
والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم ، فيصيّب هذا تارة ، ويصيّب مخالفه  
تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التي يكتنفي في تقرير قوانينها بالدلائل  
الظننية اذا لم يتيسر إقامتها على قرار اليقين .

## الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يدוע له من المأرب ، ويتربد في نفسه من المعانى . ومن بين جلياً أن المعانى تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهي دونها أرقام الحاسين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعانى ألفاظاً عينها كالسماء والمطر والبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قدرها . والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة" في جملة ما هو عربي فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها ، فيقع في قيصة العى والفهاهة ، ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن السست والرذابة ، ويرتكب التشابه محاولاً بها افاده أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية" للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة .

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعدى على البشر حفظ ما يكفى للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتبالين وجوهها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تسكن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عريتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعية لنشرور العرب ومنظومها .

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً متراادات باللغات

في الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء <sup>(١)</sup> ، وتود لو صرف الواضح هذه المترادفات إلى جانب من المعانى التى ترکها لحكم القياس . وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورصانة تأليف الكلم ، واقامة وزن الشعر ، وتسكين القافية ، فضلا لا يعني غيرها فيه غنائمه ، فهى من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ؛ فالمترادفات تسد وجها من الحاجة غير الوجه الذى يسدها القياس ، ولا تنسى أن الكثير من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف دقيق في الاحوال والصفات .

هذا وجه الحاجة إلى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى عليك بعد هذا وجه الحاجة إلى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والانقسام ، والاعراب والبناء ، والحذف والذكر ؛ فان تبادر الأغراض ، وتشعب العلوم ، وتتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي اطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيم ، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المقصع ، والشاعر المفلق ، والكاتب المبدع ، والمناظر المفهيم ، والمحاضر الغواص على الدرر ، والعلامة المجلى للمعانى العامضة في أجمل الصور .

---

(١) ذكر صاحب القاموس في مادة ( سيف ) أن للسيف أسماء تنيف على الف اسم ، قال : وذكرتها في « الروض المسوف » .

## أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟

تجري كلية القياس عند البحث في معانى الألفاظ العربية وأحكامها فترد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حل العرب **أتقسّم** لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاها حكها لوجه يجمع بينها ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع **قياساً** على الاسم لتشابهه له في احتساله لمعان لا يتبن المراد منها إلا بالاعراب . والى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : «**ضارع** الأبرار بعمل التواب الأواب ، فالفعل لمضارعه الاسم فاز بالاعراب » . وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من يأتي فله درهم » **قياساً** لوصول على الشرط لتشابهه إليها في إفادته **العوم** .

وكما يقال : **نَصَبَتْ** « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر **قياساً** على « إن » لتشابهتها إليها في التوكيد ، فان « لا » **تَأْتِي** لتأكيد النفي ، كما **تَأْتِي** « إن » لتأكيد الابيات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب **أتقسّم** ، ويذكره النحوى **نبينا** على علة الحكم **الثابت** عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب من القياس داخلا في موضوع هذه المقالات .

(ثانية) أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعدى هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ،

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصةً، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطرية المخمرة للعقل، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمراً تسمية حقيقة لغوية٠

وان شئت مثلاً آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : أنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياء خفية، فإنك تجد من ينشى القبور لأخذ ما على الموتى من أكفان، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متداولاً للتباش على وجه الحقيقة اللغوية، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع٠

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر إليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس (١) » .

(ثالثها) الحق اللفظ بامتثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى اتتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة، ما ينطبق به من أمثالها٠

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب، بل يتناول المتخذ من تمر التخييل بمقتضى الوضع ف تكون حرمته ثابتة بنفس الآية (الما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) وإذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمته المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجه ، كما أجاز الجمهور ترخييم المركب المرجح قياسا على الاسماء المتهمية بتاء التأنيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فنقول : قضيت<sup>\*</sup> الليلة التي ولدت<sup>†</sup> في سرور ، أى ولدت فيها ، جاز لك أذن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما ، أى الورقة منه بدرهم .

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت لفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلي وعن الثاني بقياس التمثيل .

## القياس الاصلي

( ما يقاس عليه )

يجمع اللسان العربي تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافاً يسيراً ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكنون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحح والتعليق ، أو الامالة والتخفيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المدواو القصر ، أو الاتسام والتقص ، أو الاعمال والاهمال ، التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف في بعض الالفاظ من حيث وضعها في لغة معنى ، ووضعها معنى آخر في لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ في لغة معنى ، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار المعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فإنه يقدم في لغة ، ولا يقدم في أخرى .

تنفاوت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنی في الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبة غير مخطيء » . وقال أبو حیان في شرح التسهيل « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه » . وأفضل ما يحتاج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فإنه نزل بلسان عربي مبين ، ولا يمتري أحد في أنه باللغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التي ليس بعدها مرتفقى ، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلبه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل اليانا من شعر العرب ومنتورهم ، وما جاء على وجه انفرد به ، ولا تبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم التحوية ، قال الرازي في تفسيره «إذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجھول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى ۰ وكثيرا ما نرى النحوين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا استشهدوا في تقريره ببيت مجھول ، فرحاوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته ، فلأنه يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى ۰

وقال ابن حزم في كتاب الفصل «ولا عجب أتعجب من إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطريماح أو لأعرابي أسدى أو سلسى أو تسيمى أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو شعر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويعرفه عن موضعه ، ويتحيل في احالته عما أوقعه الله عليه ۰

فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضى بالاحتجاج به في كل حال ۰ ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ، ويأخذ مذهبها ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها ۰ ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن «أن» المصدري لا يجوز حذفها ، وأن نحو «تسمع بالمعيدنى خير من أن تراه» يحفظ ولا يقاس عليه ۰ وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى ( ومن آياته يريكم البرق خوفا وطسعا ) ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان

فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن تلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مala تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير ، نبقيها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالآخرى بعد أن أورد له ابن جنی في الخصائص شواهد متعددة ولا أخال أحداً يعول في مثل هذا على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف ، فان مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال ، وثبت في الرواية ، فما نجده وارداً في الكلام الفصيح نعلم أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة فتيلاً .

ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق الخاص ، وأنه عائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافاً كثيراً ، ففي اللسان الألماني - مثلاً - يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعل مركباً من قطعتين ، فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام ، ويلقون الأخرى في نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر . وترأهيم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة بعض ، أو علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف إليه . ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بعموله تشبه صلة بالمضاف إليه .

حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي : هذا غير مقياس ، أو موقوف على السماع ، فقال :

إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على الساع لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه ٠

وإذا سلموا أن ماجاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه ، أوهى من بيت العنكبوت ٠ وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالف لما اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته ٠

---

## الحديث الشريف

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه إلى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذي نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « وَإِذَا وَجَدَ – يعني الباحث في العربية – لرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَلَامًا فَعَلِمَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ (أَيْ صِرْفَهُ عَنْ وَجْهِهِ، وَحْرَفَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ) وَتَالَّهُ لَقَدْ كَانَ مُحَمَّدًا بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ يَكْرَمَهُ اللَّهُ بِالنَّبُوَّةِ، وَأَيَّامَ كَانَ بِسْكَةً أَعْلَمُ بِلُغَةِ قَوْمِهِ وَأَفْصَحُ، فَكَيْفَ بَعْدَ أَنْ اخْتَصَّهُ اللَّهُ لِلنَّذَارَةِ، وَاجْتَبَاهُ لِلْوَسَاطَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ خَلْقِهِ » .

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المقصى في رد مذهب الجمهور ، لأن الجمهور لم يستعنوا من الاستشهاد بالحديث النبوى في تقرير أحكام اللسان لاعتقادهم التقص في فصاحة الرسول (ص) ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألم « بشيء من سيرته » ، فضلاً عن علماء عرفوا أنه كان أفضح من نطق بالضاد ، وأوتى من جوامع الكلم وعلم ألسنة العرب مالا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وإنما استعنوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواية مؤثثون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كثيراً ، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الألفاظ ما يكون جارياً على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفاً . وتصريف الرواية في الأحاديث

هذا التصرف لأنهم كانوا يوجهون همهم إلى ما أودّعه الحديث من أحكام وأداب ، فتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، أطلقها غير ملتزم الألفاظ التي تلقى فيها المعنى أولاً .

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل روایة الحديث الشريف على نحو ما سمع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط الألفاظ والتعري في نقله ، والمجizon لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه ، وهذا الظن كاف في تقرير الأحكام التحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى أنها يجري في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تبديل الألفاظ من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين يتصرفون في الألفاظ الحديث - على تقدير تصرفهم - من يوثق بهم ويحتاج في أحكام الألفاظ بعباراتهم .

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الأحاديث :

(أحدها) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحتة ، وبلغه أعلى ما يسكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ؛ فان المعروف في رواة الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على الألفاظ الحديث نفسها كقوله(ص) (حسي الوطيس) أي اشتد الضراب في الحرب ، وقوله (مات حتف أنه) أي مات على فراشه وقوله (الناس معدن كمعدن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا) .

(ثانياً) ما يروى للاستدلال على أنه (ص) كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم كتابه إلى همدان ، وكلامه مع ذي المشعار الهمدانى وطهقة التهدي وغيرهما .

(ثالثها) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كالفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأدعية التي يدعوا بها في أوقات خاصة .

(رابعها) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت لفاظها ، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواية لم يتصرفوا في لفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يتدنىء بن رواه عن النبي (ص) ، فالامر واضح ، فإن انفرد بروايه صحابي وتعددت طرق روايته عن الصحابي ، صح الاستشهاد به أيضا ، إذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن لفاظ الصحابة مما يحتاج به في العربية . ومجمل القول أن الأحاديث التي تعدد طرقها ويتحدد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارته في الأحكام اللغوية .

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجاهلية كامری ، القيس وزهیر ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، كحسان ولید ، والاسلاميين ، وهم الذين نشأوا في صدر الاسلام ، كالفرزدق وذی الرمة . وأما المحدثون وهم المؤكدون ، وتبندي ، طبقتهم بشار بن برد فلا يحتاج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ، وكان بشار قد هاج الاخش ، فأورد الاخش في كتابه شيئا من شعره ، ليكف عنه (١) ، وكذلك سبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقربا اليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره (٢) ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتابه الايضاح بيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهمومه

روض الاماني لم يزل مهزولا

(١) كتاب الموشح للمرزباني ، (٢) خزانة الادب للبغدادي

ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت  
ويشده كثيرا<sup>(١)</sup> .

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ، ونجح الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد ببيت أبي تمام في تفسيره وقال « وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، الا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتفاقه » ونحا هذا النحو العلامة الرضي ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكتابية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتتبى بمنزلة ما يرويه » .

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الفبيط والعدالة ، أما الثقة بصحمة الكلام ، أو فصاحته ، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى الشأة والفطرة ، وكيف يحتاج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخرجهما على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لعدتـه في دمتـين تقادـما  
محـوسـين لـزـينـب وـسـعـاد  
والصـواب « تقادـمـتا » . وهذا المتتبى يقول :  
فـانـ يـكـ بـعـضـ النـاسـ سـيـفـاـ لـدـوـلـةـ  
فـفـيـ النـاسـ بـوـقـاتـ لـهـ وـطـبـولـ

والصـوابـ فيـ جـمـعـ بـتـوـقـ بـتـوـقـ أوـ بـأـبـوـاقـ .  
وـمـنـ هـنـاـ يـتـبـيـنـ لـكـ أـنـ اـسـتـنـادـ بـعـضـ الـمـأـخـرـيـنـ فيـ تـصـحـيـحـ بـعـضـ

(١) تاريخ ابن خلkan

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطوي به علماء العربية أن صاحب القاموس صرّح بأنّ كلّة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل بعد هذا الحكم - أنّ سبيوبيه والأخفش قد استعملها في كتابيهما، فالحق أنّ لا حجة فيما يلقي به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالىء بذلك بما هو حجة ، أو متضرر لأنّ تظفر بالحجة .

ولابن السيد البطليوسى وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر أبي الطيب المتنبي ، هي أن البيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ؛ يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة اضافة « آل » إلى **الضمير قول المتنبي :**

وَاللَّهُ يُسَعِّدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدِّهِ  
وَيُزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي أَهْلِهِ  
ثُمَّ قَالَ : وَأَبُو الطَّيْبِ وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا يَحْتَجُ بِهِ فِي الْلُّغَةِ ، فَإِنَّ فِي

يتبه هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عنوا باتقاد شعره ،  
وكان في عصره جماعة من اللغوين والتحوينيين كابن خالوية وابن جني  
وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل إلى المفسر ؛  
وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدي  
وابن عباد والحاتمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على  
هذا البيت .

وهذا الذي يقوله البطليوسى في شعر المتنبى الذى لم يذكره أولئك  
العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس به إلى مرتبة أن يكون  
حجة عند علماء العربية الذين يجهدون في تحرير أحكام اللسان .

ويحتاج بالبيت الذى لا يعرف قائلة متى رواه عربي ينطق بالعربية  
بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه  
كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهذا تكثر الروايات في  
بعض الآيات ويكون كل منها صالحًا للاحتجاج ، كما يحتاج بالشعر  
الذى يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وإن لم  
يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها  
نحو خمسين شاهدًا لم تعرف أسماء قائلتها ، فانما يكون الرد وجيهًا  
إذا روى الشعر من لم يكن عربياً فصيحاً ولم يشتهر بالضبط  
والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح .

---

## القياس على الشاذ

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :  
(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي  
اللفظ عينه ، ولا فيما كان من نوعه ، وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ  
الواحد ويتحذه أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا  
شناي: في النسبة الى شنوة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن  
فعليـ قياسـاـ في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليـهـ من  
شوـاهـدـ الاـ هـذـهـ الكلـةـ المـفرـدةـ .

وذهب الاخفش بكلمة «شناي» مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه  
قياس ، وأخذ بالاصل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ،  
فيقال في النسبة الى نحو فروقة فروقي ، ويتأيد السماع الذي عول عليه  
سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلىـ ،  
نحو حنـيـفةـ وـصـحـيـفةـ وـبـجـيـلةـ ، فيقال في النسبة اليـهاـ حـنـيـ وـصـحـيـ  
وـبـجـيـلـ .

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ،  
وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ،  
ولا يجوزون لاحـدـ النـسـجـ عـلـىـ مـثـالـهـ ؛ وقد حـادـ الأـخـفـشـ عـنـ هـذـاـ  
الـسـبـيلـ حـيـنـ سـمـعـ قـوـلـهـمـ «ـهـداـوىـ»ـ فـجـعـلـهـ مـقـيـساـ فيـ  
كـلـ ماـ كـانـ لـاـمـهـ يـاءـ ، وـهـذـهـ الـكـلـةـ شـاذـةـ عـنـ السـماـعـ وـالـقـيـاسـ ، اـذـ  
الـسـمـوـعـ وـالـمـوـاـفـقـ لـلـقـيـاسـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ بـقـاءـ يـاءـ بـحـالـهـ ، فيـقـالـ فـيـ جـمـعـ  
هـدـيـةـ وـعـطـيـةـ وـمـزـيـةـ وـبـلـيـةـ وـتـحـيـةـ :ـ هـدـيـاـ وـعـطـيـاـ وـمـزـيـاـ وـبـلـيـاـ وـتـحـيـاـ .  
وـمـنـ هـذـاـ القـبـيلـ أـنـ الـقـيـاسـ فـيـ اـسـمـ المـفـعـولـ المـأـخـوذـ فـيـ الـفـعـلـ

الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من « رَام » مَرَّوْم ، وورد في اللفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال بعض العرب : ثُوب مَصْوُون ، ومسك مَدْوُوف <sup>(١)</sup> ، وفرس مفود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها ، وخالفهم في هذا المبرد وألحقها بقبيل ما يقاس عليه .

( ثالثا ) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهها ألفا ، كما يقال استقام واستعاد واستثار ، ومثل عَيْد ؛ تصغير عيد ومقتضى القياس عَوْيَد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يرد الأسماء إلى أصولها .

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه المخالف للقياس أيضا نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، ييد أن الوجه الأكثر في الساع هو الارجح في الاستعمال ، لأنه مأثور عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قل في الساع وإن كان أرجح من جهة القياس .

أما اللفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عَيْد ، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن ييدو لك أن تتعلق بذهبه من يجيز إجراء اللفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق الساع ، وسنحدّثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم واشتقاقها » .

( رابعها ) أن ترد اللفاظ معينة على ما يوافق القياس ويختلف الساع ، ومثال هذا أن المعروف في خبر « عَسَى » كونه مضارعا مقرونا بأن أو

(١) مبلول أو مسحوق ، وسمع مدوف على القياس .

مجراً منها ، وورد اسم صريحة في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل  
 « عسى الغوير أبؤسا » وقال الشاعر « لا تعدل إني عسيت صائما » .  
 والخلاصة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث  
 الاعتداد به في القياس ، وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي  
 يقول أفصح اللغات ، ويلغى ماسواها . وأبو زيد يجعل الشاذ  
 والفصيح واحدا » .

ومن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ؛ فقال « ولو اعترض  
 بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فستسمعت  
 حرفاً مخالفًا لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان  
 سمع من ترضي عريته ، فلابد أن يكون قد حاول به مذهبًا ، أو نحوًا  
 من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه » .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدّون بما ورد من الكلمات  
 الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يستعنون من القياس على  
 الشاذ ، ويدّهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحوًا خلاف ما يظهر منه ،  
 ويردّونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض  
 النحاجة كابن مالك لا يكفل نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب  
 الكوفيين من اباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من  
 قبيل ما دفعت إليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط  
 صيغة أ فعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أ فعل نحو  
 أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعها الفسفاض

أيضاً من اخت بنى اباض

أنزله الكوفيون منزلة المقياس عليه ، وتأوله البصريون على أنه  
 من قولهم « باض فلانا » اذا غلبه وفاته في البياض ، وأبقاء ابن مالك

على ظاهره وطرحه الى المسموعات الشاذة \*

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتأويل فيه مساغا ، ومن أمثلته أن  
البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر  
سالم نحو أسود وأحمر ، وأجزاء الكوفيون تسكما بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم  
حلايلَ أسودِينَ وأحمرِينَ

ولا يخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذى  
لا يقوم عليه قياس \*

والتأويل انما يقتصر البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في  
اللسان وارداً عن الفرد ونحوه من يتكلّم باللغة المألوفة ، وأما اذا ثبت  
أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبسط  
ابن هشام تأويل أبي على الفارسي وأبي فزار لقولهم « ليس الطيب الا  
المسك » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر  
« ليس » الواقع بعد « الا » لغة تميم \*

والحق – فيما يظهر – أن ما يجيء على غير القياس قسمان :  
( أحدهما ) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع  
عام ، فتسع الكلمة أو نحوها من لا يعرف بالفصاحة وهي تختلف  
المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لا تصلح أن تكون موضعأ للقياس ،  
بل الكلمة أو الكلستان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها  
الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن  
تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فان  
الستة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير  
الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه \*

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ ، ولا يالون أن يُستوا خروج الموثق عنها بالخطأ والحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن اذا تعمد اللحن ، كما أنه يستطيع ان يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مَثَّلُوكُمْ أَحَدٌ »

فقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط أي لحن ، لأن الفرزدق تسيمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شرط نصيحتها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم : ان العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محصول على تكلمته وهو على حال سليقة ، وأما عند تعمده النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة .

( ثانية ) ما يرد في الكلام الفصيح ، وتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التي قامت القرآن على أنها مروية بالفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسيبه قياساً نحو « معاش » بالهمز في احدى القراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس . وهو أن مفأعل لا تقلب الياء فيه همزاً متى كانت الياء عيناً في بناء مفرده ، فان كان راجعاً الى النظم خالقناهم في دعوى خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعده فيما يقال عليه وتسجع على منواله ، ان آباء البصريون والковيون ، فلا نبالي أن نقدم معمول المصدر على

المصدر متى كان المعول طرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وان منعه  
جماعه من النهاه ، فلو قال أحد : رُزق فلان على خصه الفوزأن قال :  
يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق ؛ لقضينا لقوله بالفصاحة ، إذ له  
أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » وقوله تعالى :  
« فلما بلغ معه السعي » ولا نبالي تقديم معنول صلة ألل على ألل ، متى  
كان المعول فلرقا ، أو جاراً ، أو مجروراً وان منعه كثير من النهاه ، فلو  
قال أحد : اني لزيد من المحبين لتكلينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن  
افتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين » وقوله تعالى : « وانا  
له لمن الناصحين » ٠

## القياس على ما لا بد من تأويله

### بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع . ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس . وما يساق شاهدًا على هذا قولهم في المصدر الذي كترجميئه حالاً : إنه مقصور على الساع ، مع أنهم يؤوّلون المصدر باسم الفاعل ، أو يقدرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالاً ؛ فيكون المراد من المصدر نحو « بعنة » في قولهم « طلع زيد بعنة » اسم الفاعل ، أو محل على أنه في التقدير « ذا بعنة » . واطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف ، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقانع عند حد الساع . وذهب بعضهم إلى أنه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر إلى ما يحمله التركيب من الوجه المقبول في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره أن علماء البلاغة استحسنوا حيل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدل أو رضا ، وهذه المبالغة قد تقصد عند ابراده مورد الحالية .

ومن هذا الباب قولهم : إن اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات . وجاءوا إلى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافاً إلى الهلال .

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم

يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى في الكلام  
اسم معنى يضيقه الى المبتدأ ، فيستقيم به المراد ، فانه يتحقق بسائر  
الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير اليه .  
ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو  
محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قرابتي » وليس هذا يستقر من القول  
متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعند الى اطلاقه على الموصوف  
به على ضرب من المجاز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن العصر » « بالخطأ »  
والصواب اذن بالعصر ، مع أن اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة  
حرف الجر غير عزيز ، وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر من لا يدرى  
وجوه تصاريف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين .

ويشكل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب الناس  
إلى أنها الخبرة ، فيقولون : أطعمنا ملة . » وذلك غلط انما الملة موضع  
الخبرة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يتسع عندي أن تسمى  
الخبرة ملة لأنها تطبع في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان منه  
بسبب . أو يخرج على حذف المضاف الى خبر ملة » .

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتضويب في مثل هذا يرجع  
فيها الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، وينظر  
لكل من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضع  
للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتسبت عبارته  
وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضا على قول العامة « تجتمع  
الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بثديها » فقال

ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى أجر أو ثمن ثديها أو على المبالغة يجعل أكلها لأجر ثديها بمكان أكل الثديين أنفسهما .

والتفصيل الذي سبق آتى من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجري هنا لو لا أن العبارة مثل ، والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت من يلاحظ المضاف المذوف ، أو يقصد الى ذلك الوجه من المبالغة .

## سبب اختلافهم في القياس

من الجلى أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويعرفون أحواله ، فإذا وجدوا في الكلم نفسها أو في تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصبح أن تكون موضع قدوة ، استبطوا منها قاعدة لقياس على تلك الألفاظ المسوعة أشباهها ونظائرها ٠

فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفى لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة ، فيحيى القياس ، ولا يبلغ الآخر بتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الامر على السماع ٠ وقد يستوي الفريقان أو يتقابلان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يخطى به حد السماع ٠

وقد يختلفون في القياس نظراً إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الأقيسة بالشاهد والشاهددين – قالوا : إن صيغ المبالغة : فَعَالٌ وِمَفْعَالٌ وَفَعْوَلٌ ، لا تعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوّلون الشواهد التي سردها البصريون مثل « أخو الحرب لبّاسا إليها جلالها » واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها لأن اسم الفاعل إنما عمل لشبيه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجئ على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع ٠ وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل ، أخذوا بتلك الشواهد وأبطلوا

ما اعتذر به الكوفيون ، فقلوا في جوابهم : إن المبالغة التي قوى بها المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ ، فنقابل مشابهة اسم الفاعل للسفارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل .

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر لقياس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واعرابها . ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر من ينطق بالعربية الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزنا ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان . وإذا تبادر إلى ذهنك في فهم الكلام واعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستبطئ منه حكما ، وتقيم منه قاعدة ، فقد يتبادر إلى ذهن غيرك في فهمه واعرابه وجه يطابق أصلًا من الأصول الثابتة من قبل ، فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجا عن سنن القياس ، ومبنيا على غير أساس .

## القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

نلقى في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة و فعل التعجب والنسب والتصغير والجموع .

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الأبواب بتفصيل ، واضعأ يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقال عليه ، وما ينبغي أن تتف به عند حد السباع ، وإنما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأرىك أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً .

### المصادر :

للمصادر في بعض اللغات غير العربية عالمة لفظية أو علامتان لابد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة « en » في اللسان الألماني ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلحته العالمة في الألماني أو أحدي العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحواها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة .

أما المصادر في اللغة العربية فانها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والالمانية . وما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشرة كمصدر لقى .

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع متفرقاتها تحت مقاييس وجاءوا

إلى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا ما أخذها  
ما استطاعوا واقتسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) مala شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعلة » مصدرأ  
لل فعل الرابع مجرد كدرج وعربه نحو « إفعال » مصدرأ لل فعل  
الرابع المزید كأَكْرَم ، نحو « تفعيل » مصدرأ لل فعل المضعف كعَلَم  
و نحو « مفاعلة » مصدرأ لل فعل الرابع أيضاً كخاصم ، نحو « افتعال »  
مصدرأ لل فعل الخاسي كارتقى ؛ نحو « تفعيل » مصدرأ لما جاء على  
فعيل كتكلم .

(ثانيها) مala يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في  
الكلام ، كالمصدر الوارد على « فعال » نحو كذب كذباً ، أو  
الوارد على فعيلي نحو الحيثي للبالغة في التحاث . أو ما جاء على  
فعيلي نحو جَنَزَى ، وقد طعن الأخفش على بشار في قوله :  
والآن أقصر عن سميّة باطلي  
وأشار بالتجلي على مشير

وقوله :

على الغَرَّالِي مني السلام فربما  
لهوتُ بها في ظلِّ مخضلة زهر

وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فعالي ، وإنما قاسهما بشار .  
وليس هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسماع .

(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من  
مصدر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعْلٌ » مصدرأ لفعل المتعدي كشرب ،  
وفهم ، ونصر ، نحو « فَعْلٌ » مصدرأ لفعل اللازم ، كفرح ، نحو  
« فَعْلُولٌ » مصدرأ لفعل اللازم ، كفعد وغدا .  
وسبب الخلاف في القياس أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من

صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب القياس .

ورأى آخرون أن أفعالاً كثيرة مما يتحقق في شرط تلك المعايير قد وردت مصادرها في صيغ خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المعايير عن الاعتداد بها ؛ وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما يرجع فيها إلى السماع .

ثم إن الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريق يجعلها معايير لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس <sup>(١)</sup> . وفريق آخر أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت بطريق القياس .

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها إلى القياس ، قال أبو على الفارسي : إن الفرض مما ندّونه من هذه الدواعين إنما هو ليتحقق من ليس من أهل اللغة بأهليها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع <sup>(٢)</sup> .

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة ، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس .

(١) هذا مذهب سيبويه والأخفش

(٢) ابن جنی في تصريف أبي عثمان المازني

## فعالة

اذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أتي به على وزن فَعَّلَة ولو لم يكن المصدر على وزن فَعَّل ، فتقول في المرة من الرمي رَمَيْة ، ومن الجلوس جَلَسَة ، ومن الذهاب ذَهَبَة ، ومن الاتيان أَتَيْة ؛ أما مازاد على الثلاثي فالحاق الثناء له وهو بحاله ، فتقول : اكْرَامَة ، وارتقاء ، واستدراجه ، ترِيد واحدة من الاقرام والارتفاع والاستدراج ، هذا هو القياس . ونقل انهم قالوا : اتِيَانَة ولقاء ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه الا أن يضطر اليه شاعر فيرتکبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : اتِيَانَة واحدة الا في اضطرار شعر قبيح . لأن المصادر كلها اذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعَّلَة » وذلك اذا كان الفعل منها على فعل أو فَعِيلٍ <sup>(١)</sup> .

## الافعال

اذا كان بين نوع من الافعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع الموضع او في أغلب الاحوال بحيث لا يتخلق أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صح ذلك أن تستدل باحدهما على الآخر ، فلذلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استفعل » او « يستفعل » مثلاً على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح ذلك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السباع .

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون نوع من الافعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَّلَ » المتعدى كنصر ، فوزن مصدره فَعَّل لا غير ، ولكن وزن فَعَّل لا يختص بمصدر فَعَّل بل يكون لمصدر فَعِيل أيضا نحو فهم ، فلا تستطيع اذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَّل على فعله الماضي أو المضارع ، اذ لا تدرى كيف

(١) لسان العرب في مادة ( أتَيْ )

تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم .

وإذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بال الماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كان بصدده بيانه ، فتتضرر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الأغلبية الكافية لتمرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فعل » غير حلقي العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فاز مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل ، ويفعل أيضامن كان غير حلقي العين أو اللام ، لا يكون ماضيه إلا على وزن « فعل » فإذا سمعتهم ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلنك أن تقسيه على أمثاله ، وتصوغره على مثال حذر يحذر .

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فعل » بضم العين ، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعل » بضمها أيضا ، صح لك الاستدلال بال الماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يختلف عن الماضي ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لأن وزن يفعل لا يختص بال الماضي المفهوم العين ، بل يأتي مضارعاً لفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب .

فإذا سمعتهم ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بضارعه ، فلنك أن تقسيه على أمثاله وتصوغره على مثال يسهمل ويجزل . وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو أكرم ، والخمسية نحو اصطفى ، والسداسية نحو استقبل ، فإن كلاماً من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلنك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي .

فإن كان الفعل الماضي من باب « فعل » بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يَفْعَل تارة أخرى نحو عدل يعدل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب « فعل » أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل إذا ورد ماض من « فعل » توقفنا في صوغ مضارعه على السماع ، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع لفعل جاء على وزن « فعل » فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللمتكلم الخيار في أن يصوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن يكون حلق العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصرف « فعل » المفتوح العين : أما المضارع إن سمع فيه الفم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضارع بناءً فان شئت ضمت وإن شئت كسرت إلا الحلق العين أو اللام . فالفتح للتخفيف والحاقة بالالغ . وقال الرضي في شرح الشافية وهو يتكلم على مضارع فعل أيضاً « وتعذر بعض النهاة وهو أبو زيد : وقال : كلاهما ( الفم والكسر ) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويصبح استعماله فان عرف الاستعمال فذاك ، وإن استعملا معاً ، وليس على المستعمل شيء <sup>(١)</sup> » ونظر بعضهم إلى أن الأكثر في مضارع فعل الكسر فجعل الكسر هو القياس <sup>(٢)</sup> .

ومن الصيغ المختلف في القياس عليها صيغة « أفعل » أعني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل ، فتعديه إلى مفعول واحد إن كان لازماً ، أو إلى مفعولين إن كان متعدياً إلى مفعول واحد ، أو إلى ثلاثة مفعولين إن كان متعدياً إلى مفعولين .

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب الفراء

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعال كله سماعي ؛ ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس ؛ وذهب آخرون إلى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدي إلى مفعول واحد ، قياسي ؛ نحو جلس وأجلسته ، فان كان في أصله متعديا إلى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعي ، نحو لبس الثوب وألبسته إياه ؛ وذهب طائفة إلى أن دخولها على اللازم أو المتعدى إلى واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى إلى اثنين ليتعدي إلى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وأعطى هذا الحكم لظن وحسب وحال وزعم وإن لم يرد به سماع ئ .

وبسبب اختلافهم أن من نظر إلى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوا عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا اضرب زيداً عرباً ؛ أو أمدحه فلانا ، جعل ذلك دليلا على أنهم لم يقصدوا لجعله قياسا مطربا ، فوقف بهذه الصيغة عند حد الساع .

ومن نظر إلى أن استعمال همزة النقل لتعدي اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لاجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدى لواحد دون ما يكفي للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مق Isa ، ووقف دخولها على المتعدى إلى واحد على السماع .

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدى إلى واحد بكثرة وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لاباحة القياس ، سوئي بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء . وأما اجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدى لمفعولين ، فالحaca لظن وأخواتها ، بأعلم وأرى ، لتشابهما في العدل والدلالة على معنى قائم بالقلب .

ونظر السهيلي في معانى الأفعال فقرر مذهبا رابعا ، وهو أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجري وفهم ، صح لك أن تقول فيه أفعلته ، فإذا قلت : أقمته

أو أقعدته أو أفهمته فمعناه جعلته على صفة القيام أو العقود أو الفهم :  
ولا تقول أمدحته زيداً ، أو أشتبه إيه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل  
في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في  
ذاته وصف باق .

ومن الصيغ المختلفة في إجرائها مجرى المقىس عليه وزن « فعل »  
وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليعدى إلى واحد ، نحو حسن  
وقيح وجدة ، وفي الفعل المتعدي إلى واحد يتعدى إلى مفعولين ، نحو  
مئك وبلاع وركب ، ولم يستعمل التضييف في المتعدي إلى اثنين ،  
ليتعدي إلى ثلاثة .

اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضييف  
ال فعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس ، فتجاور به حد الساع ،  
وتدبر آخرون في كلام العرب فوجدوهم يتعذّرون أفعالاً بهمزة النقل  
نحو أضحكه وأضجه وأظهره وأزهقه وأرشده وأتحفه ، وأشبعه  
وأصلحه وأغضبه ، ويعذّرون أفعالاً أخرى بالتضييف ، نحو شرّه وف قدسه  
وحائمه ونظمه ، ويجمعون في أفعال بين همزة النقل والتضييف ، نحو  
ذكره وأذكه ، وأضافه وضيّقه ، وشرده وأشرده ، وطبيه وأطابه ،  
وبعده وأبعده ، وفسدته وأفسدته ، وفمسأه وأفمسأه ، وجّوعه وأجاعه ،  
فقالوا : يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في  
كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو  
بالتضييف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فان  
لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق  
القياس ، وليس لك أن تقول : ظررته أي جعلته ظريفاً كما ساغ لك أن  
تقول : حلمته اذا جعلته حليماً ، ولا ضخته أي جعلته ضخماً ، كما  
ساغ لك أن تقول : فخمته أي عظمته .

ومن الصيغ المحتسبة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في اعطائها حكم القياس « اتفعل » الآتي مطابعا لفعل الثلاثي ، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسمى ولا يقاس عليه <sup>(١)</sup> .

ونحابه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : ان الباب في مطابع فعل هو الفعل ، نظرا الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام الفصيح .

ومن نظر في كلام العرب ، وجد لصيغة اتفعل بابا هو مجبيه مطابعا لما كان على « فعل » من الافعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحه فاقفتح ، وقوته فاقفاس ، وليس من بابه الافعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحه فاقفتح ، وقوته فاقفاس ، وليس من بابه الافعال الرابعة نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الافعال الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو علسته ، لأن فقدته بنزلة قولك لم أجده ، ووجده بنزلة قولك حصل الشيء ، وعلسته في معنى حصلت صورته في نفسك ، وليس في عدم وجودك للشيء ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتي له بالمطابع الذي هو بمعنى قبوله لل فعل .

فمن قصر « اتفعل » على مطابعة « فعل » الذي يكون فيه علاج وتأثير نحو فصله فانفصل وخدعه فانخدع ، وذهب الى أن هذا هو بابه المقيس فقد أصاب في الاجتهد ، وأما ما ورد من قولهم أطلقته فانطلق وأزعمته فانزعج وأفردته فانفرد ، فموقوف على السماع .

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل ممحول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ، ثم استغنو عنه بالفعل الرباعي فهو انطلق جاء مطابعا لذلك الفعل الثلاثي المقدر ، ولم يقصد

(١) شرح الرضي للشافعية

الى أن يكون مطاوعاً لأطلق ، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي على قلة نحو أغلق ، فقد ورد في استعمال قليل غلق بمعنى أغلق .

### افتعل

ومن الافعال المزيدة « افتعل » وهذا الوزن يأتي مرادفاً لفعله الثلاثي اللازم نحو رقي وارتقي . وعدها عليه واعتدى . أو مرادفاً للمتعدي نحو خلسة واختلسه ، وحازه واحتازه ، وصاده واصطاده . ولا خلاف في أن هذا النوع ساعي . فليس لك أن تجيء إلى فعل ثلاثي لازم أو متعد . وتصوغ منه فعلاً في وزن افتعل موافقاً له في لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حكموا على أن احتاز بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد أن العرب تكلموا به .

وقد يأتي افتعل مطاوعاً لفعل ثلاثي متعد . نحو جمع القوم فاجتمعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتدى . وزاده فازداد . ورفعه فارتفع . وستره فاستر . أو مطاوعاً لفعل رباعي . نحو أنهضته فاتهض . وهذا ما يتحمل أن يكون مقيساً . ولكن علماء العربية يقرون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاغترس ولا مسحته فامتسح . كما لا يسوغ لك أن تقول : أفسدته فافتسد . ولا أجلسته فاجتسل .

### باب المبالغة

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع يصاغان لمعنى المبالغة . فان الماضي يرد في وزن فَعَل . والمضارع في وزن يَفْعَل فتقول : كارمني فكرَّمته أي غلبته في الكرم . أو إن كارمني أكرَّمه أي أغلبه في الكرم . وهكذا تقول : خاصمني فخضته وأخْسَّمْه . وفاخرني ففخَّرَه وأفخَّرَه . وشاتمني فشتمته وأشْتَمْه . ولكن علماء العربية مع اغترافهم بكثرة ما ورد منه يقترون على السماع .

قال سيبويه في الكتاب « وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته أنت عنه . استغنى عنه بغلبته » وقال الرضي في شرح الكافية « ليس بباب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك تقل كل لفظ أردت إلى هذا الباب » .

وإذا لم يصل باب المغالبة أن يكون مقىساً . فمعنى هذا أنك لا تأخذ من صيغة المفعولة ماضياً ومضارعاً لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما إذا ورد فعل ماض للمغالبة ، فلنك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعّل من غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسي ضم عين للمضارع في باب المغالبة .

#### اسم الفاعل والصفة المشبهة

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلاً منها يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويفرقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجيء على وزن فاعل ، نحو كاتب وعالم ، أو يفتح بضم مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو مكِّرٌ ومحترٌ ، ومُستكشِفٌ ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجيء على نحو فعل كفَّخْم ، وفَعَلْ كَحَّسَنْ ، وفَعِلْ كَفَرْ ، وفَعِلْ كَأَيْضْ ، وفَعِلْ كَجَّيلْ ، وفَعِلْ كَعْلَانْ ، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك اذا أردت من الصفة المشبهة إفاده حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وغيفي وشريف وبيت وضيق ومرتضى وجoward : حاسن ، وعاف ، وشارف ومائت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياساً لا تقييد فيه بسماع .

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماوية ، فليس لك أذ تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعل أو فعلان أو فعل دون أن ينطبق به العرب ، ما عدا فعيلاً ، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه ، لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها .

ويقوم مقام اسم الفاعل فعل وفعوال وفعيل وفعيل ، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحر وصبور وعليه وحدر . ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الأمثل ، ويسقط أو يوجز في الخلاف الجاري في أعمالها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصححة القياس في بناء فعّال (٢) خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعل وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه .

ومما يستعمل للبالغة في وصف الفاعل فعيل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقونون به عند حد المسماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجمهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال : « اعلم أنه ليس ملولد أن يبني فعيلاً إلا ما بنته العرب ، وتكلمت به ، ولو أجيزة ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت إلى ما جاء على فعيل مما لم تسعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح » .

### اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « مفعول » فان زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بضم مضمة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر .

(١) روح الشرح على القصود

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فإذا ورد فعل متصرف ، فلنك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا توقف في ذلك على ساع ونقل عن الرماني أنه قال : « لا يقال من « نفع » اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتنقير في مثل هذا بالساع فقال : أن نفع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول نفع منفوع .

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغًا أخرى ، ومن هذه الصيغ مala خلاف في قصره على الساع لقلة ما ورد منه ، وهي فعل كذبح ، بمعنى مذبوح ، وفعّل كنفس بمعنى مقتول . وفعاله كلتاته ملقوط . ومنها ما اختلفوا في جعله مقيساً ، وهو فعل كقتل بمعنى مقتول ، وصريح بمعنى مصروع . فوقق به فريق عند حد الساع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يجيء من فعله فعال بمعنى فاعل ، فيقال بمقتضى هذا المذهب حسيد بمعنى محسود ، وضهيد بمعنى مضهود حيث لم يجيء فعل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لانه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم .

وسبب الخلاف أن « فَعِيلًا » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ؛ ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن فضروا القياس على ما لم يجيء من فعله فعل بمعنى فاعل ، حذرًا من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب الليس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

## فعل التعجب وأ فعل التفضيل :

للعجب صيغتان هما ما أ فعله ، وأ فعل به ، وللتفضيل صيغة هي أ فعل ، وهذه الصيغة مطردة في كل فعل استوف الشروط المعتمد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تمسك الجمhour بهذا الشرط ، ولم يجيزوا اشتغال فعل التعجب ولا أ فعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها ، ووردت آلفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي ، فحملها الجمhour على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمhour أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتمل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهمزة التي هي أول ما تمتاز به الصيغة ، فان كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عرب بد لزم متى اشتغل منه التعجب أو التفضيل اسقاطه حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي الى ارتکابه . وهنالك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عربته ، أو هو أشد عربة ، وان كانت حروف ما زاد على الثلاثي مزيدة نحو ان فعل أو استفعل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين .

وخالف الجمhour في هذا الشرط ثلاثة طوائف :

( ١ ) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أ فعل » الذي تكون همزته في أصل وصنعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للنقل نحو أجلس ، ووجهه أن الهمزة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل .

( ٢ ) طائفة تجيز أخذهما من « أ فعل » لا فرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته الى مفعول لا يتعدى اليه من

قبل ، واعتبر هذا المذهب على أنه سع من العرب أخذها من «أفعال»  
بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعظاهم للدفاتير ،  
وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد ٠

(٣) طائفة تجيز أخذها من كل الأفعال الثلاثية المزيدة ، كافعل  
 واستفعل ونحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعانى المستفادة من الحروف  
 الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائ لفظية  
 أو حالية ٠

وذكرت في شروط صوغ التعجب وأفعال التفضيل أذ يكون الفعل  
 مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به  
 التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على  
 وجه يحتمل التفاضل ، لأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل  
 هذا البلد أي ما أكثر موتهن ، ولا يبقى سوى أن ما أموته لم يسع من  
 العرب بوجه ، فرجع إلى حكم الأفعال التي تتحقق فيها شروط أخذ  
 على التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نقوها بهما أو بأحددهما  
 على طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة إن شاء الله ٠  
 وذكرت في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنيا للمجهول ،  
 وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيدا ، فانه يسبق إلى  
 الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فان كان  
 القصد من التعجب واضحأ كأن تقول ما ألبس هذا الثوب ، تتعجب  
 من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الأئمة<sup>(١)</sup> قياسا سائغا ،  
 اعتمادا على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما آشهره  
 وما أخرجه ، ومن أمثالهم (أشغل من ذات النجين) ٠

#### اسم الآلة

يصاغ من الفعل اسم للالة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مفعّل

(١) ابن مالك في التسهيل

نحو مخيط ، ومفعلة نحو مطرقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل هذه الاوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الافعال الثلاثة .

ووجه اشتراط ان يكون الفعل ثلاثيا هو ان الافعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على اصل معنى الفعل ، ووزن مفعل ومحولة ومفعال لا يسع الا ثلاثة احرف وهي اصول الفعل ، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الاوزان الثلاثة لفات المعاني التي تدل عليها الاحرف الزائدة في الفعل ، وكذلك أخذته من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه ، فيختل اللفظ ، فان ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلذلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح .

وصرح بعض الكاتبين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا ولعلهم نظروا الى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الافعال المتعدية ، ونحن نجد في الامثلة اسم الآلة ما هو مصوغ من فعل لازم نحو معراج ومرج للسلم ، ونحو مرقة للدرجة ، ومن استأنس باهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدي ، واقتصرهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب الى صحة اشتقاق اسم الآلة من الافعال الالازمة عند الحاجة ، لا نراه ذاهبا مذهبها بعيدا ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدا لجماعه أن يسموها مسبحة أو مسبحا لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين .

يشتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن مفعلة ، فقالوا : أرض مأكلة أي ذات إبل ومسكدة أي ذات أسود ، ومبعة أي ذات سباع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومفحة أي كثيرة القثاء ، وقالوا للارض كثيرة اللصوص : ملصصة ، ولكثيرة الرمان مرمصة ، ولكثيرة الخزان (١) مخزنة .

(١) ذكر الارانب

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السباع مع اعترافه بكثرة ما سمع منه ، وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حدثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال الا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به » قال صاحب الحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فان قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه .

ومن صرح بصحة القياس فيه مظہر الدين صاحب شرح المفصل المسى بالملکیل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا لها مقلعة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثة كقولك أرض متسبعة أي يكثرون فيها السباع ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحةأخذ متعلقة من كل اسم ثلاثة يكثرون معناه في أرض ، نحو الذهب ، فتقول في الأرض كثيرة الذهب متذهبة .

---

## الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصرّف العرب في أسماء الاعيان على وجه الاشتتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التي تترع من أسماء الاحاديث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحو بصحّة القياس على بعض أنواعه ، منها اشتتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو اماتتها ، أو العسل بها ، قال ابن مالك في التسهيل : « ويطرد صوغ « فَعَلَ » من أسماء الاعيان لاصابتها ، نحو جَلَدَه ، ورَأْسَه ، أو افالتها ، نحو شَحَمَه ، وَلَحَمَه : أطعنه ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَمَحَه ، وَسَهَمَه : أصابه بالرمح والسمّ » .

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنهما غير مقسّيين ، وهما اشتتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها أو اشتتقاقه من اسم العين التي أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أي فَعَلَ) لعملها نحو جَدَرَ وَبَارَ : عمل الجدار والبئر ، أو أخذِها ، نحو ثَلَثَ المال وَرَبِعَه : أخذَ ثلثَه وَرَبِعَه ، إلى العشر » .

ومن أنواعه المقىسة اشتتقاق اسم للارض على وزن مفعولة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مَأْسَدَة وَمَقْتَأَة وَمَذْبَّة (١) .

وقل شرّاح درة الغواص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن

(١) اسم للارض يكثر فيها الذباب ،

الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استعمل وأصله المزة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ، واستنوق الجمل ، أي صار ناقة ، فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً كانقياساً جائراً مع أن الساع فيه ثابت ٠

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتراق من آسماء الاعيان بطلاق ، وهو موضوع يستدعي بسطاً في القول ، فنكتفى في هذا الفصل بما حدثناك به ، وندع البسط إلى غير هذا المقام ٠

ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتراق ؟

لا يجب على الناظر في المشتقات من المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأ فعل التفضيل واسم المكان واسم الزمان — عندما يريد تقرير قواعدها — أن يستقرئ جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فإنه يتعدّر عليه الوصول إلى هذه الغاية ، نظراً إلى سعة اللغة واتشارها إلى مالا يمكن الاحتاطة به ، والذي في وسعه أن يتبع جزئياتها إلى أن يأتي على مقدار يفيد ظنا قوياً ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت استقراءه يكون قاصداً لاجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصبح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن تتوقف على ساع ٠

ووهنا اشكال لا يزال يتردد على السنة طلاب العربية ، وهو أن واضح القاعدة إذا لم يلزمها استقراء جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في بعض الأفعال والمصادر ، مثل وبح وويل ، ونعم وبش وعسى ، ويذر ويذع ، بأنها لا تتصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أ فعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الأفعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقراءه من المصادر والأفعال ، فيسوعن لنا أن تأخذ منها أوصافاً

أو أفعالاً ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل وويح ونعم وما شاكلها من المصادر والفعالات التي يقولون عنها : إنها غير متصرفه ؟ وجواب هذا أن الانفعال والمصادر التي لم يسع لها فروع في الاشتغال على ضربين :

( أحدهما ) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه ، مثل ويل وويح ونعم ويندر وما يتألفها ، وعدم تصرفهم لها مع كثرة ترددتها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لابقاءها على هيئتها . فلن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه ، والناطق بما يقصدون إلى اهتماله ناجح على غير منوالهم ، وناطق غير ليجتهد هذا مذهب جهور أهل العربية ، وذهب بعضهم إلى جواز استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياسه . قال ابن درستويه في شرح الفصيح « إنما أهمل استعمال وَدَعَ وَوَدَرَ لَانْ في أولهما واواه وهو حرف مستثنى ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال « واستعمال ما أهملوا من هذا جاءَ صواب . وهو الأصل ، وهو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام ( الشر ) <sup>(١)</sup> .

( ثانية ) مالا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيأة واحدة أنهم قدروا إلى ترك تصرفه . وهذا هو الذي تعلم به على طبق القاعدة وإن لم يبلغوا أو يبلغوا الواضعين للقواعد أن العرب تلتفظوا فيه على وَفَقَ القاعدة . فيصبح لنا أن نجري قاعدة الاشتغال في هذا النوع وإن لم تذر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتغال . قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب إلا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما سمعت ببعضها . فقسّت عليها غيره . وقال ابن جنّي - بعد أن سرد أمثلة من اسم المكان والمصدر الواردتين على اسم مفعول - : هذا كله من

كلام العرب ولم يسع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه .  
فإن قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة  
الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما  
لا يعد ، لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام ، ولا تفوه إلا بعد  
الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاولة كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم  
مقاصدها إلى ما ينضم إلى ذلك من القرآن ومقتضيات الأحوال التي  
لا يقوم غيرها مقامها » .

قلنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذي يفيد ظننا قوياً يكتفى  
لتقرير أحكام اللغة . ويدل ذلك على أنه لم يرد من الاستقراء التام تبع  
أقوال العرب قولاً فقولاً إلى أن يأتى على آخرها ، قوله فيما بعد  
« فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم » ، فإن  
وجد الامر مستبئنا مطرداً على خلاف ما قال الأول ، لم يسعه إلا  
مخالفته ، وإن لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه  
قد نقل أن إمام العربية سيبويه يجعل من شواد التعجب « ما أمقته »  
و « ما أقره » بناءً منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من  
المقت والفقير ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال  
العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقير ، وخفى ذلك على سيبويه ، وقال:  
ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة  
مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واسع القاعدة يستند إلى الاستقراء الذي  
يكتبه ظننا بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند  
إلى الاستقراء الذي يفيده ظننا بأن العرب لم ينطقو من هذا المصدر  
بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماض - مثلاً -

---

## قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أنني أريد بقياس التمثيل الحق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعونه في قولهم : إن اللغة لا تثبت بالقياس \*

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيرا ما يرجعون اليه في تأييد المذهب بعد بنائه على الساع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفا عند حد الساع ، ومن أسرعهم الى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر اليه في بعض الاحيان ، كما قال : إن الناصب لـإذا فعل «شرطها ، قياسا على سائر أدوات الشرط». وقال في الكلام على وقوع الجملة المنافية حالا : والمنفية فإن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدرى كيف الطريق قياسا على وقوعها خبرا في حديث «فضل أن يدرى كم صلى» فقياس «إذا» على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيما فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل .

---

## قياس الشبه وقياس العلة

يُقيس النحوة بعض أنواع الكلم على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه » ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الافعال نحو عليك ومكانتك وأمامك مشابهة في المعنى للافعال التي قامت هذه الاسماء مقامها وهي الزم ، وأثبتت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الافعال عليها قياسا على جواز تقديمها على الافعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجى يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحدف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه في هذه الأحوال لفظية ، أجازوا ترخيمه بحذف الجزء الثاني قياسا على ترخييم المؤفت بحذف التاء . وقد يبني القياس على اشتراك المقياس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

## أقسام علة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب رأوها، وبنت عليها أحكام ألفاظها، ترجع إلى ثلاثة أقسام : (أحدها) ما يقرب مأخذها ويتلقاه النظر بالقبول، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالخلص من التقاء الساكنين، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتضادين بطلب الخفة .

(ثانية) ما يكون من قبل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها، كما إنك لا تضمنها ب محل العلم أو الفتن القريب منه، وهذا كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد، إذا قطعا عن الإضافة لفظا : « انهما شابها الحرف في احتياجهما إلى معنى المذوق وهو المضاف إليه، فإذا قلت أن هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف إليه، فلماذا لم يرتبط بها أثراها وهو حكم البناء . قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواص الأسماء أبعدها عن شبه الحرف، فعادت إلى أصلها الذي هو الاعراب، فان قلت لهم : ما بالهم بنوا أي الموصولة فيما إذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الإضافة يبعد عن شبه الحرف لأنها من خواص الأسماء ؟ أجابوك بأن العرب أزروا المضاف إليه في باب أي منزلة صدر الصلة المذوق فصارت أي في حكم المقطوع عن الإضافة في اللفظ، فتستحق ما استحقه قبل وبعد من البناء .

ولا يسعك بعد هذا إلا أن تسل يدك من هذه المجادلة، وتفصل منها وليس في ذهنك أثارة من علم .

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحو على ما يشبه التخييل، ومثال

هذا أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ، نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ؛ فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ؛ نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ؛ فقال : لأن هل اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاولة ، وإن رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعاquette . وكلام هذا التحوى وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لحج من الخيال :

مليحة عشقت ظبيا حوى حورا  
 فخذ رأته سعت فورا الخدمته  
 كهيل اذا ما رأته فعلا بحيزها  
 حنت اليه ولم ترض بفرقته

## أقسام قياس العلة

قياس العلة أقسام ثلاثة :

(أحداها) قياس الاولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الاصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو اغضضن أن يقال غُضن ، قياسا على قول العرب في نحو « اقرِرن » قرن ، بحذف أحد المثلين ، وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أتقل من فك المكسور في نحو اقررن ، واذا فر من فك المكسور الى الحذف ابتعاد التخفيف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز .

(ثانيهما) قياس المساوى ، وهو أن تكون العلة في الفرع والاصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياسا على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليسوعسى .

(ثالثهما) قياس الادنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على الفتح نحو :

« على حين عاتب المثيب على الصبا »  
وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلمتي قبل وبعد في وجه بنائهما حين يقطعان عن الاضافة لفظا لا معنى ، وتنتهي هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل

الماضي واقع موقع المضاف اليه ، الذى قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحکامه كالتعريف والتتکير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة – وان كانت في ظاهر اللفظ – أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه .

فإن كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ، نحو « على حين أعاقب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ، وهو حين أضعف منها في حال اتصاله بفعل ماض ؛ حيث تقص منها ما كانت قد تقوّت به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه .

وقد اكتفى بعض البصريين والковفين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقق أصل العلة وهو الانقطاع عن الاضافة في اللفظ دون المعنى .

## شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ؛ متى كان وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحًا، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الأصل ويضاف إلى هذا أن لا يوجد بين الأصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعددية حكم الأصل إلى الفرع، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الأصل مخالفًا للأصول خارجاً عن حد القياس.

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معنول الفعل المنفي - بلن، قائلًا إن لن أضرب، نفي لقولك سأضرب، فكما جاز قولك: زيداً سأضرب. يجوز قولك: زيداً لن أضرب، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بآن حرف المنفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التفيس. ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول: لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الافعال على خلاف أصلها، وما جاء على خلاف الأصل لا يصح القياس عليه بحال.

والحق أن الامر في مثل هذا يرجع إلى قوة نظر المجهد في العربية فان الأصول التي يجيء حكم الأصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمية الوضع لها، وخروج العرب عن حدودها، فالاصل الذي يمنع

من زيادة الكلمات مثلاً ، وهو أن الالفاظ انا وضعت لافادة المعانى ، أقوى من الاصل الذى يسع من تقديم المعمول على العامل ، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيسكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة « كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادة في وسطه ، وليس من بعيد صحة تقديم خبر زال الناسخة عليها قياسا على تقديم معمول الخبر الثابت على خلاف القياس ، اذ القياس تقديم العامل على المعمول .

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الاصل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين أحقوا فعل التعجب بأفعال التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسوداء ، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لأنهم لا يوافقون على حكم الاصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الالوان .

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الاصل ، أما من تقرر عنده حكم الاصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته الى الفرع .

## مباحث مشتركة

### بين القياس الاصلي ، والقياس التمثيلي القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها إلى غيرها ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالاساء ، ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها مطلاقاً بين الاساء والافعال ، نحو هنزة الاستههام ، وما النافية ، أو مطلاقاً بين المضارع والماضي ، نحو قد ، ولا النافية ، وان الشرطية .

فإذا وردت كلمة من أمثل هذه الكلمات مقرونه بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجري على هذا الأصل « لما » الحينية ، فانها انسا جاءت في كلام العرب موصولة بالفعل الماضي ، ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا لحق بعض النقادين ابن أبي حجة في قوله :

والنعت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الطير في التلحين  
وإذا دارت الكلمة في كلام العرب ، ولم ترد إلا مجرد من أداة  
التعريف مثلاً ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة ، يجري  
هذا النظر في لفظ كل وبعض فقد أنكر الأصمعي أن تدخل عليهما  
المعرفه حيث لم يجئنا في كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالهما  
بها ابن درستويه ، وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الأصمعي  
في وجوب تجردهما من أداة التعريف وان استعملها بعض الادباء كان  
المقفع وبعض النحاة كسيبوه والاخفش موصولة بها ، وكل من هؤلاء

الادباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم ، وانما الحجة في روایتهم .  
وبمقتضى هذا الاصل انكر الحريري ادخال آل المعرفة على لفظ  
«كافة» ناظرا الى أن العرب لم تفعل ذلك <sup>(١)</sup> .

قد يخطر ببالك أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل آل على اسم  
الا اذا سمع اتصالها به في الفصيح من كلام العرب ، ومن المتعدد أن  
يتبع واضح القاعدة جميع الاسماء العربية ، ليتحقق هل نطقوا بها  
مقرونة بآل المعرفة اولا .

فالجواب أنا لا ندعى أن هذه الكلمات لم يستثنها النحوة إلا بعد أن أنوا على جميع المفردات مفرداً مفرداً فوجدوها تجيء موصولة بـ **أ** ما عدا هذه المستثنيات: كل وبعض وما شاكلها، وإنما جاز لهم استثناؤها من جهة أنها دائرة على **السنة** الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد تسر بقصيدة أو خطبة أو محاورة، دون أن يعترضك شيء منها، وعدم استعمالها موصولة بـ **أداة التعريف** مع ايرادهم لها في جل مخاطبتهم، دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الأداة، ولا يسوغ لنا الحق الكلمة باشباهها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم اجرأتها على القاعدة.

وملخص القول أن الكلمة اذا وردت متصلة بلفظ او نوع من اللفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فان كثر دورانها في اقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ، وفقنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الغرور بها عن ذلك الحد ، وادا لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوخ كل وبعض ، فإنه يسوع لنا أن تصرف فيها وتعتدى بها حدود الرواية ، حيث لم يتم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة تقلبها على المستheim ودورانها في محاوراتهم .

(١) لنا عودة في فصل القياس في موقع الاعراب الى زيادة البحث في استعمال هذه الكلمة .

ومما ينتظم تحت هذا البحث الالفاظ التي قال صاحب اصلاح المنطق وغيرها : أنها لا تستعمل الا في سياق النفي وهو أحد وعريف ودياتر وأخواتها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحدادى ولبى ودوالى من الكلمات التي لم ترد موصولة الا بنوع خاص وهو المضاف اليه . ونظير هذا كلمة « ييد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد الا متصلة بـ « وصلتها » ، فيقال فلان كثير المال ييد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ، كأن تضيفها الى اسم صريح قياسا على كلمة « غير » « مراجعا توافقهما في المعنى .

وان شئت مثلاً يزيد البحث بياناً فان العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولاً باسم الاشارة نحو هاً فإذا قائم ، فرأى ابن هشام ان الشواهد الواردة بهذا الاسلوب قد يلغت في الكثرة الى ان يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الاشارة ، فمنع من ان يجيء الضمير المفرون بهاء التنبيه مقطوعاً عن اسم الاشارة ٠ وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضاً جرى في «غير» المبنية على الفم ، فقال : انها لا تستعمل الا متصلة بليس فتقول : عندي كتاب ليس غير وقولهم «لا غير» لحن ومن عد واستعمال «لا غير» فصيحاً ، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته هو قول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فورينا لعن عمل أسلافت لاغير تسأل

وإذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم ورودا لا يحيط به استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيسا ، كتابة التأنيث تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على وجه القياس ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوفقا به عند حد الساع ، كطبي وظبية ، وامرئ وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسانة في مؤنة انسان الا اذا قل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا

الاصل أنكر الصفدي قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال المذکر ،  
لأنه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالقه الدمامي في ذلك  
الا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها .  
فالمذکر من أسماء الاعيان لا تلحقه التاء قياساً ، وكذلك المؤنث  
منها لا يجرد من علامة التأنيث ويستعمل في المذکر الا اذا ورد به نقل  
عن العرب ، كما سمع إلتفة اسما للقرندة ، ولا يقال في ذكرها التق ، حيث  
لم يقم شاهد على استعماله .

\* \* \*

## القياس في الترتيب

اذا كانت احدى الكلمتين تابعة للاخرى من جهة المعنى ، فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان ، والبدل منه يتقدم على البديل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال .

فن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فاما تقبل دعوه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون — مثلا — أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفراء والاخفش ذهبا الى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار وال مجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس الا مستندين الى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا اليه .

ومن فروع هذا الاصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : اما باتفاق كتقديم ضير الشأن ، واما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والاصل في محل الاختلاف بيد من لا يجيز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام الى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ، وكذلك كان مذهب الاخفش وأبي الفتح في اجازة عود الضمير المتصل

باعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمورو الذين ينتعون هذه الصورة الا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سِنِمَار  
ووجهة نظر الجمورو في عدم الاخذ بهذه الشواهد وحملها على  
الشذوذ او الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على  
خلاف الاصول المعتمد بها ، لا يجعل مقيسا الا حيث تكثر شواهده حتى  
تدل على قصد العرب لاطراده .

ومقتضى هذا الاصل ، وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب  
ترتيب المعانى في الذهن ، أن يجئ المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب  
إليه من الحكم ، نحو قام الرجال الا عليا ، فان مرتبة المخرج بعنوان  
أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا ان المستثنى مخرج  
من المستثنى منه او من الحكم المتعلق به ، ولكن كث في الاستعمال  
تقدمه على المستثنى منه ، نحو جاءني الا زيدا القوم ، او على الحكم  
فقط نحو القوم الا زيدا اخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معا على  
أصل المنع ، وقد جوزها الكوفيون قياسا ، والحق ان مخالفة الاصل  
بكل واحد من امررين على افراده ، لا تدل على جواز مخالفته بالامررين  
كليهما .

\* \* \*

## القياس في الفصل

الاصل في الاقاظ المربوط بعضها بعض من جهة المعنى أن لا يلقو  
بعضها بفاسد ، وقد خالقوا هذا الاصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل  
بعضها في فنون البلاغة كالفصل بين مفعولي رأيت في مثل قول الشاعر :

ويستحن الدنيا امتحان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا  
أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى : « وانه لقسم لو تعلمون  
عظيم » و يجب النظر في قوة الارتباط و ضعفه في هذا المقام ، فيكفي من  
الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفي في الفصل  
بين ما كان الارتباط بينهما قويا ، و يدل ذلك على أن لشدة الارتباط بين  
المعنىين أثرا في ضعف القياس أن بعض النحو منعوا من الفصل بين  
المضاف والمضاف اليه بمجموع الامور التي يجوز الفصل بكل واحد  
منها منفردا نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها  
قياسا على الفصل بين « تقول » العاملة عمل فلن وأدلة الاستفهام  
بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمفعول ، وطعنوا  
في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما  
بين أدلة الاستفهام والفعل المستقيم عنه .

ويزيدك على ما يأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخر أثرا في أحكام  
النحو أن كثيرا من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الحرفي  
وصلته متى كان الموصول عاما مثلا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل  
بين الموصول غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول  
العامل أشد اتصالا بصلته من الموصول غير العامل ، اذ الاول طالب  
للحصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثاني فطلبها لها من جهة واحدة  
وهي الموصولية .

## القياس في الحذف

من الجلى أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الاسلوب العربي تقتضى أن لا يلتفظ الانسان بعبارة الا أن تجيء مطابقة للهججة العربية .

وهذا الاصل هو الذى يتمسك به من لا يجيز حذف كلية من الجملة حيث لم يقم عنده دليل على صحة حذف أمثلها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن ملكون حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الاصناف من الكلم وان قامت القرائن ودللت على الحذف بوضوح .

فإذا جرى خلاف في حذف احدى الكلم فالاصل يد من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

قد يقال : ان العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتمييز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه الموضع يتقرر أصل يسكن اطراده ، وهو صحة الحذف لدليل .

والجواب أن ورود السماع بالحذف في باب كالنعت أو المعموت انما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة ، اذ أقصى ما تدل عليه شواهده أن الحذف هنالك غير مخالف لاسلوب اللغة ، وانما أجاز الكسائي حذف الفاعل ، والبكوفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولى ظننت ، اعتمادا على شواهد مبسوطة في كتب الفروع .

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضا ، ومن

أمثلته أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى « تَالَّهُ تَقَوْلُ يَوْمَ يُوسُفُ » وقول الشاعر :

آلَيْتَ حَبَّ الْعَرَقِ الْدَّهْرَ أَطْعَمْهُ وَالْحَبْ يَا كَلَهُ فِي الْقَرِيَّةِ السُّوسِ  
وَأَخْتَلَفُوا فِي حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبي حذفها قد يتمسك بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يوم ارادة الأثبات الذي هو ضد مدلولها ، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمر لابد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لكثرتها استعمالها ، ولا يصح الحال لنظر « ما » بها وإن كانت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الأصل ، وهو كثرة الاستعمال .

وإذا وضعت ألفاظ الدلالة على غرض ، واتنظمت في منهج ، وسُعِيَ في أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي الموصولة ، فيقولون : زارني أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، والالأصل أَيُّهُمْ هو أَفْضَلُ ، فحذفوا الضمير الذي هو صدر الصلة ، وقد وقفت بعض النحاة عند هذا الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك ، فالسائل بمنع القياس ناظر إلى أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز بهد الساع ونتحقق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال ونحذف متعلقة كما حذف متعلقاتها . والسائل بجواز الالحاق ناظر إلى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، مما يثبت لاحدهما من الأحكام يصح اعطاؤه للآخر حيث أن الأسلوب معهما متماثل .

## القياس في مواقع الاعراب

اذا وردت الكلمة بسكان من الاعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان ، فاصولهم تقتضي أنها نظرد فيما سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من الموضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : فل ولو مان ونومان بحال النداء ، فقط وعوض بالظرفية أو العبر بين .

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني : ان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا توكيدا ، فيستمع ايرادها مفعولا به او فاعلا ، ومن أجاز ايرادها مفعولا به كابن هشام اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلثها وهو ناهل »

ومما يجري على هذا الاصل قوله : ان كافة وقاطبة وطرا لا تخرج عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهام الزمخشري تخرجه لقوله تعالى : « وما أرسلناك الا كافة للناس » على أن كافة نعت لصدر محدود ، والتقدير رسالة كافة ، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا اليه بمثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « قد جعلت لآلبني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا » .

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الاصل المقرر في الصدر ، فقال في شرح الدرة : فان كافة ورد عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمل منكرا منصوبا وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزم ماذكر ، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكرا بوجوه الاعراب ، وفي الناس

وغيرهم ، لأنّا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجّرنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم . وهذا الرأي لا يؤخذ به على الاطلاق ، ولا يستثنى به في كل حال فانه لا يطابق ما قاله أساتذة العربية من أنّ معرفة الوضع غير كافية مالم يتضمّن اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الاول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الى ذلك الاديب في فني نظمه وترثه ، حذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراتيبها ، وهو شر من اللحن في الاعراب وأفحش . ولو اقتدينا بالشهاب في اباحتة ، وسرنا على أثر مقالاته المطلقة العنوان ، لعذنا الى مثل قط وقبل وعند ومع ، وأخرجنها عن الطريقة الى نحو الابداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى لغة هذه الفوضى ، فيفصّل نظامها وهو يريد توسيع نطاقها .

والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن تجريه على القاعدة في الاعراب نوعان :

( احدهما ) ما يدور على ألسنة البلغاء وغيرهم ، ويجري في مخاطبائهم بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة ومع ، وهذا هو الذي نقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجري كلامهم نظما وقثرا ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصه من الاعراب يشعر بقصدهم الى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم الا أن تحرى الطريقة المألوفة في استعماله .

( ثانيةما ) مالا يتردد في أغلب مخاطبائهم ، وإنما يرد في حال لا يدل على قصدتهم الى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة . ونستعمله في الموضع

التي يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الفراغم أو اللوذعي او الفيصل الا فاعلاً أو مفعولاً ، كان لنا ابراده في تراكيب من عندنا مضافاً اليه أو مبتدأً أو خبراً .

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذة ومسكتك أن تقضي به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحالية بمجرد النظر إلى حال الوضع ، فإن هذه الكلمة من القسم الأول قطعاً ، فيجب على من ذهب إلى صحة استعمالها فاعلاً أو مفعولاً - مثلاً - إقامة شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الأعراب بحسب وضعها .

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن نحو قوله : في الدار على والمسجد خالد<sup>(1)</sup> ثم قال : إن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع ، واللازم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك .

وهذه العبارة مطلقة العنوان فلابد من وقفاً عند حد ، فنقول : إن أراد الكافيجي بقوله : « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملاً . فهذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعاً ، فإن من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها ، وإن قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الأسلوب عربية ، قلنا : هذا هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : في الدار على ، والمسجد خالد ، فإن المانع يراه غير مطابق للأسلوب العربي الصحيح ، فلا محيسن للكافيجي وغيره من إقامة الدليل على صحة هذا الترکيب .

(1) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين فان المسجد معطوف على الدار المعمول لحرف الجر . وحاله معطوف على المعمول للابتداء

## القياس في العوامل

من بين آذ الرافع والناصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسبه بالعامل كال فعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجرم ٠

ولما لم يكن تأثير هذه العوامل التحوية من قبيل تأثير الأسباب العقلية أو الحسية ، وإنما هو يقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل ، جاز تأثيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملًا في صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به نحو « آيا ما تدعوا فله الأسماء الحسني » ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الآثر لا يوجد قبل عمله الفاعلة ٠ وساغ لهذا المعنى أيضًا أن يتواجد عاملان على معمول واحد ولكنهم ضغفوا قول المبرد : إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهذا أي الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ؛ فقالوا : إن توجيه عاملين إلى معمول واحد لا يعهد له نظير في العربية ، وبسئل هذا الوجه ضغفوا قول القراء : إن زيدا في قوله : قام وقعد زيد مرفوع بالفعلين ، واختاروا أن يكون فاعلا للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل لل الأول ضميرا مقدرا ٠

وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له آثر في نظم الجملة ، وقد يبني عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ، كاختلاف الكوفيين والبصريين في الرافع لاسم كان الناسخة ، فمقتضى قول الكوفيين : أن الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وإن كان إنما عملت في الخبر ، امتناع نحو كان زيد كاتبا وعمر و شاعرا لأنك عطفت قوله « عمر و شاعرا »

على قوله « زيد كاتبا » فيكون التركيب من قبل عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين ، وهذا أي العاملان كان والابداء ، ولكنه يقتضي مذهب البصريين كلام عربى فصيح ، لأن المعطوف عليهما وهذا « زيد كاتبا » معمولان لعمول واحد هو لفظ كان ، وعطف اسمين على معمولى عامل واحد وان اختلف اعرابهما لا مرية في صحته .

وعوامل الاعراب ترجع الى ستة أصناف :

( أولها ) الافعال المتصرفه ومصادرها وما يشتق منها ، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه وأفعال التفضيل .

( ثانيها ) الافعال غير المتصرفه ، نحو عسى وليس ونعم وبش .

( ثالثها ) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للاسماء والحرروف الناصبة للفعال أو الجازمة لها .

( رابعها ) اسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة ، كالمضاف يعمل في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التسیز .

( خامسها ) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة ، كالابداء والاضافه في الاسماء ، والتجدد من الناصب والجازم في الافعال .

( سادسها ) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تشبه الافعال في المعنى ، كاسم الاشارة وحرف التبيه في رأي من يجعلهما عاملين في الحال ، نحو هذا زيد كاتبا ، وكحرروف النداء ، وما النافية عند من يجعل تعلق الطرف أو الجار أو المجرور بها .

ولا شبهة في أن الصنف الاول وهو الافعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، ولقوته في العمل صح لهم أن يسندوا اليه عاملين مختلفين ، كال فعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كال فعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالافعال التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مقاييل .

ولبني على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره ، وقد اختار سيويه أن يكون العامل في المنادي فعلاً مقدراً ، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء وإن كان ملفوظاً به ، حيث قال : إن العامل في المنادي فعل مضمر تقديره « أدعو » .

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدراً ، وغيره إذا كان ملفوظاً به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدار ، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الذهن بسرعة ، أو لا يلتبس بنظم الكلام عند ما تصرح به ، فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به ولو كان من الاصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المبرد إلى أن قال : العامل المنادي حرف النداء نفسه .

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الذهان ، يريك أن قول سيويه أن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع ، أقوى من قول ابن جني في سر الصناعة : إن العامل مضمر ويقدر من جنس العامل في المطوف عليه .

وإذا وزنت بهذا الأصل قول الجمهور : إن المفعول لاجله في نحو « قمت أجللا لك » منسوب بالفعل المذكور ، رأيته أرجح من مذهب الزجاج حيث أرجعه إلى المفعول المطلق وقدر له فعلاً من نوعه ، والتقدير قمت وأجللت أجللا .

ومما يجري على هذا النسق . أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم في نحو « استقم يرفع الله قدرك » إن استقامت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ، قد تدفعه قوة المعنى إلى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال

السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بافادته الامر او الاستفهام وحده ، فلابد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ، ويطابق به المعنى الذي أردت التعبير عنه .

وللفرق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعل الطلب نفسه ، أن يجيئ بأن ترتب رفعه القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن أولاهما موقوفة على ثانيتها ، يؤخذ بقرينة الجزم ، فيكون الجزم بسذلة الفاء في مثل قوله كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكثير العمل موقوف على شرف الهمة ، ولا حاجة الى تقدير شرط ، فان الفاء تبني عن هذا الارتباط الذي سميت من أجله فاء السبيبة .

والاصل في الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال أن تكون معزولة عن العمل ، وخرج عن هذا الاصل «ما» و «لا» و «ان» النافيات ، فانها من قبيل ما يشتراك فيهما الاسماء والافعال ، وقد أعطاهما بعض العرب عدل «ليس» الناسخة .

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الاسماء والافعال فهذا الاصل ينصر من ينفي عنه العمل ، فيمكنته ان تستدل به على ضعف مذهب من يقول : ان العامل في المعطوف هو حرف العطف ، فان العاطف يتصل بتنوع الاسماء والافعال .

وعلى هذا الاصل ينبع خلافهم في ان واخواتها عندما تصل بها «ما» «الزائدة» ، فقد سمع اعمال «ليتما» فاتفقوا على جواز اعمال هذا الحرف . واتختلفوا في اعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه . وأجازه الزجاج وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن «ليتما» لم تزل على اختصاصها بالاسماء ، فساغ اعمالها ، ولا يسوغ قياس الاحرف الباقية عليها ، لأن «ما» أزالت اختصاصها بالاسماء ، وهيايتها للدخول على الافعال .

ومن آصواتهم أن الحرف لا يعمل على مختلفين ، وإنما يعمل علا واحدا كالحروف الخافضة للاسماء ، أو الناصبة للافعال ، أو على مختلفين نحو ان ، فإذا ما الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه ، وخرج عن هذا الاصل عند البصريين ان وأخواتها فانها في مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظت عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع به قبل ان يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ .  
ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فانه مرفوع بكونه خبر المبتدأ .

والاصل فيما يسند اليه العمل أن لا يختلف عنه أثره أينما وجد ، فاذا احتصل وجه الاعراب أن ينسب الى ما يدور معه العمل حيشما وجد ، وأن ينسب الى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه ، ترجح جانب الاحتمال الاول ، ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب <sup>(١)</sup> أو في منصوب بالخلاف المنسى عندهم بالصرف ، وبيانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتي » في قول الشاعر : « لا تنه عن خلق وتأتي مثله » .

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الاعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في موضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الاسماء الواقعه بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد .

وإذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، فتتحقق الصفة الثانية بالاولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا نترك هذا الالحاق ، وقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه

(١) المراد من الطلب ما يشمل الامر والنهي والاستفهام .

للصيغة الاولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التناقض في العمل ، فأنك ترى كثيرا من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدي واللزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه \*

ومما يوضح هذا ان صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محسود » مقامه ، ومرفوع ذكره ؛ ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعل ، نحو قتيل وجريح ، وقد أبي الجعفور أن يلحقوا فعلا بشيء وهو مفعول ، فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قتيل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا الى أصل القياس \*

ويدخل في هذا الباب صيغة فَعَلِ نحو حَذَر ، فالجمهور ينتظرون عمله عمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند في مذهبة الى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حَذَرَ أَمْوَالًا مَا تَخَافُ وَآمِنَ مَا لَيْسَ يَنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ  
وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحظى أنه قال : ان سيبويه سأله عن شاهد في تعدي فَعَلِ ، فعلت له هذا  
البيت \*

\* \* \*

## القياس في شرط العمل

قد يكون العامل مقارنا لوصف أو لفظ ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأثير معموله عليه ، فلا يقال : زيداً ما أحسن ، وكما قالوا : إذ « دام » ت العمل كان بشرط أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية . وللعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقى العامل مهما ، كما شرطوا في نصب « إذن » للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء إذن في نظم الكلام مهملة .

ومثل هذا النوع من الشروط لا تتبغى المخالفة فيه إلا من لم تبلغه الشواهد التي خلية من الشرط فتخلل العامل فيها عن العمل .

(ثانيهما) ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البة ، وهذا كما شرطوا العمل أن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتى اسمها مقدماً على خبرها ، فإن المتكلم إذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهتمالها .

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيراً فان للمخالف في الشرطية أن يدعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ أنها كانت على سبيل الاتناق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفاً عليها ، إذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلما وجد في القسم الأول .

ولم يدعى الشرطية أن يقول أني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا

الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطاً للعمل ، ومن ينفي الشرطية  
فعليه باقامة الدليل ٠

فمنكر الشرطية اما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك  
الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب ٠

فإن سلك الطريقة الاولى ، وهي اقامة الشاهد الصحيح على العمل  
مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهب  
في حرج من الصحة ٠ ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف  
على الضمير المجرور الا بشرط إعادة حرف. الجر ٠ وخالفهم الكوفيون  
فأجازوا العطف مع عدم إعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ،  
منها قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام » وقول  
الشاعر : « فاذهب فما بك والايام من عجب »

وقد يستمر مدعى الشرطية متشبثاً برأيه ولو بعد أن تلقى عليه  
الشواهد البينة في الغاء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل  
بعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية « تساءلون به  
والارحام » أن الواو في قوله ( والارحام ) للقسم لا للعطف أو أن حرف  
الجر وهو باء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهي الضعف كما ترى ٠

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة  
الاولى وهي اقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو  
اللفظ ، وجئ إلى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، لجعل  
الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً ، فان أبدى القائل بالشرطية  
وجهها صحيحاً لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن ، اقطع المخالف ،  
واستقر الشرط في محله ٠

وهذا كما يقول البصري : ان الفعل الناسخ المقوون بما النافية  
لا يجوز تقديم خبره على « ما » ، وهذا القول في معنى أن شرط عمل

الناسخ المنفي بحرف « ما » لأن يكون خبره مؤخرًا عنه . وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في الساع الا مؤخرًا ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الأدوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فإذا لم يأت مدعى الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، يقى باب القياس مفتوحا في وجه المخالف ، فان كان قريب المأخذ حسن الموضع أنهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على اطلاقه .

## القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن أمرها موكول الى واضعها فينقلها من أي موضع شاء ويصوغها في أي وزن شاء ، دون أن يراعي قانوناً أو يجري فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : «عند سدرة المتنبي» : اتتقد القرافي على الفخر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلًا : ان فعل حصل «لا تتعذر» إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبني منه اسم المفعول الا مصحوباً بال مجرور فكان حق التسمية المحصول فيه .

ثم تصدّى الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : إن سوغ اسم المفعول من اللازم بدون المجرور إنما يمنع اذا أريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فجاز لأنّه يصبح تسمية الانسان بعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت الشجرة «سدرة المتنبي» دون المتنبي اليها . وبمثل هذا يجاب المترض على القاضي عياض في تسمية كتابه «الشفا» حيث قال : ان ما ورد مسداً كالشفاء لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر .

وبمثل هذا أيضاً يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بتحمّل المختار ، أو المقتطف ، اذا لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف وليس هناك قياس يجيز اشتقاء احتار من حار أو اقتطف من قطف . والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المختار أو المقتطف إنما يتوجه على واسع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا :

احتار أو اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ افتعل من مادة حار أو  
قطف ، ولو علم أنه لا يقال مختار ومقتطف ثم عمد إلى وضع أحدهما  
اسمًا تأليف بعينه لم يكن مخالفًا لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤخذ  
الناطق بهما بعد أن صارا علىين ، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به  
القائل : اقتطفت الشمرة واحتارت في أمر كذا .

ولا أدرى إلى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في  
قوله « قفعس علم مرتجل قياسي » اذ لا نعرف فارقا بين فقفس وغيره  
من بقية الاعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا  
العلم بخلاف غيره من الاعلام المرتجلة كسعاد وأداد ، فانها مرتجلة نظرا  
إلى صيغتها ، وأما مادة حروفها فانها مستعملة من قبل هذه الاعلام  
بصيغ أخرى .

## الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قد ام اى ذلك المجمع اقتراحا ، وبعث الي "المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب ابداء رأيي فيه ، فكتبت في جوابه مقالا موجزا ، وقد رأيت اضافته فيطبع الى كتاب القياس في اللغة العربية مصدرا باقتراح الاستاذ المغربي .

### اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادة هو استمالة نظركم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات تستكشف من ايداعها قواميسنا العربية . وقد أصبحنا مع هذا لا تستكشف من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحيانا . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألوفا من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوا من قواميسنا الصدر والمحراب . وألوفا من الكلمات الدخيلة التي ألفتها الاسماع والتى نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الابواب .

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الامم الراقية : فإن معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والاصيل والدخيل وميزان التفاضل بينهما إنما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس مثلا وجدت فيه إزاء اللفاظ الافرنسي المضمة ألفاظا أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلا كلمات « مسكين » Mesquine « فلك » Felouque Marabout

« مرابط » (شيخ صوفي) *Al Ble* « بلد » *Cable* « جبل » *Sitop* « شراب » *Houari* « حورية » *Mantille* « منديل » *Unjal* « جرة » في نظير ذلك من الكلمات العربية التي يحلونها محل الارفع من معاجمهم ويزينون بها خطبهم وكتاباتهم . ولا يخفى على حضراتكم أنها السادة أن الكلمات الدخلية التي سينتها (غير قاموسية) تبقى مرذولة سينة السعة مادامت لا تذكر في معاجمنا العربية . وما دام كتابنا المجيدون يألفون من استعمالها خيبة أن ينسب إليهم قصور أو توصم كتاباتهم بلوثة العجمة ، وكل ما أريده الآن من أفضالنا أن لا ينظروا إلى الكلمات (غير القاموسية) نظرة ازدراء ، ولا يحرموا استعمالها على السواء ، بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا بين أصنافها ، فصنف منها يعلن مجعنا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل بلزم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضا ، وصنف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا ، ثم يبين السبب في الامرین الجواز وعدم الجواز .

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفا أوليا يدرك الذهن منه ما هي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وما هي الكلمات التي يجب اطرافها واهماها .

« الصنف الأول » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتاج بأقوالهم ، مثل فعل « تبدي » بمعنى ظهر لم تذكره المعاجم بهذا المعنى وإنما ذكرته بمعنى « سكن الباية » لكنه ورد في بيت شعر لعرو بن معدى كرب من قصيدة الدالية المذكورة في ديوان الحماسة . والبيت هو قوله :

وبدت ليس كأنها بدر السماء اذا تبدي  
فما رأيكم أنها السادة في هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل

يجوز لنا اهتمالها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي الصسيم ؟ لكن لماذا لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه . ولا أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الارساع إلى اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة ( تبدي ) وما أشبهها .

« الصنف الثاني » من الكلمات ( غير القاموسية ) كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الاسلاميين الذين لا يحتاج يأقوالهم : وهذا كفعل ( أقصن ) الخبر رباعيا بمعنى ( قصه ) ، ثلاثيا ، لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام الطبرى المشهور ببلاغة عبارته اذ قال في تاريخه جزء ٢ من ١٨٤ من الطبعة الاولى — ( فأتىته فأقصصت قصته ) .

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضا على اعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات ( غير القاموسية ) ويمكن أن بعد من هذا النوع اقرار العلامة اليازجي لكلمة « فخيم » مع أن علماء اللغة لم يذكروا الا « فخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبد الكلمة « صدفة » في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة ( مصادفة ) .

« الصنف الثالث » كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معانٍ آخر . وهي كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية تكون لهم ( هيئة المحكمة ) ( تشكيل المحاكم ) ( انعقدت الجلسة ) ( تعريفة الرسوم ) ( ميزانية ) ( كمية ) ( كيفية ) وما في نظير ذلك وهذه الكلمات ( غير القاموسية ) أرجو من رفاقى أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها لا سيما أنها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم اصطلاحهم .

« الصنف الرابع » كلمات عربية المادة ولدها المتأخرن من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول

المقرونون . مثل فعل « خابره » بمعنى راسله . و فعل « تفرج » على الشيء « واحتار » في أمره « وتنزه » في البستان وهكذا . وأنا أعترف بأنني سألتني صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجتمع العلمي على اعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات ( غير القاموسية ) .

« الصنف الخامس » كلمات دخلة عجيبة الأصل وهي منها ما هو ثقيل « على اللسان » : ( أتوموبل ) ( بيرصوتاليته ) ، ومنها ما هو خفيف في السمع مثل ( فِلم ) ( باللون ) . وأنا على يقين أن أعضاء المجتمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف ، وإنما هم يوجبون العدول عندهما إلى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعربيهما بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعریب Manoeuvre

وأنا أوفقكم في الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل ( فِلم وبالون ) فارتح إلى القول بجواز استعمالها كما هي .

« الصنف السادس » أساليب أو تراكيب عجيبة تربت إلى لغتنا مترجمة عن اللغات الأوربية وهي مما لا يعرفه العرب الأقدمون وهذا كقولهم : « ذر الرماد في العيون » « عاش ستة عشر ربيعا » « وضع المسألة على بساط البحث » « لا جديد تحت الشمس » « ساد الامن في البلاد » وما في نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاض بيننا وتعاونته أقلامنا ولا أظن أن أحدا ينزع في جواز استعماله اللهم إلا الذين أصيروا بالوسوس اللغوى .

« الصنف السابع » من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمرى وهو ما نسميه « العامى » وهذا كثير لا يجهله أحد مثل كلمة « بدئي » « أذهب » « جيب » « الكتاب » « لحشه » على الأرض « تمرش » على الشجرة « تحركتن » بفلان إلى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله

بالطبع بل يجب العمل على تقليل ظله من يبتنا تدريجا وتعويذ أبناءنا  
على استعمال غيره من الفصحى الذى يصلح أن يقوم مقامه .  
هذا ما خطر لي أيها السادة في تصنيف الكلمات (غير القاموسية)  
ويسكن تصور أصناف أخرى غيرها اذ ليس القصد من هذا الاقتراح  
الاستقصاء وبلغ الغاية وانما القصد الاشارة والتلميح الى ما يجب  
على مجتمعنا العلمي عمله من التسامح واعطاء الفتوى في الكلمات التي  
عانت بها البلوى .

### «المغربي»

#### جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة الى مجمع علمي  
يسير بها مع متطلبات العصر ، ويضم للمعانى المتتجددة الفاظا لائقة .  
والذى يمكن أن تختلف فيه الآراء انما هو الطريق الذى نذهب منه  
إلى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف  
الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعانى الطارئة مبهوتا . يكاد  
علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم ترو عن العرب  
الخلص مخطئ الا أن تكون على قياس لغتهم . وإذا جرى الخلاف في  
صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف  
النظر في أن هذا الاستعمال موافق لقياس اللغة أو غير موافق لها .  
وإذا وجد الباحث في موقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ  
به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فان مخالفتهم فيما يجمعون  
على أنه غير مطابق لقياس ليست من السهولة بحيث يجهز به الكاتب أو  
الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة  
واطلاق الاسنة من أن تقييد بنظمها .

ولا أذهب الى أن خرق اجتاعهم في شيء خطأ ، وإن قول خارقا  
 مردود على كل حال ; وإنما أود من السكاتب أو الخطيب أن يدخل  
 البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه  
 الذي يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية الى  
 هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه في قصور يقف بها دون  
 هذه اللغات النامية .

ضيبيط علىاء اللغة قواعد العربية وما زوا بين ما جاء على وجه الشفاعة  
 فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياسا مطريا ، فرموا بهذا  
 الى غرضين شريفين :

( أحدهما ) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم .

( ثانياً ) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم  
 روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها الى ذروة لا تطمح العين  
 الى ما وراءها .

« لم يزل ولد اساعيل على مر الزمن يستقون الكلام بعده من  
 بعض ويضعون لأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودات  
 وظهورها <sup>(١)</sup> » .

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب الخلق بل هو حق  
 باق لكل من ينشأون على النطق بهذه اللغة الفضلى . وإذا لم تسر هذه  
 اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور فليست علة ذلك أن آراء علمائها  
 وفت في سبيل تقدمها ، وإنما فات علىاءها أن يقوموا بهذا الاصلاح  
 العلمي على طريقة متنظمة دائمة .

طرأت على اللغة علل سرت من ألسنة غير فصيحة ، وترجع هذه  
 العلل الى أضرب :

(١) فهرست ابن النديم ص : ٥

(أحدها) تغير نظم الكلام كقدیم ما التزم العرب تأخیره والفصل  
بین کلمتين التزموا فيما الاتصال . وهذا النوع من التغير لا يصح أن  
يجرى فيه العامة البتة . لأن الاغماض فيه يفضي الى اهلاك اللغة  
الصحي الى لغة أو لغات لاندرى كيف تكون منزلتها في الانحطاط  
والبعد عن هذه الاساليب المحكمة .

(ثانية) ترك هذه الحليمة المسأة بحركات الاعراب ، والأخذ في  
هذا بنا تفعله العامة مذهب لبهاء اللغة ، وملق للكلام في ضروب من  
الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لاول ما يلقط به من  
غير احتياج في رفع هذا الابهام الى قرينة زائدة عن نفس الخطاب .

(ثالثها) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة ب نحو الحذف أو الزيادة  
أو القلب . مثل كلة (بدى) أ فعل ، فالظاهر أن أصلها (بومدى) ومثل  
(تحرکش) بخلاف فالظاهر أن أصلها (تحرش) وهذا من أمراض اللغة  
التي يجب أن نحمي ألسنتنا وأقلامنا من أن تتحول حولها .

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطاف  
به ويجب العمل على تقلیص فلله . ولا أحبه يخالف في تحامى الصنفين  
الاولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من افذايهم . ونحن نوافق  
الاستاذ في صحة استعمال ما سأله صنفنا أول وهو «كلمات عربية فحة  
لم تذكرها الاعاجم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يفتح  
باقوا لهم مثل فعل (تبدي) بمعنى «ظهر» حيث ورد في بيت لعمرو بن  
معدى كرب مروي في ديوان الحساسة ، ومن الذي يعارضه في صحة  
استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواه كتاب يوثق به كتاب ديوان  
الحساسة ! .

ويجري على هذا السبيل كلمة (معتمد) للذى عمده الوجع فقد  
وردت في شعر عزاء صاحب الاغانى لعدى بن زيد وهو «من لقلب دف

أو معتمد » والقافية وتفسیر صاحب الاغانی لها بقوله ( المعتمد الذي قد عمدته الوجع ) ينفيان احتمال أن تكون هذه الكلمة قد أصيّت بتحريف . فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مساغاً وان لم يرد في كتب المعاجم . ومن هذا القبيل لفظ ( يسوف ) مضعن ساف أي شم ، فانا لم نجده في مثل القاموس واللسان ولكنه ورد في قول أمية بن أبي عائذ : ( فظل يسوف أبوالها ) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار المهدلین بقوله : « يسوف : يشم » .

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماه صنفاً سادساً . وهو أساليب أو تراكيب أجمالية مترجمة عن اللغات الأجنبية ولا يعرفها العرب الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجهاً للتفور من استعمال هذا الصنف مادام التركيب موافقاً للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التي ضربها الاستاذ : ( ذر الرماد في العيون ) ( عاش ستة عشر ربيعاً ) ( وضع المسألة على بساط البحث ) ( لا جديد تحت الشمس ) ( ساد الامن في البلاد ) وهذا الصنف يرجع في الواقع إلى اقتباس صور من معانٍ لغة أخرى . واقتباس المعانٍ من اللغات الأجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحداً في القدماء أو المحدثين يلاقيه بإنكار ، الا أن يكون شيئاً تنبو عنه الأذواق السليمة .

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً ثالثاً وهو ( كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب او يعرفونها في معانٍ أخرى وهي كلمات اصطلاحية فنية او ادارية ) فهذا النوع مما تدعى الحاجة اليه ، ولذلك تؤسس المجامع اللغوية والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يجيء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربي موقع القبول .

وأما ما سماه الاستاذ ( صنفاً خامساً ) وهي كلمات دخلة أجمالية الاصل نحو ( أتوموبل ) و ( بالون ) فرأى أن واجب المجمع اللغوي

أن يضع لهذه المعانى الحديثة ألفاظاً عربية ، وال المجال امامه فسيح . فلعموا  
المجاز والاشتقاق القائم على القياس سعة . ولا سيما الكلمات الخفيفة  
المهجرة فان احياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الاصلى أو يكون له  
به صلة غير مشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى إلى تناسب  
الكلمات واتلافها . ولا نعد المجمع اللغوى مضطراً إلى اباحة استعمال  
الاعججية الا اذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يعنى غناءها .

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً رابعاً وهو (كلمات عربية المادة ولدها  
المتأخرة من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم  
ينطق بها الفحول المقربون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تنزه)  
و (احتار) فان قبوله يطلق لكل أحد العنوان في أن يشتق الكلمة على  
غير قياس لأن يقول : اقتات في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال  
غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً ثالثاً وهو (كلمات عربية خالصة لم  
تذكرة المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتاجون  
بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير  
و (فخيم) الواردة في كلام اليازجي و (صدفة) الواردة في كلام  
الشيخ محمد عبده فنحن لا نفهم الا أن اليازجي والشيخ محمد عبده  
استعملما هاتين الكلمتين على توهם أنهما من العربي الفصيح ، ولسنا  
على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال : (فأقصصنا) ومجئها في بعض  
النسخ من تاريخه لا يكفى دليلاً على أنه لفظها بنفسه أو كتبها بقلمه .  
ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجي قد استعملما الكلمتين  
مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخلص لكان تصرفهما هذا  
اعلاقاً لكل ناطق بالضاد أن يلقي الكلمات كevityاً . فيقول في الوصف

من صعب مثلاً صعيباً ومن سهل سهلاً كما قال البازجي في الوصف من  
فخم (فخيماً) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما  
جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (أقصصت) ، ويقول كلمته  
(شفهة) بدل كلمته (مثافه) كما قال الشيخ محمد عبد العبد (صدفة)  
بدل مصادفة ولسنا في حاجة الى ايقاظ هذه القوسي وهي نائمة ، ولسنا  
في حاجة الى أن ندع اللغة تتشي في غير نظام .

انتهى

\* \* \*

# حياة اللغة العربية

«محاضرة القاها المؤلف سنة ١٣٢٧ هـ في جمهور غفير من  
الادباء وأساتيذ اللغة العربية ، في «الجمعية الصادقية » كبرى  
الجمعيات الادبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامعة  
الزيتونة » ...

مقدمة في دلالة الالفاظ — تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية — اطوار  
اللغة العربية ، وفيه حكم الاستدلال بال الحديث — فصاحة مفرداتها  
ومحكم وضعها حكمة تراكيبيها — تعداد وجه دلالتها وفي هذا الفصل  
حكم ترجمة القرآن — تعداد أساليبيها — طريق اختصارها — اتساع  
وصفها وفي هذا الفصل كلمة في الشعر والسبع — ابداع العرب في  
التشبيه — اقتباسهم من غير لغتهم — ارتقاء اللغة مع المدنية — اتحاد  
لغة العامة والعربية \*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّداً وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

## مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي فاوت بين الانسنة في مراتب البيان والتبيين ٠  
والصلة والسلام على سيدنا محمد المُرْسَل بلسان عربي مبين ٠ ثم  
الرضا عن آل بيته الطاهرين ٠ وأصحابه الانصار والماهجرين ٠

هل اتاكم نبأ فريق من اعيان الادباء وأعضاء هذه الجمعية « جمعية  
الخلدونية » ، اذ اخذتهم الغيرة على ما للغة العربية من الوضع المحكم ،  
والاساليب المؤثرة ، فاجمعوا امرهم على السعي في ترقية شأنها ٠ بأقرب  
الوسائل ، ومواصلة البحث عن أسرار فصاحتها ، ومن مآثر هذه الهمة  
ان خاطبني مجلس ادارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بمسامرة  
في بيان شرف هذه اللغة ، ودلائل حياتها ، فضربوا لي معهم بسهم من  
ذلك الاهتمام وما لبست ان تلقيت دعوتهم بالاجابة ٠

حررت ما سنتاجيكم به في هذا المقام ، واتيت في خلال تحريره على  
شبه اوحى بها الى بعض المسامرين ، فالتبس عليه حال اللغة من جهة  
حياتها ، ولئن اشهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها ، وتلونا عليه

من دلائل فصاحتها ما لا يستطيع انكاره ، فانا نعترف له بمزية البحث وأعمال الفكر ، لاتنا امة بحث ونظر ، لا امة تقليد وضغط على الافكار .  
ولا أظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضلة بينها وبين لغات اخرى ،  
ثم اقضى لها بالمزية والسبق ، فان شرف منزلتها ، وقرار حياتها ،  
لا يتوقف في بيانه على الموازنة بينها وبين ما عدتها من اللغات .  
ولا ادعى فيما أسوقه من شواهد حسنها ، أن جميعه خاصة لها ،  
لا يشاركها فيه لسان ، فاذا أوردنا في سلوكها فضيلة يعهدنا بعض  
الحاضرين من لغة اخرى ، فلا ينال نفسه بأنا خرجنا عن سبيل الغرض  
والقصد من الاستشهاد ، اذ يكفينا داعيا الى الذود عن حياضها ، وناهضا  
باليهم الى الاحتفاظ بها ، ان غيرها من الالسنة لا يفوقها بفن من فنون  
البيان .

فالغرض ، انما هو البحث عن حال اللغة في حد نفسها من جهة  
اطوارها ، ومحكم وضعها ، واسع نطاقها ، وارتقائها مع المدنية ، وما  
يشاكل ذلك واليكم حديتها .

محمد الخضر حسين

## دلالة الالفاظ

لا يشتبه على ذي نظر قيم ، ان الالفاظ وان حسن تأليفها ، وتناسبها  
أو ضاعها ، وامتدت الى غير نهاية ، لا تزيد فائدتها عن خبط الغرض  
القائم في النفس ، وتمييزه عما سواه ، ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني ،  
وتقشها في نفس السامع بحالتها المرسومة عليها في ذهن المخبر بها ،  
فإذا شاهد الرجل حادثة ، أو أدرك بحاسة وجданه معنى ، وأراد حكايتها  
وأفراغه ببيانه الحقيقي في ذهن السامع ، حتى يصير ادراك المخاطب  
للمحكي ، مطابقاً لادراك الحاكي ، مطابقة النعل للنعل ، لم يجد بذلك  
لساناً كافياً .

ولا يستطيع انسان وان ملك الفصاحة تحت طي لسانه ، ان يصف  
لكل ذات شيء ، ابصره ، فتصوره على وجه يطابق صورته ، اذا رأيته  
رأى العين ، فيضطر الى أن يفحص بخاطره فيما سبقت ذلك به معرفة  
من الموجودات ، ليأخذ ذلك مثلاً تعرف فيه احوالاً للموصوف ، لا تفي  
العبارة بتشخيصها ، ومن ثمة افتح باب التشبيه والتمثيل ، ولم يستغن  
الفصحاء بعباراتهم الصريحة ان يقرنونها بضرورب من اشارة اليد  
ونحوها .

وإذا كان الحاذق في صناعة التصوير ، لا يسكنه ان يرسم الشيء  
مثلاً يحكيه لك بجميع خواصه ، ويفنيك عن مشاهدته ، فكذلك  
مؤلف الالفاظ ، لأن التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة ، قال الشيخ  
ابن سينا في (كتاب الشفا) : ان النقوس تشط وتلتذ بالمحاكاة، فيكون  
ذلك سبباً لأن يقع عندها لامر فضل موقع ، والدليل على فرجهم

بالمحاكاة ، انهم يسرورون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة المنظر المترقر منها ، ولو شاهدوها اتقها لنفترت اتقهم عنها ، فيكون الفرج ليس بنفس تلك الصورة ، ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا كانت قد اتقنت ، ولهذا السبب ما صار التعليم لذى الى الفلاسفة فقط ، بل الى الجمهور ، لما في التعليم من المحاكاة لأن التعليم تصوير ما للامر في رقعة النفس . و اذا كان التعبير بالالفاظ من قبيل التصوير و نقش المثال ، فالصورة التي يمثلها الصانع بمقدار جمعها لخواص المثل ، وعلى حسب جودة اصياغها ، وتناسب اوضاعها ، تلذها العيون ، ويرتاح الطبع عند النظر اليها ، كذلك العبارة على قدر ما تسع من المعاني ، وتحتوي عليه من الالفاظ السائعة ، وحسن الائتلاف في التركيب تطرب لها الاسنان و تستعبد بها الاذواق ، ومن هذه الجهة يدخلون العادلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات فما كان اوسع دائرة في تصوير الغرض ولارشق في امبانيه واحكم في نسيجه كان احق بالشرف واحرز للسباق .



## تأثير اللغة في الهيأة الاجتماعية

ما لا سبيل للشبهة فيه ، ان الشخص الذي يحل بين اقوام يجعل  
لعمتهم ، يبقى منفردا عن جامعتهم غير معدود في زمرةهم ، وتنوع امامه  
الطرق المؤصلة الى انحرافه في سلوكهم ، وتبادل المنافع معهم ، فادا  
تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت  
بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، واصبح عضوا متصلا بهم ، عاما  
في هيأة مجتمعهم . هذا ما ينشئ عن مجرد حفظ اللغة ، فادا ادرك من  
تلك اللغة فصاحة ورونقها ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة  
على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك الى  
مكان التقرب منهم بقواده ، والتجم معهم بجامع التحاب التحام الانامل  
بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعرف لغة أهلها فيوقعه سوء  
التفاهم مع اولي القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طریقا . روى  
ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حمير في مدينة  
ظفار ، وهو جالس على مكان مرتفع ، فقال له الملك : ثب ، أي أجلس ،  
في لسان حمير ، ومعناها في لسان أهل الحجاز ، اقفر ففهمها الاعرابي  
على مقتضى لغته ، وقفز فكسر واندقت رجلاه ، فسأل الملك عنه فأخبر  
بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا عريست<sup>(1)</sup> من دخل ظفار حمر وفي  
رواية أما علم أن من دخل ظفار حمر اى تعلم اللغة الحميرية . ولا نفهم  
من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعف

(1) اراد عربية لكنه وقف على هاء التائيت بالتأء وكذلك لفتهم .

الذى لا يستطيع الدفاع عن حقوقه بل اذا كانت القوة والسلطة للوادى عليهم تأكيد في حقه ايضا بوجب فضيلة العدل ان يتعلم من لغة المحكومين لئلا يفضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير ما يستحقون .

والتواافق في اللغة مما يزيد العلاقات التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد قوة ووثقا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن وتعييم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريزاتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيرها الا عند الحاجة ومتى اهيلت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . اتفصمت عربى جامعتها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فاذا قام مناد يدعو امة الى نبذ لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد اقسام وحدتها وخارجها من صبغة جنسها .

ولن تقدم امة في معارج النهضة والرقي الا بوسيلة لغتها وعلى قدر ما تحفظ بلغتها ترتفى في حياتها الادبية فمثل اللغة مع حال الامة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون فبحساب ما ينقص من اللغة ينزل ما يقابلها من حال الامة الى درك الشقاء اذ لا يؤثر على احساسهم في تذكيرهم بسجد الاباء او يهيج بعواطفهم الى الاتحاد والأخذ بوسائل السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك ببلاد الاندلس فان من اسباب سقوطها وتزعزع ايدي المسلمين من ولائيتها ضعف اللغة العربية عندهم ومسخ صورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تطابق وضعها ولا تحتملها طبيعته .

\* \* \*

## اطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدتهم بما تطئن اليه النفوس ويحل منها محل القطع او الظن القريب منه على ان اختلافهم في تعين الواضع هل هو الله تعالى او البشر مما لا تترتب عليه فائدة في العمل تقضي العناية بترجم أحده المذهبين ، ومن ثم صصح المحققون أن ادخال هذه المسألة في علم الاصول من الفضول ، وزعم بعضهم ان قلب الالفاظ التي يؤدي تغييرها الى فساد في أحكام الشريعة كتبية التوب فرسا والفرس ثوبا يرجع حكمه الى أصل ذلك الخلاف ، فيمتنع القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء مستقيما فان مجرد اسناد الوضع الى الله تعالى وان ثبت بالحججة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد \*

وأقصى ما ثبت في التاريخ ان هذه اللغة كانت في قبائل من ولد سام ابن نوح عليه السلام وهم عاد وثود وجرهم الاولى ووبار وغيرها وقد انقرضت اجيال هؤلاء الا بقايا متفرقين في القبائل ، ولا يصح شيء ما يروى عنهم من الشعر وقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعارا كثيرة ونسبها الى عاد وثمود \* ثم انتقلت الى بني قحطان و كانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الاصليين وأول من اعدل لسانه الى العربية يعرب بن قحطان وبعد ان نشأت منها الحميرية لغة أهل اليمن انتقلت الى اولاد اسماعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اساعيل عربية بل كان عبرانيا على لسان ايه ابراهيم عليه السلام ثم انخرط في شعوب العرب بمحاجرتهم ومصاشرته لجرهم الثانية حين نزل بمسكة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام بعضه من بعض ويضعون الاسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى ان ظهرت اللغة في كامل حسنها وبيانها وصار لها شأن عظيم وتأثیر يليغ .  
ويذلك على عنايتهم بأمر الفصاحة ما وصل اليانا من تأثير أفكارهم وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ وسوق مجنة اذ يقدون عليهم في موسم الحج ويقيمون في عكاظ ثلاثة يومنا وفي مجنة سبعة ايام يتشاردون ما وضعوه من الشعر ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام وعند احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في وقته كالنابعة الديياني ويعرضون عليه منتخبات اشعارهم وكان بعضهم يهدد بعضا بنظم المجام وتسيره في ذينك الموضعين قال امية ابن خلف يهدد حسان رضي الله عنه :

الامن مبلغ حسان عنى مغلقة تدب الى عكاظ  
وقال حسان في جوابه .

أتاني عن امية زور قول وما هو في المغيب بذى حفاظ  
سانشر ان بقىت له كلاما ينشر في المجنى مع عكاظ  
ومن شواهد هذا ان الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعرا حكيمـا  
ولكنه ابتلى بوضح (برص) ومن أجله كان عسرو بن هند ملك الحيرة  
يكره النظر اليه ويأبى ان يستمع الى خطابه الا من وراء ستار فدخل  
عليه يوما وانشد بين يديه قصيده المعدودة في المعلقات :

اذتنا بينها اسماء رب ثاويمـل منه الشواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتعلب فبهرت عمرـا  
برائـع نظمها واستولت على لـبـه بـسـحـرـيـانـهاـ فأـخـذـتـهـ هـزـةـ وـارـتـيـاحـ وـلـمـ  
يـتـمـالـكـ انـ اـمـرـ بـرـفـعـ السـتـارـ ماـ بـيـنـهـماـ .

واقضت عنية العرب لذلك العهد بالابداع في القول والتنافس في مقام الفصاحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة ما انزل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يبرئ الاكمة والابرص ويحيي الموتى باذن الله لما أرسل الى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة اتمنى السحر فيها الى غاية فاتاهم في مقام المعجزة بابداع ما يكون في قلب الاعيان واراءتها في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتفت اللغة في صدر الاسلام الى طورها الاعلى ودخلت في اهم دور يحق علينا ان نسميه عصر شبابها فنست عروقها واثرت غصونها بالوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الراقية ان كان كلام الناشئين في الاسلام من العرب احلى نسقا واصفي دبياجة من كلام الجاهليه في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتفت بها اللغة حتى بلغت اشدتها واحتلت زخرفها امور ثلاثة . أحدهما ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع والتصرف في لسان العرب على وجه يملئ العقول فانه جرى في اسلوبه على منهج يخالف الاساليب المعتادة للفصحاء قاطبة وان لم يخرج عن تقضيه قوانين اللغة واتفق كبراؤهم على اصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به وان تفاضل الناس في الاحسان بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القرىحة .

ومن النحاة من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم القياس عليها كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق خوفا وطعا» الآية ولا ادرى كيف يتفق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وَجَدَ مَا يُعَارِضُهُ فِي الْقِيَاسِ يَوْقَفُ عَلَى السَّمَاعِ ، فَنَسَلَ لَهُمْ اِجْرَاءَ هَذِهِ  
الْبَلَاغَةِ الَّتِي لَيْسَ وَرَاءَهَا مُطْلَعٌ وَإِنَّا لَنَعْلَمُ قَوْلَهُمْ فِي أَصْوَالِ الْعَرَبِيَّةِ  
أَنَّ مَا قَلَ فِي السَّمَاعِ أَنَّ كَانَ مَقْبُولًا فِي الْقِيَاسِ صَحُّ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ وَإِنَّ  
فِي حِرْفَوْنَ الْكَلْمَةَ عَنِ أَصْلِ اسْتِعْمَالِهَا غَلْطًا وَلَا نَسْلَمُ لَهُمْ تَحْكِيمَهَا فِي  
كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي أَخْرَسَ بِفَصَاحَتِهِ لِسَانَ كُلِّ مُنْتَقِيقٍ ٠

( ثَانِيَهَا ) مَا تَقْبَرُ فِي أَقْوَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَنَابِيعِ  
الْفَصَاحَةِ وَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِهِ مِنِ الرِّقَّةِ وَالْمَتَانَةِ وَالْإِبَاةِ عَنِ الْغَرْبِ بِدُونِ  
تَكْلِفِ رُوْيَيْدَةِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَقَدْ حَلَفْتُ فِي أَحْيَاءِ  
الْعَرَبِ فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَفْصَحَ مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَمَا يَسْعَنِي وَأَنَا  
قَرْشِي وَارْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ وَبَنِي سَعْدٍ أَفْصَحَ قَبْيلَةَ فِي الْعَرَبِ بَعْدَ  
قَرْشِي ٠

وَانَّمَا اغْضَى عُلَمَاءُ الْلِّسَانِ النَّظَرَ عَنِ الْإِسْتِشَاهَدِ بِالْحَدِيثِ لَأَنَّ رَوَاتِهِ  
لَمْ يَجْعَلُوْنَ عَنَائِهِمْ عَلَى ضَبْطِ الْفَاظِ كَمَا كَانُوا يَثْبِتُونَ فِي تَقْلِيْهِ عَلَى  
الْمَعْنَى وَلَوْ تَحَقَّقَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ رَوَايَةِ حَدِيثٍ بِلِفْظِهِ كَالْأَحَادِيثِ الْمُنْقَوَّلَةِ  
لِلْإِسْتِشَاهَدِ عَلَى فَصَاحَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا سَتَدُوا إِلَيْهِ فِي وَضْعِ  
اِحْكَامِهَا يَقِيْنًا ٠

( ثَالِثَهَا ) مَا افَاضَهُ الْإِسْلَامُ عَلَى عَقْوَلِهِمْ بِوَاسْطَةِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ  
مِنِ الْعُلُومِ السَّامِيَّةِ وَبِمَا تَرَجَّعُ عَنِ تَعْرِفِ الشَّعُوبِ وَالْقَبَائِلِ وَالْتَّنَامِ بِعُضُّهَا  
بِعِضٍ مِنِ الْأَفْكَارِ وَمُطَارَّحَةِ الْآرَاءِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ اِتْسَاعَ الْعُقُولِ وَامْتِلَاءَهَا  
بِالْمَعَارِفِ مَا يُرْجِي مَدَارِكُهَا وَيُزِيدُ فِي تَهْذِيبِ الْمُعِيَّنِهَا فَتَقْذِفُ بِالْمَعَانِي  
الْمُبَكِّرَةِ وَتَبْرُزُهَا فِي أَسَالِيبِ مُسْتَحْدَثَةٍ فَإِنَّ كَثْرَةَ الْمَعَانِي وَدُقْتَنَاهَا تَبْعَثُ  
عَلَى التَّقْنِنِ فِي الْعَبَارَةِ وَالْتَّأْلِفِ فِي سِيَاقِهَا وَيُوَضَّحُ لَكُمْ هَذَا إِنَّ النَّاَشِئَيْنِ  
فِي الْحَوَافِرِ نَجْدَهُمْ فِي الْغَالِبِ أَوْسَعُ غَايَةً فِي اِجْتِلَابِ الْمَعَانِي الْفَائِقَةِ  
وَاهْدِي إِلَى الْعَبَارَاتِ الْحَسَنَةِ مِنْ يَعْدَلُهَا فِي جُودَةِ الْقَرِيْحَةِ وَفَصَاحَةِ

المنطق بفطرته لا فتتمال المدن على معانٍ شتى ينتزع الذهن منها هيأت  
غربية لا طريق لتصورها الا المشاهدة \*

ولما فارق العرب الحجاز لا يبلغ دعوة الاسلام وبث تعاليمه بين  
الامم اقتضت مخالطتهم ملء لا يحسن لغتهم ضعف ملكتها على المستلم  
ودخول التغير عليها في ميائتها وأساليبها وحركات اعرابها وابتدا  
التحريف يسري الى اللغة في عهد الخليفة الرابع على بن أبي طالب رضي  
الله عنه فأشار على أبي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل ائمة  
العربية يحوطونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها بسياج يقيها  
عادية الفساد ويحول بينها وبين غواصي الفساد والاضمحلال وحين  
اتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن امسك العلماء عن الاستشهاد بكلام  
معاصريهم من العرب ويعدون اول المحدثين الذين لا يستشهد بأقوالهم  
بشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ، واحتج سيبويه بشيء من شعر بشار بدون  
اعتماد عليه وانما أورد مصانعه وكف اذته حيث هجاه لتركه الاحتجاج  
بشعره كما استشهد ابو على الفارسي في كتاب الايضاح بقول أبي  
تسام \*

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الاماني لم يزل مهزولا  
وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر أبي تمام لأن عضد الدولة كان  
يعجب بهذا البيت وينشده كثيرا \*

واستشهد صاحب الكشاف عند قوله تعالى : ( و اذا اظلم عليهم  
قاموا ) بيت من شعر أبي تمام وقال وهو وإن كان محدثا لا يستشهد  
بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله ينزلة ما يرويه  
فيؤخذ من صريحة أنه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من  
ايام اللغة وليس مذهبة هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تمام على  
ما يرويه غير صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام فأشيء

عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوائينها فعلى فرض أن لا تفوته معرفة بعضها قد يدخل عن ملاحظة تلك القوائين فلا يأمن أن ينزل به لسانه في خطأ مبين وابو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية قال ابن الأثير لم أجد احدا من الشعراء المقلقين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحنا يدل على جمله بموضع الاعراب وأما أن يكون خطأ في تصرف الكلمة ولا اعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل اعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمتنبي ومن كان قبله كالبختري ومن تقدمه كأبي تمام ومن مبقة كابي تواس .

أما العربي الحق فإنه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار الفاظها أو ترتيب وضعها فتعم صحة في مبانيها مستقيمة في اعرابها ولا يكاد يلحن في اعراب الكلمة او يزيلها عن موضعها اذا ترك لسانه وسجنه ومن ثم كان قرض الشعر كالخطابة على الارتجال والبدائية شائعا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأن كثيرا من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة كما فعل زهير في حولياته لانه يستوفيها في أمد قريب ويتسمها على شرط الصحة ولكنه لا يخرجها للناس اذا فرغ من عملها الا بعد التروي واعادة النظر في تقويم معانها وحسن النسق في بنائها وأحكام قوائينها لا ليخلصها من اللحن ويطبق عليها أصول العربية كما هو شأن المحدثين .

ثم نشأ بجانب هذا التحرير الذي طرأ على اللغة مرض آخر انجر إليها بسبب من أسباب جبئها هو أن مسلم بن الوليد وابا تمام امعنا النظر في اشعار الفصحاء وخطبهم وحرروا اللثام عن وجه بيانها بصرروا فيها محسن من فنون البديع كالاستعارة والجنس والتورية فشغفوا بها وثاروا على ايرادها في منظوماتهم توفيرا لحسنها واستزادة من التأثر فيها فكان الناس يقولون اذ اول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد

وسع اعرابي قصيدة ابي تمام التي يقول في طالعها :  
طلل الجسيع اراك غير حميد

فقال ان في هذه القصيدة اشياء افهمها واثياء لا افهمها فاما ان يكون قائلها اشعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس اشعر منه . وما تخاصى فهمها على الاعرابي الا لكونه سبع شعرا حسي بوجوه من البديع خرجت به عن الاسلوب المأثور فشقق تأليفه وبعد عن الافهام تناوله .

وابع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بمحاسن البديع الى مخالفة قانون العربية وتغير بنية الكلمة من أجلها كقول بعضهم \*

انظر الى بعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلقي  
فكأنه زاد في مصدر تلف الفا يتم له الجناس مع قوله تلاف ولا  
نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدرا لتلف وانسا يوردون في  
مصدره التلف بدون الف .

ولم تقف سيئة الاكتار من البديع عند حد الشعر بل تعدد وباؤها الى النثر أيضا فتفقك كثير من الكتاب يملؤون رسائلهم بوجوه التحسين الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفوتهم الشعرا بواحده منها حتى اذا ما تلقيت صحيحة من هذا القبيل والقيت فيها نظرك ليطوف عليها بالطالعة ادركه عند كل فقرة حسنة والتواتر امامه طرق فهمها وان كانت معاني مفرداتها جلية فتحس به كيف ينتقل من كلمة الى أخرى بخطوات ضيقة كانوا حمل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يهملون النظر الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستيفائه وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الانفاظ خدم للمعنى وان المعاني مالكة سياسة الافاظ واقام الحجة في كتابه دلائل

الاعجاز واسرار البلاغة على ان مزية الفصاحة اما استحققتها الانفاظ  
ووصفت بها من جهة معانها وازال كل شبهة عرضت لمن اعتقاد انها مزية  
استحقها اللفظ بنفسه .

وادرك غالب المحررين اليوم اذ تتبع هذه الحسنات ومواصلة العمل  
بها في نظم الكلام يدلها سيات شمسٌ منها قلوب الذين يستمرون  
القول فيتبعون احسنه بياناً فاقلعوا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات  
الجمهور وزهدوا فيها الا ما سمح به الخاطر عفواً ورمته الطبيعة بدون  
كلفة ظاهرة .

وكان لغة في خلال الاعصر الماضية تعلو وتضعف وتنتشر في اتجاه  
المعسورة على حسب كرم الدولة وعناية رجالها بالفنون الادبية فارتسع  
ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث أبا علي الفارسي في غواص  
علم النحو وينقد شعر أبي الطيب المتنبي بذوق لطيف ويعازيه وغيره  
من الشعراء بغير حساب .

وارتفق شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك  
الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع  
يخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي واقطع به القول فوصل منذر  
افتتاح ابي على بكلام عجيب واطال النفس في خطبة مرتجلة فخرج الناس  
يتحدثون بيديهته المعجزة وارتواه لسانه من اللغة الفصحى ولا مرية في  
أن كرم الدولة باعث على ارتفاع حال اللغة عند من التفت الى التاريخ  
واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمان اجواد العرب وملواث آل  
جفنة وملوك لخم . كزهير والنابغة وبين من تقدمهم من الشعراء .

## فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تتنوع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة ولكنها متقاربة اللهجة في اوضاعها وتصاريحها وحركات اعرابها والغاية فيها يسيرة جدا لا تخرجها عن اعتبارها في الاصل لغة واحدة ذات قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة حمير فانها تخالف لغة مصر خلافا ظاهرا ولا توافقها في اكثر اوضاعها ومقاييسها .

وافصح لغات العرب لغة قريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين (احدهما) بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم وهذه لم يتح اهل الصناعة العربية الا بلسانهم او ما كان قريبا منه ولم يعتدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الامم كلغة لخدم وجذام وقضاء وغسان ولم يخالفهم في شرطهم هذا الا ابو عبد الله بن مالك فقتل في كتبه لغة لخدم وقضاء وغيرهم ممن يسكن اطراف الحجاز .

( ثالثهما ) ان العرب كانوا يقدون عليهم في موسم الحج ويقيمون عندهم قريبا من خمسين يوما فيتذمرون من لغات اولئك الوفود ما تعادلت حروفه وخف وقنه على الاساع ويرفضون كل ما يثقل على الذوق ولا يجد في السمع مسامغا .

ولا غرابة ان تجري الالفاظ في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لذة ويرتاح الخاطر بالاصناع اليه كنعم الاوتار وسجع الببل من الطير ومنها ما يرميه الطبع وينقبض لسماعه كنعيق الغراب وصريح آلة النشر .

ويسكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارف بمعناه متى كان ذوقه صحيحا فكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

والوردة والخوجم والخوجة ويميز بين السيف والخثليل ولا تشابه  
عنه النفس والصحرشى .

وإذا كان ادراك صفة الحسن في اللقط المفرد لا يتوقف على ملاحظة  
مدوله فيتيسر لمن لا يحسن لغة قوم أن يستمع إلى مفرداتها المستعملة  
عند الفحصاء منهم ويستقرئها إلى أن يأتي على أكثرها ثم يدخل إلى  
الحكم في صفتها بالفصاحة أو الموازنة بينها وبين لغة أخرى ولا يبالي  
ومن أصغى جيداً إلى الالفاظ العربية العجارة على السنة الفصحاء وجدوها  
لذيدة في السمع خفيفة على الأرواح حكى الشيخ ابن الأثير في المثل  
السأر أنه لقي رجلاً إسرائيلياً بالديار المصرية قال فجرى ذكر اللغة  
العربية وفصاحتها فقال ذلك الرجل منبني إسرائيل كيف لا تكون كذلك  
فإن واسعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف  
ما خفف فمن ذلك اسم الجمل فإنه عندنا في اللسان العبراني كوميل  
فجاء واسع اللغة العربية وحذف منه الثقل وقال جمل فصار عذباً حسناً  
وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر أشياء كثيرة . ونقل بعض المحررين  
أخيراً حكاية ابن الأثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية  
أن الجمل يسمى جمالاً فيكون الفرق بينهما الألف بعد الميم وانكر  
تسميته كوميلاً إلا أن هذا يقرب من اسمه بالرومية ،

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال أن أكثر كلماتها وضعت  
على ثلاث أحرف واقلوا من الرباعي والخمساني لثلا يطول بهم الامد في  
القول بدون فائدة ولم يكثروا من الثنائي حذراً من أن تتجاوز منه  
عدة كلمات في خطاب واحد فيقع في لهجته تقطيع كثير يضعف بنسيجه  
ويذهب بحسن تناصه وبهاء توصله فان المتكلم الفصحى وإن وصل  
الجمل بعضها بعض ولم يقف عند انتهاء كل جملة منها لا يسردها سرداً  
بل يفصلها في منطقه ويرتلهما ترتيلًا يميز به المتثبت في تلقى الخطاب الكلمة  
الداخلة في الجملة من الكلمة المنفصلة عنها وربما يتبين من هيئة نطق  
— ٩ — دراسات في العربية م .

الفصيح نهاية الكلمات فيميز السامع الحرف الذي هو منتهي كملة من الحرف الذي هو بداية لكلمة أخرى . والثلاثي يتبع في المتكلم بحرف ويعتمد على ثان ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكان ويساعده على ان ينحو في هيئة خطابه نحو المثانة والانسجام قال الباقلاني ولضيق ما سوى كلام العرب او لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الالسنة الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا نحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي هي اسم لشيء واحد في لسان الترك ولذلك لا يسكن ان ينظم من الشعر في تلك الالسنة على الاعاريف التي تسكن في اللغة العربية . ولشدة حافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئا من حروفها اذا عرض لها طول في بعض تصارييفها كحذفهم لآخر الاسم الخاسي في التصغير نحو سفرجل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرج وكذلك يفعلون في جمعه فيقولون سفارجل ثم انك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من الباء في التلفظ بها ولا يقولون في اللقطة الواحدة بين اربع احرف متحركة حذرا من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات التوالية ويزيدك بصيرة بهذا اهاليهم للاوزان التي يتسرع النطق بها نحو فعل بكسر الفاء وضم العين رضوه من ان يبنوا عليه شيئا من كلمتهم للنقل الذي يوجبه الاتصال من الكسر الى الضم . وقرر الباحثون عن أسرار اللغة ان اللفاظ مختلف بطبياعها وهيااتها مثل اختلافها بالصلابة والرخاوة والفت والادغام والحركة والسكنون ولم يصرف واسع العربية نظره عن هذه الوجوه ولا حظ في كثير من اللفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها وان شئت مثلا يضرب على شاكلة ما قرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددة للمبالغة في وصف الاتساب وتلويها الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثلا كان تشديدها كالهمز لتحريك غيره عليهم او تبيه عواطفهم للاقبال عليه .

## حكمة تراكيبيها

من يرجع الى حال نفسه عند القاء العبارة يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه الا بعد ان يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض بروابط النسب الاسنادية او التقييدية في ذهنه فیأخذ كل معنى من جهة التقديم والتأخير وتبة في النفس يستحقها بطبيعة كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل صفته . وقد يعرض بعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس المتكلم منزلة ثانية كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل .

وادا تبين هذا فسما يرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان تكون الفاظها مؤلفة على حسب ترتيب معانيها في النفس سواء كان ذلك الترتيب مما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن افتکر في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقديم اجزاءه وتأخيرها وجده معتندا على رعاية هذه القاعدة .

تراث الكلم على ثلاثة اضرب احدها ما عينه الواضع وحكم به على سبيل الوجوب فيعد مخالفه مخطئا ويخرج الكلام الحالى من مراعاته عن الاسلوب العربي كتأخر التسیز عن المیز والمضاف اليه عن المضاف ثانیها ما عينه الواضع ايضا ولكن قضى به على وجه الاصلة واعتبار ما هو الاولى ولا تخرج العبارة بمخالفته عن حدود العربية كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها والبحث عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضربين مبشوئا في مدارج علم النحو ثالثها ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائرا على رعاية ما يناسب المقام وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكول الى المعية

المتكلم وحسن تصرفه كقديم المعمول على الفعل لافادة اختصاصه به  
وعدم تعلقه بغيرة والبحث في هذا القسم ووجوهه المناسبة متدرج في  
موضوع علم البيان .

وكان من حق الالفاظ والجمل التي تناسب معانيها وتعلق بعضها  
بعض ان يلائم بينها في السبك ولا يفرق بينها في التأليف هذا هو  
الاصل الذي بنيت عليه العربية الا انهم لم يعلوا في ذلك لثلا يوقدوا  
الستم في حرج فاباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيدا  
ولا يختل به فهم المعنى وغلووا به في موارد الجمل الاعترافية على وجه  
الزيادة وتباهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بخشو اللوزينج .

ثم نظر العرب الى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها فوجدوها  
تارة تناسب ويتثبت بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة  
وجودة التصرف ان تلقى منشورة لا يراعى فيها جانب المعنى وتسائف  
واحدة بعد أخرى فأعلوا حروف العطف وسائل في وصل الجمل ونظمها  
في سطح المناسبة لتكون اجزاء الكلام متماسكة .

وتارة تنقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها ولا يتصل حدثها  
بحديثها سوى انه اتفق الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب  
الفصل بين الجملتين فلو ضم المتكلم الجملة الاخيرة الى الجملة السابقة  
بعاطف كان بمنزلة من عمد الى جواهر غير مناسبة في المقدار ولا يشبه  
بعضها بعضا في الشكل وركبها في نظام واحد .

ودعاهم اللطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاعفاء عن شرط  
ال المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة  
اذا كرهوا ان يسبق الى فلن السامع خلاف ما يراد منهما لولا واسطة  
حرف العطف كقولهم لا وايدك الله .

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمهما على اعتبار المناسبة وما يتضمنه ادب الخطاب مما يوضع في ميزان العربية وبعد من دلائل الحكمة في وضع اساليبها . ويظهر مما ذكر الجاحظ في كتاب البيان والتبيين « ان الفارسي سئل فقيل له ما البلاغة فقال معرفة الفصل والوصل » ان للغة الفارسية تعلقا بهذا الباب .

\* \* \*

## تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان الالفاظ لم توضع لافادة معانيها في اقساها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السلب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها بهياتها الصحيحة .

ولالالفاظ العربية اذا ركبت دلالتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينهما واسناد بعضها الى بعض كدلالة قوله ( اكرمت زيدا العالم اجلالا ) على معنى صدور الاقرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم لعلة باعثة على اكرامه هي الاجلال والدلالة على هذه المعاني تشتراك فيها جميع الالسنة وهي الداعي الاول الى وضع اللغات ويسكن بالنسبة اليها هلق الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاحاطة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صالحًا لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام .

( ثانية ) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من احوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل الخبر به وغير ذلك كدلالة الحدف لشيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسأنته دلالة تأكيد الجملة بالقسم على ان المخاطب ينكر مضمونها ومن هذا ايراد المسند اليه نكارة للدلالة على تعظيمه وتقديم الفعل على المفعول مثلا لاهتمام الخبر بشأنه .

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح تسري في الجسد فتحدث فيه منظرا بهيجا وعلى حسب رعايتها تتفاصل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني اذ كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنة

وهم من أهل البراعة فيها وفي العربية وقعوا على انه ليس يقع فيما من التفاضل والقصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد الى ترجمة كلام عربي وتقله الى لغة اخرى لا يسكنه تادية ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني والافصاح بها أثناء حكايتها معانيه الاصيلية ومع هذا لم يمنع أهل الاسلام ترجمة القرآن واجبعوا على جواز ترجمته لافادة ما ظهر من معانيه الاصيلية ملنا لا قدرة له على فهم العربية نقل الاجماع على ذلك ابو اسحاق الشاطبي في موافقته فيما نقل الى بعض الماسمرین بموت العربية من ( ان ترجمة احدى سور القرآن الى لغة اخرى ممنوع عند المسلمين ) غير مطابق للحقيقة بل اجاز بعض الاية ترجمته الى الفارسية والقراءة بها عند العجز عن العربية ولو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصيلية عدة وجوه ولا يسكن تقله الى لغة اخرى بحاله فإذا اعتمد المترجم على احد الوجوه لم تكن الترجمة قرآن بالمعنى اذ يحتمل ان لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله تعالى ومثل هذا لا ينبغي اذ ينقل الا على وجه التفسير والبيان لأن يذكر المترجم الآية بلقطها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانها باللسان الآخر وصرح الغزالى في كتاب ( العجم العوام ) بحرمة ترجمة الآيات المتشابهات واستدل على ذلك بأن من الانفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقها ولكن ما جرت عادة المدرس باستعارتها للمعنى التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في العجمية كذلك ومثل الفارسية غيرها من لغات الاعجم .

\* \* \*

## تعدد أساليبها

ما يشهد بارتفاع اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد أساليبها وكثرة طرق افادتها فان العبارات اذا اختلفت في أساليبها تغير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وان كان الفرض واحدا فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز او الكنایة يغير الصورة التي تؤدي بالفاظ الحقيقة او القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قوله زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينشئها قوله زيد ذو طبع كريم وان تعدد اصل المراد من المثالين وهو اثبات الكرم لطبع زيد ولو لا ان العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان .

وإذا قويت عارضة المتكلم في العربية امكنه ان يتصرف في الغرض الواحد ويفرغه في أساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم او خطاب او غيبة يطابق به الحقيقة او يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات او التجريد او ينشئ الطلب في صيغة الخبر او يحكى الخبر في صورة الائفاء او يدخل بعض كلمات في نظم الجملة ليتقوى به نسجها او يفيد قيادا توفر به جزالة معناها وتارة يأتي بالالفاظ مساوية المعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان استقاطه لبعض الجملة اوقع في النفس وأبعد عن اللغو فيحذفه وينبه على مكانه . ويعبر بالفاظ مفرد ان شاء او مركب نحو سبقه ووصل قبله والمفرد اما مجرد من حرف الجر او موصول به نحو اخرجه وخرجت به او يأتي بالمراد في سياق النفي او الايجاب نحو لم يشح بالتعليم وسمحت نفسه به او يعبر عن الشيء وصفته بمركب اضافي او

يركهما على قياس التعمت مع منعوه نحو يعجبني كبر هتك أو هتك الكبري ثم ان الحاذق في عمل التمثيل هو الذي يمثل لك العزبين المتضاحك والمستبشر المتباكي كذلك الفصيح يبرز لك الجد في صورة الهرزل او يكسو الهرزل بلباس من الجد ويلقى المدح في قالب الدم ويسوق الدم في معرض المديح كقولهم ( اراني الله اغر محلا ) أي محلوق الراس مقيدا وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة واظهار القدرة على التأنيق في تأليف الكلام فيشحنه بضرور الاستعارات وفنون التشایه وغيرها من محسن البيان التي لا يعقلها الا الخاصة من الادباء كما فعل الحريري في مقاماته او يتخير ما كانت الفاظه صريحة ومعانيه واضحة يسهل مأخذها على كل من له المام باللغة وذهن حاضر في الجملة الى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة الى غاية يقف دونها البيان .

ومن تنوع الاساليب الى ما يفوق حد الوصف اخذ كل شاعر وكاتب طريقة يعرف بها نظمه او تحريره حتى اذا تلية قصيدة لشاعر او رسالة الكاتب لا تعلم نسبتها اليه و كنت عارقا بطريقته لم يشتبه عليك انها من انشائه . يؤيد لكم هذا ان خلف الاحمر كان يعمل الشعر على السنة الفحول من القديمة فيشبه كل شعر يقوله شعر من يصطنه عليه ويقال ان القصيدة المنسوبة الى الشنفرى التي اولها :

اقيسوا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم سواكم لاميل  
هي له وقال اذا وضعت القصيدة التي اولها :  
خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وآخرى تعلك اللجنا  
ونسبتها الى النابغة وروي ان الفرزدق اتحل بيتا من شعر جرير  
وقال هذا يشتبه شعري .

و اذا نبغ كاتب كالجاحظ او شاعر كالمعربي وابتدع لنفسه اسلوبا راق في نظر ابناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله فتتمايل تحريراتهم ويتقرر لهم اسلوب جديد .

وقل الى المسامرات العربية (ان اساليبها واقفة عند غاية لاتجدد)  
 ولم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب فان من ينظر في اساليب  
 التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين اساليب المقدمين بونا  
 شاسعا فلو جئت الى رجل تدرب على مطالعة هذه المحررات  
 الحديثة وامليت عليه صحفة من نسجها وهو لا يعرف من اين صدرت  
 ولا متى نشأت عقل على البداهة جدتها ولم يرتب في انها من قبيل المصنوع  
 الذي ظهر به هؤلاء الكاتبون كما لا يشك في معرفة ما يتلى من ذير  
 الاولين ويدرك لاول نظرة انشاءها على الطراز العتيق . والناقد لاصناف  
 الكلام يفرق بين الابناء الحادث والعتيق وان كانت المعانى فيما متناثلة  
 فلا يكن في ذلك ان الطريق المعرف للمنشآت الجديدة هو ما تتضمنه  
 من الابناء المستحدثة او الافكار التي لم يتعن القدماء بيتها والاساليب  
 الخاصة بفرد او باهل عصر ما يرجع في تسييره الى الذوق وليس في  
 طوق احد ان يضبط لك اسلوبا ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونها  
 حتى يمكنك اذا عرفتها ان تجري في تاليفك على نمطه بدون ان تتردد  
 على محرراته بالنظر الجيد وتدع في حفظك شذورا منها بل صاحب  
 الاسلوب نفسه ليس في طاعته سوى ان يتصور المعنى مجبرا او مفصلا  
 ثم يطلق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الاجمال او التفصيل فادا  
 وجد في امد التعبير حرجا وعدم التئام مع الذوق شعر حيئه بأنه ذهب  
 في غير منهجه المأوف ولا يسعه الا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب  
 حتى يرده الى الاسلوب .

\* \* \*

## طرق اختصارها

من البين ان الالفاظ وضعت لتنقل المعاني القائمة بالذهن الى افهم السامعين لازينة في المنطق وحلية للالسنة كيف حضرت وهذا ما دعا الواضع اولا الى التقدير في وضعها واعتباره بقدار الحاجة الى الافهام فاذا اتفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في الوضع على ما هو ابسط منه حتى لا تسمع في حديث مخاطبك الحكيم لاغية .

ثم ان عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر الى سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم وبعدها ورب خطاب يلقى الى الغبي فираه ابتر عن الفائدة لا يشفي غليل المتظر لتحصيلها ويوجه الى الالمعي فیسام بعض كلمات او جمل تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح .

فافضى تمايز المخاطبين بالفطنة والغباءة ان لا يستمر البليغ في سائر عباراته على نسق واحد وبيان لا يختلف وسيله ان يلاحظ حال المخاطب اولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب فراعوا جانبه واضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعوه الحاجة الى الحديث في شأن ويفسق به الوقت عن التوسيع في البيان او يجد في نفسه ضجرا يثقل الكلام على لسانه فوضموا في الاساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار ويجري في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولطف تصرفه .

روعيت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضعوا

الضمائر لتنوب الاسماء الظاهرة واقاموا عالمة التثنية والجمع بأنواعه مقام العاطف والمعطوف واستغنو بتبديل الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه واعتبروا في وضع ادوات الشرط زيادة على التعليق الدلاله على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره او مكان او زمان او حال فاكتفوا بنفس الاداة عن التصريح به من بعد وكذلك صنعوا في ادوات الاستفهام حين ادخلوا في مفهوماتها فضلا عن طلب الاعلام الدلاله على جنس المسؤول عنه فاذا علست بان احدا عند المخاطب وقصدت الى استكشاف حاله لتعرفه بعيته فهنا لا تفيك الهمزة في طلب تعينه مثلا تفيك كلمة (من) اذ يلزمك مع الهمزة ان تعدد الناس فردا فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يخطر على قلبك او كنت لا تعلم اسمه من قبل فتستقر في تجديد السؤال ازيد عندك او عمرو او خالد وهو يجيئك بالتفى الى ان ينفك ما عندك من الاسماء ولا يحصل لك الجواب المطابق وليس على المخاطب ان يقول لك عندي بكر مثلا في جواب اعندك زيد الخ وسبيله ان يجيئك بكلمة لا او نعم وكذلك القول في بقية ما يسأل عنه من مكان او زمان او حال او عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفصل وادوات الاستثناء وكلمة انما فانك تجد في ضمن استعمالها جملة ثانية تختلف الجملة المنطوق بها في الابحاج او السلب وتقرب منها حروف العطف لاغنائها عن اعادة العامل ودلالتها فوق ذلك على معانٍ اخرى كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من الفاء والترتيب والمهمة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالقوا بين اواخر الكلم في هيايتها واجرواها على نظام محدود فكانت اوقع في النفس وادعى للابحاج لما فطرت عليه النفوس المترورة من استعظام ما يكون مرتبا على نظمات مطردة ولو لم يجروها على قانون ورموا بها كيف اتفق لقل العجب بها وفقدت من

ما ذكر الفصاحة وجهاً بدليعاً ثم استشعروا حاجاتهم إلى التفرقة بين معانٍ  
 يبني على تمايزها فهم المراد من الجملة كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف  
 إليه والمسند إليه وفي طوقيهم أن يضعوا للدلالة على ذلك علامات  
 غير أحوال أواخر الكلم ولكن جنحوا إلى طريقة الاختصار واكتفوا بها  
 في التمييز بين تلك المعاني واعتمدوا في بعض الأحيان على دلالة التقديم  
 والتأخير وقرائين الأحوال وزعم ابن خلدون أن الاعراب لا يوجد إلا في  
 لغة العرب قال وأما غيرها من اللغات فكل معنى أو حال لابد له من الفاظ  
 تخصه بالدلالة . وقد ثبت أن حكم الاعراب مما يوجد له أثر في اللغتين  
 اليونانية والالمانية وإن كانت العبرة به في لسان العرب ازيد وعذائهم  
 به أقوى . ثم أن العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة امر لآخر تقتضي  
 بطبعتها أن تؤلف من ثلاثة الفاظ في الأقل واحد للمحكوم عليه وأخر  
 للمحكوم به ولنطر ثالث لاذادة النسبة بينهما وربط أحدهما بالآخر  
 طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية فالدلال على النسبة  
 عند الفرس لفظ است والموضع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن  
 العرب اقتصرت بهيأة وضع التراكيب وما يجري في أواخر الكلم من علامات  
 الاعراب ومن اللغات الراقية ما لا يتصرف مثل اللغة التركية ويدخلون  
 الصرف في العربية تيسراً في اللفظة الواحدة أن تدل على معانٍ مثل قولنا  
 تجربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة  
 وطبعه المعنى تقتضي أن لا يعبر عنه بأقل من أربع كلمات .

وينجتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة نحو سمعل اذا قال سلام عليكم  
 ودمعرا اذا قال ادام الله عزك وقال ياقوت في معجم الادباء ان الشيخ ابا  
 الفتح عثمان بن عيسى البلطي سأله الظهير الفارسي عما وقع في الفاظ  
 العرب على مثال شقحطب فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحوت النجار خشبيتين ويجعلهما واحدة فشق حطب (١) منحوت من شق حطب فسأله الملاطي ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليقول في معرفته عليه فاما لها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه و لم يقف الناس في زمن الاسلام على ما سمع منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعتي ولا نعد النحت من خصائص العربية بل هو معروف في اللغات الافرنجية اتخاذوه منبعا يستدلون منه اسماء ما يحدث من المعاني على مر الزمان فان جغرافيا مثلا مأخوذه من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسم وتلسكوب (المنظار الفلكي) من تيل اي بعيد وسكويو اي اختير وجيو لو جيا من جيو بمعنى ارض ولوغوس بمعنى علم وتلغراف مشتق من تيل اي بعيد و اغرافو اي اكتب وتليفون من تيل اي بعيد وفون اي صوت وترامواي كلمة انكليزية من ترام بمعنى قضيب منبع وووه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثة .

وشرع العرب سنة الحذف فيضمرون الكلمة والجملة فما فوقها وينبهون على المدحوف بقرينة المقال او المقام . وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يستحقة المعنى كابانة بعض اجزاء من خلقة الانسان والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يستحب دائما ولا يحسن في النظر سواء كتليم الظفر وتفصير بعض الشعر وقد يتقارب النقص والبقاء على اصل الفطرة فيختلف الناس في ترجيح أحدهما واختيارة بحسب الاشخاص والاذواق كشحة تعرض في الوجه فتزدهر حسنا وبعض انواع اللثغ يلذ في سماع اناس ويؤثرون على الحرف المتمكن في مخرجته وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيم منه معيب وهو ما اختلف به اداء المعنى المراد وفسدت به هيبة الكلام ومنه

(١) الكث له قرنان او اربعة كل منها كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب ويعد الذكر مكانه خروجا عن قانون العربية  
كحذف الفعل في باب التحذير التزمه عند تكرار المذدر منه او العطف  
عليه لأن التحذير إنما يقع حيث اشتق المخاطب على مهواه خطر او  
خيف عليه من الحصول في مكرره وهذا يوجب على المتكلم المبادرة  
لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذرا من طول الكلام  
على المخاطب حتى يغش المخوف منه قبل ان يأخذ في سب النجاة وكذلك  
أوجبته على أنفسهم عند حث المخاطب واغرائه على طلب امر محبوب  
فإن شدة الحرص على فوزه بمرغوب فيه وسباقه اليه تستدعي اختصار  
القول له ما يمكن لثلا تفوتة الفرصة قبل اقضائه ومن الحذف ما يدخل  
في حكم الجائز بحسب اصل الوضع ويفوض في ترجيحه و اختياره عن  
الذكر الى نظر البليغ وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها كالحذف  
مع القرائن الخفية لاختبار نهاية المخاطب والعلم بقدر شعوره .

ونسخ من كثير ان العربية لا تصلح في تعليم الجنود امرهم بالاتظام  
والاستعداد والهجوم وأعمال السلاح بدعوى ان عباراتها الكافية للافهم  
في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في موقع العروض وهذه  
غفلة منهم عن وجاهة الحذف الذي اوجبه العربية في مثل هذه المقامات  
وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الامم الأخرى  
إنما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الایجاز جهة اخرى سوى طريقة الحذف هي  
ان يطلقوا العبارة فتشتمل بمفهومها على معانٍ جمة ولا تستطيع أن تتضمن  
يذك في حشوها او على موضع من جوانبها وتشير الى كلمة او جملة او جملة  
سقطت هناك ولكنك لو اخذت المعنى من حواشيه وافرغته في الفاصل  
تفصلها من عنده وتقدرها بالقياس على افهام الاوساط او العامة الذين  
لا يعقلون الا الصريح من القول لا تسع مجالها وكبرت عن طوق العبارة  
الاولى .

## اتساع وضعها

تقسم اللغات الى راقية وغير راقية فغير الراقية ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما تمس الحاجة اليه مثل اللغات الزنجية ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخرية على ما نقل بعض الكاتبين ناقصة جدا بحيث لا يمكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حسية والمعنی عندهم والمخاطبون ليلا بمنزلة من في آذانهم وقر لا يكادون يفهمون حديثا والراقية ما غزرت مبانها واتسعت طرق دلالتها فكانت موقعة بتائية المراد مع الاستغناء عن الاشارة وعدم الاعتماد على قرائين الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والערבية .

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من ابنية الكلم بل على ما تدعوه اليه زيادة التحسين والتحثير فأنما نجد المعنى الواحد قد وضعت له الفاظ متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حبسة في اثناء الخطاب فاذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعرّض عليه النطق بكلمة كالالثغ عدل عنها الى غيرها كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في زوايا الاهمال ولو لا المترافق ما امكنه ان ينبع الراء من كلامه جملة .

وقد يضطره الحديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولا مثلا قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بنى عبد المطلب جوادا فهو دخيل ومن لم يكن من بنى الزبير شجاعا فهو لزيق ثم من لم يكن من ولد المغيرة تياما فهو سعيد فقال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سعيد فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفاع شأنه في الحسن درجة وبالمترافق استعان المعتمد ابن عباد ملك اشبيلية حين

وقف اثر جنزة ولده في محفل عظيم من الناس قاموا لتعزيته واقتصر على ان يحيي كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها الى غيره مع كثرةهم وكونه في اسف شديد قال الباقياني ويقول العارفون بالسنة الام انهم لا يجدون في تلك السنة من الاسماء الم موضوعة للشيء الواحد ما يعرفونه من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث كاللغة الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع الالف في اسم او التاء في اسم وفعل كما فرقوا بينهما في الفسائر والموصلات واسماء الاشارة .

ومن اللغات ما وضع خاليا مما يدل على العدد كاللغة الانكليزية فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى المفرد والجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فميزوه عن المفرد والجمع بعلامة الالف او التاء وافردوه في وضع الضمائر والموصلات واسماء الاشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكثير وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة وهذا لا يشار لها في غيرها حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها في اصل واحد العبرانية والسريانية ويوجد جمع التكثير في اللغة العبرية من لغات بلاد الحبشة لانها تفرعت في الاصول عن العربية .

ولا نجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والذوات وهي الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلفون في تأديبة معنى في مثلا الى ما يراد في الكلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على المقصود حتى افردها بعضهم بالتأليف وعددها ابن خلدون من خصائص العربية ونقاها عن غيرها وليس حكمه هذا بشامل لأن الحروف توجد في لغات اخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

ويحتل الوضع العربي ان ينقل اللفظ عما وضع له اولاً ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الاصلي والمعنى المقصود من اللفظ فيقال غيث مثلاً ويراد نبات واسد ويراد شجاع وهذا ضرب من التوسع في الخطاب لانه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل للشجاع اسم آخر هو الاسد بل اسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لان تطلق على النبات وجميع الالقاظ الم موضوعة للأسد يصح استعمالها في الشجاع وترجع أمثلة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين احدهما ما كانت علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد اخبر الشيخ عبد القاهر البرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية .

( ثانيةما ) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا الضرب لا تختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضاً فان بعض سكان استراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب فإذا اضطروا الى وصف شيء بالصلابة قالوا حجر .

ويتساير هذان النوعان في الترجمة ايضاً فلو ابدل مترجم الغيث في قوله رعينا غيتا باللفظ الم موضوع للنبات في اللغة المنشول اليها لم يتغير المعنى وكان مؤدياً للكلام يحاله ولو انه ترجم بحراً في قوله رأيت بحراً يعطي الدنائير بل فقط يرادف كريماً ولم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر في تلك اللغة لداخل بحاجب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم ولا يالفها قوم في مجاري خطاباتهم فتبرأ منها أسماعهم وتتنفرها أذوافهم ويسل هذان يظهر النقص في صورة المعنى المودي بل همجة لغة اذا قل الى لغة أخرى .

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجميع التكسر

والمجاز وما يشاؤها من القلب اللغطي نحو جيد وجذب وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الأحرف ونقصها كاصبع واحد يمسكوا من بناء اشعارهم على هذه الأوزان المعتدلة والتزموا فيها القافية ورويها بدون كلفة فجاءت محكمة في وضعها بدعة في نسجها قال ابو نصر الفراي ان الالسن العجمية متى وجدت فيها شعر مفني فانما يرثمون ان يحتذوا فيه حذو العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة .

وتيسير للعرب بهذه الاسباب ايضا ان يأخذوا بطريقة السجع فیأتوا بالكلام قطعا قطعا ويلتزموا في كل كلمتين منه قافية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولا بدون ان يتغلب على المرسل واكثر ما يستعمل عند اصحاب الكهانة فانهم كانوا يلتزمونه التزاما ثم هجره الناس في صدر الاسلام هجرا جيلا فلا يستعملونه الا اذا ارسلته السجعية بدون تطلب وتصنع ثم اخذ في القرون الوسطى من العناية والخطوة ما لم يكن له في صدر الاسلام ولا في زمن الجاهلية فدرج الناس على سنته في خطاب الجمهور والتزموا الكتاب في مخاطبة السلطان الى الرعایا وكتبوا به بعض الرسائل العلمية وتفننوا به البااعة في النداء على امتعتها .

وبالغ بعض البيانيين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع او الفاصلة من وجوه البلاغة ونبه الباقلاني على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة الى الكتاب الحكيم لأن صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق شيئا من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصاحة على المولدين ثم ان صحة السجع انما هي عذر يقيمه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق واذا ساعدتك تفسك على الاعتذار به في سجع او قافية من كلام البشر فلا

تُسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه أن يضع كل كلمة في  
منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة .  
وادرك كثير من المحررين اليوم أن المرسل أوسع مذهبها في البيان  
فعدلوا إلى طريقة في خطاب الجمهور لا إذا ساعدتهم الطبع على السجع  
بسهولة كفيرة من محسن البديع .

\* \* \*

## ابداع العرب في التشبيه

علم من صدر هذه المسامرة ان الباущ على التشبيه أمر فطري وهو قصور العبارة عن اياضح المراد لهذا لم يختص في اصل استعماله باللغاء من الناس وتناولته الاطفال في حجور امهاتهم واياضا لم تميز به لغة دون اخري بل فازت اللغات السافلة منه بتصنيف فان بعض سكان استراليا لا يوجد عندهم ما يؤودي معنى مستدير فيقولون مثل القمر وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشابيهم الى اغراض اخري وراء البيان والاياضح منها القصد الى مدح المشبه وتربيته في عين السامع لتتبسيط نفسه اليه وتنقى رغبتها فيه حيث حوكى بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها وما ينبع عليه التشبيه الاهتمام بشأن المشبه به لان صانع التشبيه يلتفت اولا الى ما استودعه في مخيلته من الصور فتختصر على مفكرته وتسابق اليهاعلى حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه اليها فاذا ضرب مثلا عند الاستغاء عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اشمر بكثرة ملابسته له وترددده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشابيهم الرجل مكان همته والى اين تذهب نفسه في معالى الامور او اسافلها ومن الخطأ الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشابيهم على ما يلابس خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما هو معروف لديهم .

ثم انهم لم يقتصروا في المشبه به على حد ما تقع عليه الحاسة او تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعذوا الى ما تقدره قوة الخيال

من المعاني التي لم يتحقق لها اثر في الوجود . ورأوا الفضل في التشبيه البسيط غير كبير اذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه الشجاع بالأسد والعزيمة بالسيف فترقوا في ذلك الى اتزاع الهيأات المفصلة من المركبات في الواقع او بواسطة الخيال كتشبيهم الزرع سخله شقائق النعمان وهو يميس امام الرياح بكتيبة لباسها اخضر قد انهزمت ومن بينها جرحي كسيت باثواب من الدماء ولو لا قوة مداركهم ولطف تصرفها ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فيسلك كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى ما يقارب السبعين وجها . منها قول شرف الدين بن الريان :

كان الهلال تزيل النساء  
سواء لحسناً من عسجد  
وقد قارن الزهرة الثيرة  
على قفله وضعفت جوهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكى :

كان الشمس اذ غربت عريق  
هوى في البحر او وافي معااصا  
فاتبعها الهلال لدى غروب  
بزورقه يريد لها خلاصا

فيمكنك ان تنظر الى تشاريه الامة وما يضريونه من الامثال وتجعلها عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تنفذ اليها بصائرهم فان المشبه به اذا كان قادر الحصول في الذهن او في ضمه تفصيل كثير صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يمكن من قلادة التمثيل به الى من كان له نظر واسع في تخيل المعانى القاصية وقوة فائقة في تاليفها مع ما يجاسها في شمل واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشاريه على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة . فالادباء يختلفون في مراتب التشبيه وينتفعون في الفوضى على لطائفه مثليما يختلف المصورون من اهل السياسة في تمثيل حال امة في سعادتها

او شقائصها مثلا او حال دولة في اتحادها مع دولة اخرى او معارضتها  
ويتفاوتون فيما يضمنونه في ذلك التمثيل من النكت السياسية .

ولم تفهم الاصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فدعاهم لطف  
الذوق في التمثيل الى التحفظ في موارده عما لا يلائم الغرض منه الا  
ترى الاصمعي كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة :

نظرت اليك بحاجة لم تقضها      نظر السقيم الى وجوه العود  
فان النابغة وان سدد الرمية الى وجه الشبه لكنه اورده في صورة  
تفصي تشبيه المحبوبة بالسقيم وذلك مما يتخلى ذوق الاديب عن قبوله  
ونظير هذا ان يمثل المصور السياسي امة في سعة رفاهيتها وسعادة  
حريتها فيرسم صورا كريهة المناظر تمرح بسلامها الفاخرة في رياض  
باسم الازهار ويرمز الى روح الامن والاطمئنان باسطة اشعتها في  
صدرورهم باتظام سيرهم والسكنية في حركاتهم فهذا المثل كما رأيته  
مستوف للغرض الذي رسم من اجله لأن السعادة بنعمة الحرية لا يحب  
ان تكون وجوههم مشرفة واعضاءهم متناسبة ولكن ما ارتکز في النقوس  
من اعظم الحرية وشدة الشغف بها يخيل اليها ان من ليسوا رداءها  
وتحلوا بزيتها لابد ان تلقى على وجوههم نظرة النعيم وتعلوها وضاعة  
لا يضر الناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريهة  
نفوس اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتفاقه لذلك التمثيل  
واسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل لو قال قائل  
هو اکثر كلام العرب لم يبعد . وتفننوا فيه على حسب توغلهم في  
الحضارة ومشاهدتهم للصور الغربية ولا جرم ان يجد الناظر في تشبيهه  
ادباء الامة ما يطلعه على نبذة من احوالهم المدینة فان كثيرا من الاشياء  
يتعالى الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق التمثيل  
بها فسما يقرب معرفتك الى هياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله  
يصف قوس الغمام :

يطرزها قوس الغمام بأصفر على أحمر وسط مبيض  
كأدیال خود أقبلت في غلائل مصبعة والبعض أقصر من بعض

ومن عرف القائل :

أليم لو شاهدت يوم نزالنا والخيل تحت النقم كالأشباح  
تطفو وترسب في الدماء كأنها صور الفوارس في كؤوس الراح  
لم يبق على الجحالة بشكل الكؤوس المستعملة لذلك العصر وعقلها  
على اي صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الاسعدي :  
يمينا ما مدحتك من ضلال ولي في ذاك عذر في الکمال  
ولكني لا کمل منك تقىما كما جعل الطراز على الشصال  
فستتفيد منه ان العلامة التي تجعل في ثياب الكباء من قبل الامراء  
ليمتازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي  
عادة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز .

\* \* \*

## اقتباسهم من غير لفتهم

ما يشهد للعرب بارتقاء أفكارهم وبعدها عن ساحة الجمود انهم لم يستكفووا مع اعجابهم بفصاحة لغتهم وعلمهم بكثره مفرداتها وتصاريفها اذ يضيفوا اليها من لغات الامم ما يوفر عددها ويزيدها سعة على سعتها ومن هذه الانفاظ الدخيلة ما يقونه على حاليه التي كان عليها عند العجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص او الزيادة او الابدال لا سيما اذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل فيروز فاؤه عند العجم بين الفاء والباء ومثل الاسقف واصله باليونانية ( ايسكوبوس ) وربما اشتقو منه افعالا على قياس ما يشتقوه من اسماء الاجناس الاصلية في ابنتهم نحو تطليس اذا لبس الطيلسان وألجم الدابة اذا وضع اللجام في فمها واتسعوا في تصريفها الى ان نقلوها الى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء اذا بلغ فاه .

واما تصرفوا فيها كما يتصرفون في اوضاع كلامهم صارت بنزلة الانفاظ المرتجلة عندهم . وليس ب صحيح ما يزعمه بعضهم من ان ادخال الانفاظ الاعجمية على اللغة مفسد لها فان القرآن وهو الراقي بفصاحته الى حد الاعجاز قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من الهندية واستبرق من الفارسية وقططاس من الرومية وهذا لا ينافي قوله تعالى : « ان نزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فان هذه الانفاظ لما أخذتها العرب ودخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة فيما هو عربي فصحيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبة الى العربية . وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبرى وقوع العرب في القرآن

وادعوا ان هذه الامثلة مما تواردت فيها اللغات فتكلمت بها العرب والفرس او الروم مثلاً بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول بهذا في مثل استبرق وسندس لأن الثياب الحرير ليست من مصنوعات العرب وانما عرفوها من الفرس \*

وتجاوز كثير الحد في هذا النوع وأتوا الى كل لفظ عربي يعترفون عليه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان كان معناه مما شأنه ان تشتراك فيه الامم او لا يدرى من الذي انشاء سابقاً مثل الهرج اي الفتنة ، والدرى اي المضي ، والشطرأي الجهة، يقول بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلاً على ذلك اذ يحتمل ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الفريقيان على سبيل الاتفاق \*

\* \* \*

فأنت سمعت بـ "Kang" وتحتاجه كـ "Kang" لفهمه في المقالة السابقة  
والآن دعوه ونقدر مقداره ونحسبه ثانية ، ونجد انها مقالة  
محلية في المجلة الفرنسية "Le Figaro" لها مقدمة فرنسية يذكرها  
فيها ملائكة يحيونها بـ "Kang" فـ "Kang" هنا مقدمة فرنسية لا يذكرها  
فيها لا لفظ فرنسي او فرنسية تفسر لها اي معنى فرنسي  
لـ "Kang" المقدمة الفرنسية يذكرها بـ "Kang" في المقدمة الفرنسية  
تحتها ترجمة وبيان مكتلها وبالرواية لـ "Kang" المقدمة الفرنسية  
فيها انتصارها لـ "Kang" وبيان مكتلها وبيان مقدمة لـ "Kang"

## ارتفاع اللغة مع المدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تقف عند الحد الذي اتته اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير من الالفاظ وقع التصرف فيها فنتقلت الى شرائع ومعان لاتعرفها العاشرية مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المنافق والفاقد والمخضرم وما دونت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها اسماء من اللغة واجرواها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ولم يقتصروا على الاشتغال من العربية وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها كالسقمونيا والاسطراط من اللغة اليونانية والاسطوانة والبنج من اللغة الفارسية هذه الاصطلاحات المتتجدة وان كان السبب الذي يدعو الى وضعها اولا هو الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على من اوردها في اغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبيه او تلميح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعب استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها الى عامة الناس لغرض معانها وعدم اشتهرار وضعها وفي قصائد الشعراء ورسائل الكتاب من التلميحات والتشابهات بالمعانى العلمية ما يستحق ان يذكر في عدد جساتهم البديعية كهول بدر الدين الدمامي في بعض قصائده :

وقد شابه الاعداء جمعا مؤثثا لذاك غدت في حالة الفتح تكسر وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

بعجمات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لابي البقاء  
وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٠

فالاسلام لم يعق العربية عن النمو ولا شد وثاقها عن الارتفاع مع  
المدنية كما اوحى به الى بعض المساميرين فقرر في سياق الاستشهاد على  
موت العربية ( ان المسلم الخالص يلزمها ان يبقى اللسان الذي نزل به  
القرآن على حاله ٠ وتحويل الكلمة عن معناها الاصلي الى معنى جديد  
يعد تغيرا للغة ) فهذا لفظ الباي والمدير والسفير والمشير ومجلس  
الشورى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في  
صدر الاسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وضعت بدون  
تخرج منها او دخول شبيهة عليهم في استعمالها ٠

ومما يزيل هذا الغلط ويصحي اثره ان العربية لم يحتكرها العرب  
المسلمون لانفسهم ولا سدوا افواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب  
بها بل لا تزال لسان طوائف ذات ملل مختلفة من حين بزغت شمس  
الاسلام الى يومنا هذا فعلى تسليم ان يقضي الاسلام ببقاء اللغة واقفة  
عند حد فلا يجري حكمه هذا الا على من ابوا هديه وتطوقوا بقلادة  
شريعة لان هؤلاء الطوائف وان ضمهم الاسلام تحت حسياته فانه يطلق  
لهم الحرية فيما يدينون وما يصنعون ولا يحملهم على ما يقرره من  
الاصول او الفروع فاذا قدرنا ان العربية سكنت افاسها ولحققت باصحاب  
القبور كما يزعم المسامر فهي وسيلة من وسائل الارتفاع وسعادة الحياة  
اهميتها امة غير متحدة في الله فكيف يستقيم لنا ان نلقي مسؤولية ذلك  
على عاتق دين لا تنسحب واجباته على جميعها وليس التصرف في ترقية  
حال اللغة من متعلقات السياسة خاصة حتى يقال ان امره في يد الهيئة  
الحاكمة وهي متلبسة بشعار الاسلام ٠ فلو نهض افراد من امة غير

ملمة يسعون الى عمل لا يلحق بغيرهم ضرراً كاصلاح لسانهم لم يكن للدولة الاسلامية بوصفها اسلامية ان تعارضهم وتحول بينهم وبين ذلك المسعى وان كان علا غير صالح في شريعة الاسلام . فليس من العدل في القضية ان تSEND موت اللغة لو وقع الى الاسلام وحده وهي لسان ام لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة ضيقة النطاق لا تسع تحريرات العلوم العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لهذه المخترعات نحو فوتغراف وتلقون . وهذه قضية تردها شهادة التاريخ والعلم فان علوم الحكمة والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد الدولة العباسية ودونت بالقلم العربي واصبحت تدرس بلسان عربي مبين واما شهادة العلم فانه يمكننا ان نضع لهذه المعرف المعاشر الحديثة اسماء عربية وهو احسن الطرق وافضلها لثلا تكثر الالفاظ الدخلة وتتغلب على ما هو عربي فتؤول بكثرتها الى خروج الكلام وانسلاخه عن صبغته العربية فان اللغات تتساير بالاساليب والملفريات الا ما كان قليلاً .

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفة يشتق منها اسم الفاعل والمفعول والمكان واللة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة لهذه المستحدثات فان اكثراها من قبيل المكان او اللة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى لفظيتناوله على وجه عام مثلاً او مستعمل في معنى يقرب منه وعلقناه عليه كما فعل بعض الاذكياء في رتل وقطار وبريد ومنطاد وعربة ولا تشرب علينا اذا لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي الصدى لفونغراف وكذلك يفعل الافرنج الان فاسماء المستحدثات عندهم من قبيل المركب او المنحوت .

وبعد هذه الوسائل فان العربية كما علمنا تلقى ما يرد عليها من  
اللسنة الاخرى وقبله بقبول حسن بعد تقييمه وسبكه في قالب عربي  
فلا مانع من ان تقبس اسماءها الموضوعة لها في اصطلاح مخترعها عند  
استحسانها ونهدبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح .

\* \* \*

## اتحاد لغة العامة والعربيّة

اذا تبعنا لغة التخاطب الان لنعلم نسبتها من العربية وجدناها تصر العربية ولكن طرأ عليها التحرير بنقص أحوال الاعراب أو تغير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف او الزيادة او القلب او الابدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتغال نحو شائب ومهبول ومبروك فان الصحيح عربية اشيب واهبل ومبارك وهناك كلمات دخلة اقتضتها سنة المخالطة وقدرها بعض المحررين بالنسبة الى ما هو عربي في لسان المصريين بخاصة في المائة وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين ببعيد .

ومن شواهد ان لغة العامة لسان عربي دخله التحرير انك تراهم يستمعون الى القرآن الحكيم فيفهمون ظاهرا منه ويتأثرون لساعه وتسرد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفوتهم من فهمها الا ما كان نادرا واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بآن العرائد المحررة بقلم راق لا يفهمها جميع الناس . وهذا مسلم في المنشآت التي يرمي فيها الكاتب الى انتظار بعيدة عن افكار العامة ولا افون العالم والامي في أي امة يكون ان سوء في فهم التحريرات المشحونة بالانتظار العالية وان كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها واما ما كانت معانيه قريبة التناول كأخبار الواقع والاعلانات فلا يخفى عليهم فهمها وان كانت عباراتها راقية الا ان تشتمل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادها من العربي صحينا او محرفا .

ولا ننسى وان نسي المسامر ان لغة العامة في كل امة لا تنطبق

بحصلتها على اللسان الذي يكتب به علماؤها وان كان الفرق بينهما في ممالكت آوربا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والغربية الفصحى لان اولى الامر منهم في الاعصر القريبة كانوا اشد عناية بشأن التعليم واحرص على تعبيمه بين رعاياهم واستقامته السنة الامة في اللغة على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل القريبة ولهذا نرى لسان المتعلمين منا او من يتردد على صحبتهم اقرب الى العربية من لسان الاميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم ان ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبنى عليه الحكم بموت العربية وهو ( ان يكون لسان التخاطب بها مطابقاً للسان الكتابة تماماً ) نحن في سعة اختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء نفسه او تبع فيه سلفاً على وجه التقليد فان شرطه هذا امر وضعى لا يستند في تحقيقه الى حجة عقلية فلا يكبر علينا الالتفات عنه ونعتمد وضعاً آخر لشرط الحياة فنقول ان اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة من الامة على وجه الصحة ويسكنهم ان يتفاهموا بها كذلك في أي عرض يعرض وان كانت في نطق العامة معرفة ونسبي ذلك التحريف مرض لا موتاً حقيقياً .

واما اثبات ان لغة التخاطب الان عربية ولكنها ابنتها بعلل يرجى برؤها منها وعودها الى تسام صحتها بالمعالجة شيئاً فشيئاً فلا يحسن بنا ان نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على علاقتها فان تحريفها يختلف بحسب اختلاف الاقطارات والبلاد حتى يكاد اهل الاقطارات المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وان اشتراكوا في فهم العربية الصحيحة واما اريد ان اهل كل قطر او بلاد يدونون لسانهم المحرف فانظروا ماذا ترون . ايجعل بنا ان نعمد الى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف اجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراًكش بدون واسطة ترجمان وينهم من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى  
الخافقين ونفرقها الى لغات شتى تفريقا يجعلها في الاقل لغات سافلة  
منزوعة من سر الفصاحة والرونق ولا تجد قوة تذود بها عن حياضها كما  
ووجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

وللعربي في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لأن الاسلام وان  
لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالتزامها فيسائر خطاباته الا انه  
استحب له تلاوة القرآن والتدبّر في معانيه لمعرفة وجوه اعجازه واستخراج  
عبره والاستضاءة بأنوار هديه لأن غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس  
لقولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما  
يعرض لها من الوساوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى  
التدبر في آياته وادراثه بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استبطاط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها  
يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن  
وحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلها وارد بلسان العرب عدوا  
من فروض الكفاية التبخر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى  
الاسلام وهو الحسن الذي يتکفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه القويم .

واذا كانت العربية راوية تتلقى منها علوم الدين وبريدا يحمل اليها  
علوم الدنيا فمن واجباتها علينا ان نصرف الهمة في سبيل اصلاحها  
ونعدل السنة الناشئين بأكثارها الصحيحة فان الله لا يضيع اجر من احسن  
عمله .

\* \* \*

## حياة اللغة العربية

كان المؤلف - رحمة الله - أنساً في رمضان سنة ١٣٣٥هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خالية ونشرت في جريدة «الزهرة» الزاهرة، وقد رأينا من المناسب اثباتها هنا اتساماً للفائدة ونصها:

بصري يسجح في وادي النظر  
يتقصى أثراً بعد أثر  
وسبيل الرشد محمود لم  
يتجاذب العضن ما استطاع السهر  
انما الكون سجل رسمت  
فيه للافكار آي وعبر  
وإذا ارخي السرجي استثاره  
هب سمعي كائناً عما استثر  
لست انسى جنح ليل  
خفقت فيه بالاحشاء انفاس الفجر  
لبح بي التسحيد حتى اوشكت  
غرة الاصباح ان تغشى السحر  
فدت اسعي لتقاضي سلوة  
ومطايلاً السعي مرقاة الوطر  
فدت اخطو فجري حادي الصبا  
بحسبي من احاديث السامر  
واشني بي نحو ناد نشبووا  
في لعاء ولجاج متشر

لَا تَعْلَمُ مِنْ يَئِسَّمُ إِلَّا وَغَرِيْبُ  
فِي مَرِيجٍ مُشَلٍّ ضَعْفُ مُعْتَكِمْ  
وَإِذَا الْخَصْمَانُ لَمْ يَهْتَدِيَا  
سَنَةُ الْبَحْثِ عَنِ الْحَقِّ غَسِيرُ  
هَذِهِ طَائِفَةٌ تَحْدُو بِمَا  
فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مِنْ فَضْلٍ ظَهَرَ  
وَجْهَهُ فَئَةٌ فَاهْتَضَمُوا  
شَائِهِ وَالْجَهْلُ مَدْعَةُ الْهَمْدَرُ  
وَتَرَاضَوْا بَعْدَ ذَلِكَ نَصْبُوا  
حَكْمًا بَيْنَهُمْ فِيمَا شَجَرَ  
فَانْبَرَى فِيهِمْ خَطِيْبًا بَصِدِيْ  
لَهْجَةِ فَصْحَى وَجَاهَ مَسْتَقِرُ  
لَغْةً اُودِعَ فِي اَصْدَافِهِ  
مِنْ قَوَانِينِ الْهَمْدَى اَبْهَى دَرَرُ  
لَغْةُ نَهْصَرٍ مِنْ اَغْصَانِهَا  
زَهْرَ آدَابٍ وَاخْلَاقَ غَسِيرٍ  
ضَاقَ طَوْقُ الْحَصَرِ عَنْ بَسْطَتِهَا  
وَلَا يَلِي الْبَحْرُ لَيْسَتْ تَنْهَصَرُ  
فَاضَ مِنْ نَهْصَرٍ مِبَانِيهَا عَلَى  
فَصَحَاءِ الْعَرَبِ سَيْلُ نَهْصَرٍ  
فَسَبَرَتْ رُوحُ يَسَانٍ فِي الْلَّهِيَّ  
كَخَصِيبِ الْأَرْضِ يَحِيِّهِ الْمَطَرُ  
وَابْنَهَا الْمَنْطَبِيَّقُ اَنْ زَجَ بِهِ  
فِي مَجَالِ الْقَوْلِ جَلِي وَبَهْصَرُ

يسبك المعنى متى شاء على  
صيف شأن الغني المقدر

ثم لا يعزوه السر على  
وضعها في كل معنى مبتكر

فأئل التاریخ ينیک بما  
انجت ارض قریش ومضر  
من خطیب مصفع او شاعر  
مفلق یسحب اذیال الفخر

ضربت في كل ثرب یتسحی  
من فنون الحسن بالسهم الاغر

ارشت من شنب الرقة ما  
يذهل الاساع عن نعم الور

ولطیف اللفظ یسري في الحشا  
ما سرت نظرة ظبی ذی حور

وتذیب القلب رعبا بجزا  
لة اسلوب لدیه ما محتکر

والكلام الجزل وضعا واقع  
موقع السيف اذا السيف خطر

ضل قوم سلوك في حفظها  
سیبا أوهن من جبل القمر

واحتست في نطق بعض أحترفا  
من لغى اخرى فاضناها الخدر

بعض من لم یفهموا اسرارها  
قذفوها بسوات مستتر

تفسروا عنهمَا لواذا وادا  
جف طبع الماء لم تفن النذر  
مازكا تفاح لبسان على  
حسك السعدان في ذوق مذر  
هكذا في نظر الاعشى استوى  
زهر روض وهشيم المحتضر  
لغة قد عقد الدين لها  
ذمة يسللها كل البشر  
او لم تنسرج على منوالها  
كلم التنزيل في ارقى سور  
يالقومي لسوفاء ان من  
نث العهد آتى احدى الكبر  
فأقيموا الوجه في احياءها  
وتلاؤوا عقد ما كان اتشمر

\* \* \*

## الاستشهاد بالحاديـث في اللغة

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية ، وتفريير الأصول النحوية ، الى القرآن المجيد ، وكلام العرب الخلص ، وجري بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من الأحاديث النبوية . وحقيقة بجمع اللغة العربية ان ينظر في هذه المسألة ، ويقطع فيها رأيا ، فان الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة ، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة . ومتى رأينا أن الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة ، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع ، ووجدنا من المساعدة على اعلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما تضرر الحجة في القرآن الكريم ، وما يبلغنا من كلام عربي فصيح .

وهذا ما دعاني الى أن بحث هذه المسألة ، وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم ، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا . وهأنذا أعرض البحث كما اتفق لي ان سرت فيه ، وأصله بابداء ما رأيت ، لينظر مجمعنا ماذا يرى .

### ما المراد من الحديث

تشتمل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أقوال الصحابة : تحكى فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله ، أو تحكى ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين . بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين . بحث قدمه المؤلف الى مجمع اللغة العربية ، ونشر في الجزء الثالث من مجلة المجمع .

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألقاظاً من أقوال الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين  
كعمر بن عبد العزير رضي الله عنه .

وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت من  
طريق المحدثين ، تأخذ حكم أقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في ثبات لفظ لغوي ، أو قاعدة نحوية .

هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب ؟

يرد في الحديث ألقاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهداً في كلام العرب  
وتمرد بعض الألقاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف إلا من الحديث .  
وكتيراً ما يقول شراح غريب الحديث ، وهم من جهابذة علماء اللغة :  
هذا اللفظ لم يجيء إلا في الحديث ، ولم نسمعه إلا فيه .

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الانباري أحد المؤلفين في غريب  
الحديث « وكذلك أشياء كثيرة لم تسمع إلا في الحديث » (١) .

وتكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الاصفهاني في كتاب الغريب  
عن الألقاظ التي لم ترد إلا في بعض روايات الحديث فقال : وانا  
أورد نحو هذه الألقاظ لأن الإنسان إذا طلبه لم يجده في شيء من الكتب  
فيتحير فإذا نظر في كتابنا عرف أصله ومعناه .

ومن أمثلة هذا النوع كلمة « استارة » وردت في حديث « أيماء  
رجل أغلق بابه على امرأته وأرخي دونها استارة فقد تم صداقها » .  
لقد قال شراح الغريب : لم تستعمل استارة إلا في هذا الحديث (٢)  
ومن أمثلته كلمة « أفلج » من الفلج أي تباعد ما بين الثناء ، فقد  
وردت في وصف ابن أبي هالة للنبي صلى الله عليه وسلم غير مضاقة إلى  
الاستنان ، وابن دريد وصاحب القاموس يتولان : لا يقال رجل أفلج  
إلا إذا ذكر معه الاستنان .

(١) النهاية لابن الأثير في مادة « هرو » ، (٢) النهاية لابن الأثير مادة « ستر »

## الخلاف في الاحتجاج بالحديث

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند إليه في ثبات الفاظ اللغة ولا في وضع قواعدها ، ومن هذه الجماعة أبو الحسن على بن محمد الاشبيلي المعروف بابن الصائغ<sup>(٢)</sup> وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان<sup>(١)</sup> وزعم أبو حيان أنه مذهب المقدمين والمؤخرین من علماء العربية ، فقال في شرح كتاب التسهيل « إن الواضعين الاولين لعلم النحو المستقررين للاحكام من لسان العرب كأبي عمرو ، وعيسى بن عسر والخليل وسيبوه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك - أي لم يحتجو بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المؤخرون من الفريقيين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس » ٠

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة ، وعدوه في الاصول التي يرجع إليها في تحقيق الالفاظ وتقدير القواعد ٠ ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك<sup>(١)</sup> وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام<sup>(٢)</sup> ومن اتصر لهذا المذهب البدر الدمامي في شرحه لكتابية المحفوظ المسمى بتحرير الرواية ، وعد من اصحاب هذا المذهب الجوهرى وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جنى وابن برى والسيهلى ، حتى قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الصائغ في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي ٠

(٢) توفي سنة ٦٨٠ هـ ، (٤) توفي سنة ٦٧٢ هـ

## وجهة نظر المانعين

قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وافتت الثقة من أنه لفظ الرسول لامرین : أحدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنقل بالفاظ مختلفة ، كحديث « زوجتكما بما معك من القرآن » وفي رواية أخرى « ملكتكما بما معك من القرآن » وفي ثالثة « خذها بما معك من القرآن » وفي رابعة : « أمكناكها بما معك من القرآن » . نعلم يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، اذ يتحمل انه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الالفاظ ، فأتى الرواة بالمراد منه ، ولم يأتوا بلفظه ، اذ المطلوب انما هو تقل المعنی . واضافوا الى هذا ان الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكلاما على الحفظ ، وأن الضابط منهم من يحفظ بالمعنى ، واما ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما الفاظ الاحاديث الطويلة .

ثانيهما : أنه وقع اللحن في كثير مما روى من الاحاديث ، لأن كثيرا من الرواة لم ينشأوا في بيئه عربية خالصة حتى يكونوا عربا بالفطرة ، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو .

## وجهة نظر المجوزين

يستند هؤلاء الى الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب لهجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرا على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة « لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكرمه الله بالنبوة ، و ايام كان بسكة ، اعلم بلغة قومه و افصح ، فكيف بعد ان اختصه الله للنذارة و اجتباه للوساطة بينه وبين خلقه » .

وقالوا ان الاحاديث اصح سندا مما ينقل من اشعار العرب كما

قال صاحب المصباح بعد ان استشهد بحديث « من أثنيتم عليه بشر وجبت » على صحة اطلاق الثناء على الذكر بشر « قد نقل هذا العدل الفاضل عن العرب الفصحاء عن أفسح العرب ، فكان اوثق من نقل اهل اللغة ، فانهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله » .

وقد عرفت ان المانعين من الاحتجاج بالحديث معترضون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم افسح العرب لسانا ، وابر عليهم بيانا ، ولا ينزعون في أن آسانيد الاحاديث اقوى من آسانيد الاشعار ، وانما استندوا في المدعى الى ان الاحاديث قد تروى بالمعنى ، بخلاف شعر العرب او منشورهم فان رواه اعتبروا بالفاظه ، لأن الغرض من روايته تقرير احكام الالفاظ . قال ابن الصائم في شرح الجبل « لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان اولى واثبت في اثبات فصيح اللغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

واظهر وجه المحيزون ان الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع ، وان اهل العلم قد شددوا في ضبط الفاظه والتحرى في تقله ، ولهذا الاصل تحصل غلة الظن بان الحديث مروى بلفظه ، وهذا الظن كاف في اثبات الالفاظ اللغوية ، وتقرير احكام النحوية .

#### مناقشةهم لادلة المانعين

يقول المانعون : ان الرواية كانوا ينقلون الاحاديث بالمعنى ، فلا ثقة لنا من ان النقوط الذى روى به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واجاب المحيزون على هذا بأن كثيرا من المحدثين والفقهاء والاصوليين قد ذهبوا الى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن اجازوا الرواية بالمعنى شرطوا بذلك ان يكون الراوى على علم بما يغير المعنى او ينقضه ، وأن يكون محيطا بسياق الالفاظ ، بل قال بعضهم : شرطه

ان يحيط بدقائق علم اللغة ، وان تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه  
فيراعيها في نظم كلامه . على ان المحيزين للرواية بالمعنى معترفون بان  
الرواية باللقطة هي الاولى ، واذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم  
 سوى رخصة فانهم لا يحتاجون لها الا في حال ضرورة ، وأضافوا الى  
 هذا ان النقل بالمعنى انتا اجازه من اجازه في غير ما لم يدون في الكتب ،  
 اما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه ، وتدوين الاحاديث  
 وقع في الصدر الاول قبل ان تفسد اللغة ، واذا كان قد وقع في الاحاديث  
 المدونة نقل بالمعنى فانما هو تصرف من يصح الاحتجاج بآقوالهم .  
 واليك ما قاله البدر الدمامي وما حكاه عن شيخه ابن خلدون  
 في الرد على من يسعون الاستشهاد بالحديث ، قال في حواشيه على  
 المعني :

« أسقط ابو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث  
 النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعريته ايها بالمعنى ، وكثيرا ما يعترض  
 على ابن مالك في استدلاله بها ، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم  
 أنها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها ، لأن الاصل  
 عدم التبديل ، لا سیما والتشديد في ضبط ألفاظها ، والتحرى في تقليلها  
 بأعيانها ، مما شاع بين الرواية ، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى  
 معترفون بأنها خلاف الاولى ، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام  
 بل في الاحكام الشرعية ، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر ، وبأن  
 الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب .

اما ما دون فلا يجوز تبديل الفاظه بخلافه كما قاله ابن الصلاح<sup>(1)</sup>  
 وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية ،  
 وحين كان كلام اولئك – على تهدير تبديلهم – يسوع الاحتجاج به ،

(1) قال اهل العلم الحديث : ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة  
 من روايات من تقدمك ان تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه : اخبرنا ،  
 بقولك حدثنا ، ونحوه

وغايتها يومئذ تبديل لفظ يحتاج به باخر كذلك ، ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة في بابه صحيحة ، ولا يغير توهם ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالتأخر .

وقد ناقش بعض شارحى <sup>(١)</sup> كتاب الاقتراح ابن خلدون ، فقال : ان تدوين الاحاديث وقع بعد فساد اللغة ، وقال : لم يحصل التدوين الا في عصر التابعين ، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة ، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة .

ولا يسعنا امام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له ، الا ان نقول كلمة في تاريخ تدوين الحديث ، وتحدث عن العهد الذي وقع فيه فساد اللغة ، لعلنا نهتدى الى ما يفيدنا في أصل البحث « بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة » .

الواقع أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ومن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولهذا كان اكثر جمعا للحديث من ابي هريرة . أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة ١٠١هـ ومن المروي في الصحيح أنه كتب الى أهل الآفاق ان انظروا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنته فاجمعوه او فاكتبوه .

واول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهرى المتوفي سنة ١٢٤هـ والمعروف انه كان يروى عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر وانس بن مالك وسهل بن سعد الساعدى .

وقيل ان اول من دون الحديث الربيع بن صبيح المتوفي سنة ١٦٠هـ وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة ١٥٦هـ . ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلى طبقة الزهرى كمالك بن انس ، وعبد الملك بن جريج والوازاعى وسفيان الثورى وحماد بن سلمة .

(١) هو ابن علان ، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية

وكان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الأحاديث عند تلقيتها ، ولا يكتفون بحفظها عن ظهر القلب ، فانا نجد في تاريخ طائفة منهم أن لهم كتابا كانوا يرجعون إليها عند الرواية .

ونجد في تاريخ من يروون عن أمثال الزهرى أن في مخلفاتهم اجزاء كثيرة تحتوى أحاديث اخذوها عن اولئك الائمة . وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه ، وحفظه عن ظهر القلب يبعده من ان يدخله غلط أو تصحيف .

ويصل بنا البحث الى أن مصنفات الطبقة التى جاءت بعد طبقة مالك وابن جرير قد بلغت الغاية في جم الأحاديث ، وفي ذلك العهد صفت مسندات كثيرة كمسند اسد بن موسى الاموى المتوفى سنة ٥٢١٢ ، ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفى سنة ٥٢٣٣ ومسند نعيم بن حماد الغزاعى المتوفى سنة ٥٢٢٨ ، ومسند احمد بن حنبل المتوفى سنة ٥٢٤١ .

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة ، وأولهم البخارى المولود سنة ١٩٤ هـ وآخرهم النسائي المولود سنة ٥٢١٥ .

وما في الكتب الستة او معظمه كان مدونا في الكتب المصنفة من قبل . ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات ائمة الحديث في الصدر الاول وقال : فلما رأى البخارى هذه المصنفات ورواهما وجدها بحسب الوضع جامعة ، فألف كتابه مقتضرا على الصحيح .

واذا رأينا أن البخارى يقول في كتابه : حدثنا فلان . فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب ، فانهم كانوا كما عرفت آتانا لا يستعنون بالكتابه عن الحفظ ، وربما قال الرواى : أملى علينا فلان كذا وكذا حديثا من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه .

وهذه النظرة التاريخية تدلنا على ان ابتداء تدوين الحديث كان في

أوائل القرن الثاني ، وانه لم يمض القرن الثاني حتى قيد معظم الاحاديث بالكتابة والتدوين . ولننظر بعد هذا الى حال اللغة من جهة ما دخلها من الفساد ، وننظر ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث . أخذ الفساد يدخل اللغةمنذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب بالعجم ، وأسرع الى ألسنة طائفتين من أبناء العرب أو الناشئين في بيئتهم: طائفة كانت أمها لهم من الاعاجم ، وطائفة العامة الذين يسكنون الامصار ، وتكثر مخالطتهم للاعاجم .

وظهرن اللحن بجلاء في اواخر عهد الدولة الاموية ، وكان اقراضاها

سنة ٥١٣٣

وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الاعاجم مخالطة تس فصاحتهم بسوء ، وأبناء الخاصة من سكان الامصار الذين لم تكن أمها لهم من الاعاجم .

اما سكان الجزيرة فانهم ما برحوا على فصاحة اللغة الى اواسط القرن الرابع ، وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في اوائل عهد الدولة العباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يتحج بشعرهم . وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل . والذين نشأوا في بيئه عربية لم يتشر فيها فساد اللغة اتسارا يرتفع الثقة بفصاحة لهجتها ، يوثق بأقوالهم ولو تأخرت عن منتصف القرن الثاني ، كالامام الشافعى ، فإنه ولد سنة ١٥٠هـ ولكن نشأ في بيئه عربية وهى مكة ، فيصبح الاستشهاد بما يستعمله من الالفاظ . قال الامام احمد : « كلام الشافعى حجة في اللغة » وقال الازهري في اياض ما استشكل من مختصر المزنى « ألفاظ الامام الشافعى عربية محضة ، ومن عجمة المولدين مصونة » .

وإذا عدنا إلى قول ابن خلدون « وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام أولئك — على تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به » وعرضناه على التاريخ ، وجدنا التدوين وقع بعد أن دخل الفساد في اللغة ، ولكن من المدونين من يحتج بأقواله لانه نشأ في بيئه عربية كالزهري ومالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريح ، ومنهم من نشأوا في بيئه غير عربية ، أو عربية انتشر فيها الفساد ، وصارت العربية الفصحى فيها إنما تدرك من طريق التعلم . فدعوى أن الأحاديث دونت قبل فساد اللغة ، وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة إلى شيء آخر يعدها . والذى نستفيده من حقائق التاريخ أن قسماً كبيراً من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيراً من الرواية كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلک مما يساعد على روايتها بالفاظها ، فيضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافى لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها من يحتج بكلامه .

واما قول المانعين : انه وقع اللحن في كثير من الأحاديث ، فيجب عنه بأن كثيراً مما يرى انه لحن قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه « التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح » وذكر للآحاديث التي يشكل اعرابها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح ، وكثيراً ما نرى الفاظاً من الحديث ينكرها بعض اللغويين ، فيأتي لغوى آخر فيذكر لها وجهاً مقبولاً ، أو يسوق عليها شاهداً صحيحاً .

ثم ان وجود الفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها ، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة ، وانما يحمل امرها على قلة ضبط احد الرواية في هذه الالفاظ خاصة .

وادا وقع في رواية بعض الاحاديث غلط او تصحيف ، فان الاشعار يقع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف . قال محمد بن سلام : وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا اهله . وابو احمد العسكري الذى الف كتابا في تصحيف رواية الحديث ، قد الف كتابا فيما وقع من اصحاب اللغة والشعر من التصحيف .

اما قول أبي حيان « ان المقدمين من علماء العربية لا يتحجون بالحديث » فأجاب عنه المحيزون بان علماء العربية في العهد الاول لم يتعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية <sup>(١)</sup> ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم ، وانما اشتهرت دواوينه ووصلت الى ايدي جمهور اهل العلم من بعد ، فان سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم اتساره بينهم ، لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به . على أن كتب الاقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على اثبات الكلمات بالفاظ الحديث ، واللغة اخت النحو كما صرحوا به .

وكذلك نرى الامام اللغوي أبي منصور الازهري المولود سنة ٥٢٨٢ يعتمد في كتابه ( التهذيب ) على الاحاديث ، ويكثر من الاستشهاد بها .

واما ما ادعاه ابو حيان من ان المتأخرین من نحاة الاقاليم تابعوا المقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فمردود بان كتب النحاة من

(١) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث ، مثل أبي عمر و ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والنضر بن شمیل المازني ، والخليل بن احمد والقاسم بن سلام وعبد الملك بن قریب الاصمیعی والریاضی

أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث . وقد استدل بالحديث الشريف : الصقلي والشريف الغرناطي في شرحهما لكتاب سيبويه ; وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخاز في شرح الفية ابن معطى ; وابو على الشلوبين في كثير من مسائله . وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحهما لكتاب سيبويه . وقال ابن الطيب « بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حيان نفسه » . وقد عرفت ان مذهب البدر الدمامي صحة الاستشهاد بالحديث وقد جرى على مذهبه في شرحه للمغني والتسهيل والبخاري .

### تفضيل وترجيح

من الاحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة ، وهو ستة انواع :

احدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحتة عليه الصلة والسلام ك قوله « حسى الوطيس » و قوله « مات حتف أنه » و قوله « ألمعلم ظلمات يوم القيمة » الى نحو هذا من الاحاديث القصار المشتملة على شيء من محسن البيان ك قوله « مأزورات غير مأجورات » و قوله « ان الله لا يسل حتى تسلوا » .

ثانيها : ما يروى من الاقوال التي كان يتبعدها ، او امر بالتبعد عنها ، كالفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الاذكار والادعية التي كان يدعوا بها في اوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدوا على انه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . وما هو ظاهر ان الرواة يقصدون في هذه الانواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الاحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها ، فان اتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في

الفاوتها ، والمراد ان تتعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابة او التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا . خامسها : الاحاديث التي دونها من نشأ في بيته عربية لم ينتر فيها فساد اللغة ، كمالك بن انس وعبد الملك بن جرير والامام الشافعى . سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المدينى .

ومن الاحاديث ما لاينبغى الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول ، وانما تروى في كتب بعض المؤخرين .

ولا يتحجج بهذا النوع من الاحاديث سواء أكان سندها مقطوعا أم متصل ، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأما متصلة السند فلبعض مدونها عن الطبقة التي يتحجج بأقوالها . وإذا أضيفت كثرة المؤلدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى اصبح احتمال ان تكون الفاذه الفاذه النبي عليه الصلاة والسلام او الفاذه رواية الذى يتحجج بكلامه ، فاقدرا عن درجة الظن الكافى لاثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها .

والحديث الذى يصح ان تختلف الانظار في الاستشهاد بالفأله هو الحديث الذى دون في الصدر الاول ، ولم يكن من الانواع السنة المبه عليها آنها ، وهو على نوعين : ( الحديث ) يرد لفظه على وجه واحد ، ( وحديث ) اختلفت الرواية في بعض الفاذه .

اما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظرا الى ان الاصل الرواية باللفظ ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ،

ويضاف الى هذا قوله عدد من يوجد في السند من الرواية الذين لا يصح  
باقوالهم ، فقد يكون بين البخاري ومن يحتاج باقواله من الرواية واحد  
أو اثنان وأقصاهم ثلاثة ٠

ومثال هذا النوع أن الحبرى انكر على الناس قولهم قبل الزوال :  
سهرنا البارحة ، قال : وانا يقال : سهرنا الليلة ، ويقال بعد الزوال :  
سهرنا البارحة ٠ والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان اذا اصبح قال « هل رأى أحد منكم البارحة  
رؤيا؟ » وحديث « وان من المجاهرة ان يعمل الرجل بالليل علا ، ثم  
يصبح وقد ستره الله ، فيقول عملت البارحة كذا » ففي قوله « اذا  
اصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وقوله « ثم يصبح فيقول  
عملت البارحة » شاهد على صحة ان يقول الرجل متحدثا عن الليلة الماضية  
وهو في الصباح سهرنا البارحة ، او وقع البارحة كذا ٠

واما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواية ، فانا نرى من يستشهدون  
بالاحاديث من اللغوين والنجاه لا يفرقون بين ما روى على وجه واحد ،  
وما روى على وجهين او وجوه ٠ ويسكتنا ان نفصل القول في هذا النوع  
فنجز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين  
بأنها وهم من الراوى مثل كلمة « ممثل » وردت في أشهر رواية لحدث  
« قام النبي صلى الله عليه وسلم مثلا » أي متضبا ، والمعروف في كلام  
العرب انما هو مائل من مثل كنصر وكرم ٠

واما ما يجيء في رواية شاذة او في رواية يقول فيها بعض المحدثين  
انها غلط من الراوى ، فنقف دون الاستشهاد بها ، ومثال هذا كلمة  
« ناعوس » وردت في احدى روايات حديث « ان كلماته بلغت ناعوس  
البحر » ووردت في بقية الروايات « قاموس البحر » او وسطه ولجته ٠  
وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب ٠ قال ابو موسى محمد بن ابي

بكر الاصفهانى أحد المؤلفين في غريب الحديث « فعل الراوى لم يوجد  
كتب كلمة قاموس » .

وأضعف من هذا ان تجىء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة  
الشك من الراوى ككلمة خطيط وردت في حديث « ثم ثام حتى سمعت  
خطيطه او خططيته » قال ابن بطال : لم اجد كلمة « خطيط » بالخاء عند  
أهل اللغة .

وخلالصة البحث : أنا نرى الاستشهاد باللفاظ ما يروى في كتب  
الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا تستثنى  
الا اللفاظ التي تجىء في رواية شاذة او ينمزها بعض المحدثين بالغلط  
او التصحيح فمما امرد له ، ويشد ازرتنا في ترجيح هذا الرأى ان جمهور  
اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون باللفاظ الواردة في  
الحديث ولو على بعض رواياته .

\* \* \*

## موضع علم النحو

اطلعت على كتاب « احياء النحو » لأحد أساتذة الجامعة المصرية فبدا لي أن اشاراته في بعض بحوثه التي رأى ان النحاة قد غفلوا عن وجه الصواب فيها ، وهو موضوع علم النحو ، واذا تقدت بعض عبارات المؤلف ، وعرضت رأيا غير رأيه ، فانيا أريد طرح البحث بين أيدي القراء لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ « يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه علم يعرف به أحوال اواخر الكلم اعراضا وبناء » ثم قال « فيقتصرن بحثه على الحرف الاخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الاعراب والبناء » وقال « غاية النحو ( أي عند النحويين ) بيان الاعراب وتفصيل احكامه حتى سماه بعضهم علم الاعراب » وقال « وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتفصير ملاده ، وحصره في جزء يسير مما ينبغي ان يتناوله » .

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزه الى مطالعة ما كتبه اهل العلم في شرحه او انه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذي يقوله في الانكار على علماء النحو ، فان كان قد افلح على ما كتبه اولئك المحققون في شرحه ، كاين حقا عليه ان يكتف قلمه عن هذا الانكار جملة ، أو يترك على الاقل نسبة الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف الذي يقولونه على اتفاق منهم .

---

نقد لكتاب « احياء النحو » .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبوه في شرح هذا التعريف وهو في المؤلفات القرية المنال ، أفالا يكون لقارئ كتابه حق في عتبه عتبًا جيئلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع إلى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لخطئه علماء قضوا في استباط قواعد العربية والنفقة في أسرارها وقتا طويلا . والتحديد الذي ساقه الاستاذ وغيره بالانكار قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعيا الغالب في مباحث علم النحو ، قال العلامة الامير في شرح هذا التعريف « هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أي النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الاعراب والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقتصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء ، مع ان النحو يبحث فيه عن احوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الامير « وقولهم اعربا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك » .

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن احوال الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركية أي المعاني التي تستفاد من استناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا ابو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصة « وهو (أي النحو) في الاصطلاح علم بالاحوال والاشكال التي بها تدل الفاظ العرب على المعانى ، ويعنى بالاحوال وضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركية أي المعاني التي تستفاد بالاشكال ما يعرض في آخر طرق في اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات

التي تدل بها الفاظ العرب على المعانى » فانظر الى قوله « علم بالاحوال والاشكال » والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الانفاظ بعضها مع بعض، فذلك صريح بأن النحو لا يقترون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد البرجاني قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التي تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئتها التركية وتأديتها لمعانها الاصلية ، فعلم النحو ، واما باعتبار افادتها لمعان معايرة لاصل المعنى ، فعلم المعانى » .

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيئتها التركية وتأديتها لمعانها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده اللغوى قد تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من احوال الاعراب والبناء ، فقال « النحو أخذ من قولهم : اتحاد اذا قصده . اانا هو اتحاد سنت كلام العرب من اعراب وغيره ، كالتشيية والجمع والتضيير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة العربية باهلها في الفصاحة فينطق بها » .

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالته تعرض فيها للتفرقة بين موضوع علم النحو وعلم المعانى « ويشارك النحو صاحب المعانى في البحث عن المركبات الا ان النحو يبحث عنها من جهة هيئتها التركية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظم المعتبر عنه بالفصاحة في التركيب ، وقبحه » وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه في علم المعانى من جهة الحسن والقبح ، وهذا معنى كون علم المعانى تمام علم النحو » . وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

يجعلونه دائرا على هذا الحال كما يدعى صاحب كتاب احياء النحو .  
 وإذا رجعنا الى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم  
 لا يفهمنو الا ان النحو يبحثون عن احوال الكلم من حيث دلالتها  
 على المعانى التركيبية ، فصاحب كتاب اصطلاحات الفنون يقول « علم  
 النحو : ويسمى علم الاعراب ، على ما في شرح اللب – وهو علم يعرف  
 به كيفية التركيب العربي صحة وستقا » ثم قال « والغرض منه الاحتراز  
 عن الخطأ في التأليف ، والاقتدار على فهمه والافهام به » ومعنى هذا  
 ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر  
 والحدف والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم  
 باحث عن احوال المركبات من حيث دلالتها على المعانى التركيبية النسبية ،  
 وقال « وغایته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعانى  
 الوضعية الاصلية » ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصورا في  
 حال الاعراب والبناء ، لما كان علم النحو كافيا في تطبيق التراكيب  
 العربية على المعانى الوضعية الاصلية .

وهؤلاء البیانيون يعدون فيما يخل بفصاحة الكلام التعقید النفظي ،  
 ويدذكرون ان التعقید يحصل بأحد امرین :

او لهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام مخالفا لقوانين علم  
 النحو ، كالفصل بين المبتدأ والخبر ، او النعت والمنعوت ، بأجنبي .  
 ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل ،  
 كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على  
 المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف  
 ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو .  
 ولا يصح لنا ان تهم هؤلاء البیانيون بأنهم لم يكونوا على يقنة من

علم النحو ، أو أنهم احالوا عليه اشياء لا تحتوى عليها كتبه .  
ثم قال المؤلف في ص ١ « فان النحو كما نرى وكما يجب ان يكون  
هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في  
الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويسكن ان تؤدي  
معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو ، وعرفوه كما يجب ان يكون ،  
وقالوا : انه يبحث عن احوال التراكيب ، ويبين ما تكون عليه الكلمة  
في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى يكون الكلام مطابقا للمعاني  
الوضعية الاصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فالنحاة حين قصروا النحو على اواخر  
الكلمات ، وعلى تعرف احكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا  
به طريقا منحرفة الى غاية فاصرة ، وضيعوا كثيرا من احكام نظم الكلام  
واسرار تأليف العبارة » .

لم يقصر النحاة النحو على اواخر الكلمات وتعرف احكامها ، بل  
بحثوا في احكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير ، والذكر والحدف  
واتصال بعض الكلم ببعض وانفصاله منه ، ولا يكاد باب من ابواب  
النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس  
لعلم النحو في كتبه المبسوطة ، يخرج منها وهو على ثقة من انهم قد  
اعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له اسلوب من الكلام الا  
نهذه بما استفاده من تلك الكتب ويفضي بانطباقه على الاسلوب العربي  
او انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « فطرق الايات والتفى والتأكيد والتوقيت  
والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ،  
 الا ما كان مasa بالاعراب او متصلة بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من  
فقه العربية ، وتقدير اساليبها » .

اذا القينا نظرة على علم النحو وجدناه يبحث عن احوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التي يكون بها التركيب مطابقاً للمعاني الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة التي تقع خبراً او حالاً او صفة معطوفة او شرطاً او جزاء او جواب قسم او مضافاً اليه او مفعولاً ثانياً نحو علت وظنت ، ولم يقصر النحو بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من جهات أخرى ، كلونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية ، مقيدة بنوع خاص من الالفاظ او مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام ، او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف او امتناعه او جوازه ٠

فيقولون لك مثلاً - ان جملة الخبر او الوصف او الصلة لا تكون انشائية ، وان جملة الجزاء لا تقدم على الشرط ، وجملة الصلة لا تقدم على الموصول ، ويحدّثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وعطف الانشائية على الخبرية ، ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا كانت اسمية او انشائية وجب قرئتها بالفاء ، ويدلّونك على موضع حذف جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم ٠

واما المفردات فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدئاً او خبراً او فاعلاً او مفعولاً او حالاً او تمييزاً او مضافاً اليه او مجروراً بحرف ، ولا يقترون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل بحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع مثلاً من جهة التكير والتعريف ، وعن الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التي يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلاً ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومنذ لا تدخل على الضائز ، وان رب مختصة بالنكرات وان حيث واذ لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراثم يسطون القول في حكم المضارع الذي يقع خبراً لكاد وعسى  
وأخواتها من جهة اتصاله بـأـن .

قال المؤلف في ص ٣ «نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الاحكام  
حين يضطرون إليها لبيان الاعراب وتمكيل أحكامه ، فقد تكلموا في  
وجوب الصداررة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النفي ، حين أرادوا  
شرح التعليق ، وبيان موضعه ، ولزمهم أن يحصلوا من الأدوات ما يحجب  
ما قبله عن العمل فيما بعده» .

المعروف ان النحاة يتكلمون عما تجب له الصداررة في أبواب غير  
بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتدأ  
اذا كان مشتملاً على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر اذا كان متضمناً  
ماله الصدر <sup>(١)</sup> ويدرك بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصداررة من  
نحو الشرط والعرض والتضيي <sup>(٢)</sup> ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط  
له الصداررة <sup>(٣)</sup> ويقولون في بابكم وكأين : إن كم الخبرية والاستفهامية  
يلزمان الصداررة .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف  
التحضيض هلا وألا ولوما ، لها صدر الكلام .

قال المؤلف «ويينوا بعض الأدوات التي يجب أن يليها فعل والتي  
لا يليها إلا اسم ، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال» المعروف ان  
النحاة يتكلمون عن الأدوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم <sup>بـيـ</sup>  
موضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هلا  
وألا ولو ما أنها تلزم الفعل لفظاً أو تقديراً ، وقالوا في بحث  
حروف الاستفهام : إن الهمزة وهل تدخلان على الجملة الاسمية  
والفعالية <sup>(٤)</sup> وقالوا في بحث لو : أنها تختص بالفعل كـإن الشرطية .

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية .

(٣) الصبان على الاشموني (٤) شرح الرضي للكافية

(٥) الخلاصة وشروحها .

وقال المؤلف « ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على ابواب تابعة لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : ان النحاة ذكرروا ما يجب له الصدارة من آسماء الاستفهام وبعض ادوات النفي في بحث التعليق ، وذكروا الادوات التي يجب أن يليها فعل ، والتي لا يليها الا اسم ، في باب الاشتغال ، واستخرج من هذا نتيجة ، هي أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث ، ولا احاطوا بأحكامها ، وقد عرفت أنهم تكلموا عنها في غير بحث التعليق وباب الاشتغال ، وكان على الاستاذ أن يذكر لنا شيئاً من الوجوه التي فاتتهم دراستها او شيئاً من الاحكام التي ظفر بها من الكلام العربي ولم يتعرضوا له ، ولو فعل شيئاً من هذا لكان قوله « فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصدقها .

ثم تكلم الاستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام العرب ، مختلف الاساليب ، متعدد الادوات ، وذكر ان النحاة درسوا مفرقاً على أبواب الاعراب ، ممزقاً ، وأخذ يتحدث عن هذه الادوات التي هي : ليس وما وإن ولا ، وغير وإن ولم ولما . فلم يرض عن ان تدرس لا فيما الحق يكأن ، ثم فيما الحق بآن ، ولا ان تدرس غير وإن وليس في باب الاستثناء ، ولا ان تدرس لن في فواصب الفعل ، ولم ولما في جوازه ، ثم قال « درست هذه الادوات كما ترى مفرقة ، ووجهت العناية كلها الى بيان ما تحدث من اثر في الاعراب ، واغفل شر اغفال درس معانيها ، وخاصة كل أدلة في النفي ، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال ، ولو انها جمعت في باب وقرنت اساليبها ، ثم وزن بينها ، وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي ، وما يكون نهياً لمفرد ، وما يكون تهياً لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر ، لاحظنا بأحكام النفي وفقها اساليبها ، ولظهور

لنا من خصائص العربية ودقتها في الاداء شيء ، كثير اغفله النحاة ،  
وكان علينا ان تتبعه ونبينه » .

شأن علم النحو البحث عن أحوال الفاظ من حيث دخولها في  
التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيره ، واتصاله او اقصائه ، وحذفه او  
اباته ، وزيادته او افادته لمعنى ، واعرابه او بناؤه ، وعمله في غيره او  
اهماله عن العمل ، فإذا درس النحاة حروف النفي في أبواب متفرقة  
فذلك ما يناسب موضوع علمهم ، اذ يذكرون الالفاظ في مقام البحث  
عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب ، وليس هناك حال يعرض  
لأدوات النفي عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات ، وانما  
نجد من الاحوال التي تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفي  
وغيرها من الكلم ، كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لفعل تفي وهو  
ليس ، واحرف تفي وهي ما وان ولا ، ولبعض افعال الاثبات وهي كان  
وبقية اخواتها .

ولاشك أن هذه الوجوه التي تشتراك فيها حروف النفي مع غيرها  
هي أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذي وضع  
له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معانى الحروف والادوات لا يدخل في صلب  
علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب ،  
بل هو بحث عن المعانى التي وضعت لها هذه الكلم أعني الحروف ،  
 فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو ، ولكن النحويين لاحظوا  
أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانها عند البحث عن الحال  
الذى يعرض لها عند التركيب ، كالعمل او الاعراب او البناء او  
الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفي في ذلك التوكيد يدرسونه في « باب

إن » ويقرنون بأن المؤكدة «أن» الوائلة و «ليت» المتنية ، لأنها أدوات تمايل في العمل ، وان تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نونى التوكيد واحكامها لاثرها في اعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جمعت اساليب التوكيد في العربية ، ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تبيها للسامع ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكن ادنى الى توضيح اساليب العربية وسرها في التعبير » .

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، فرنوا إن بأن الوائلة ، وليت المتنية ، لاشتراك الاحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واوردوا الكلمات التي تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لمسائلتها للتتابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ، وذكروا نونى التوكيد في بحث الفعل حيث كان لها عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركان فيها غيرهما من ادوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذي يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث .

ولو سلك النحاة في ألفاظ التوكيد هذا الطريق الذي أشار به المؤلف فجمعوها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانها الذي هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذي يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويدكروا عمل ليت كذلك في حروف المتن ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التي يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهي رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لها من نحو الترتيب والذكر والحدف ٠

ثم قال المؤلف « والزمن جعله النحو ثلاثة أنواع : الماضي ؛ والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك ، لأن أحكام الاعراب لا تكفيهم أكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهي في العربية أوسع وادق ، يدل على الزمن بالفعل وبالاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم وبالحرف ، وكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه » ٠

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه وتبين أحكامها الا علم النحو » ٠

قد عرفت أن علم النحو أحد العلوم العربية ، لا انه كل العلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادرها وهيائها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيائها فقط فعلم الصرف ، او من حيث اتساب بعضها بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتلاق ، واما عن المركبات باعتبار هيئتها التركية وتأديتها لمعانيها الاصيلية فعلم النحو ، واما باعتبار قاديتها لمعانٍ مغايرة لاصل المعنى فعلم المعانٍ ، واما باعتبار كيفية تلك الاقادة في مراتب الوضوح فعلم البيان (١) ٠

فهناك نحو ولغة وصرف ومعانٍ وبيان ، وكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انا يبحث عن الالفاظ باعتبار هيئتها التركية وتأديتها لمعانيها الاصيلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التي تعرض للالفاظ عند تاليفها ، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضفت له ، في بحث ، الا ان تشتراك بعد

(١) شرح السيد للمفتاح .

ذلك في وجه من الوجوه التي يتناولها موضوع علم النحو ، وهو الاحوال التي تعرض للالقاظ من حيث التركيب وتأدية المعانى الاصلية .

ثم أعاد الاستاذ دعوى ان النحاة قصرروا النحو على البحث في اواخر الكلم ، وقال « قد اخطأوا الى العربية من وجهين » وقال « الاول ( أي من الوجهين ) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحثه ، حرموا اتقنهم وحرمونا اذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الاسرار مجهملة ولم نزل فرقاً العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعمنا اننا نفهمها ونحيط بما فيها من اشارة ، وما لاساليبها من دلالة ، والحق انه يخفى علينا كثير من فنون اساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

قد أرينا لكان النحاة لم يقصروا النحو على البحث في اواخر الكلم وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم ، ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا اتقنهم ، وحرموا من اتبعهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليكم التحقيق :

للنظر في أسلوب الكلام العربي جهتان :

( اولاًهما ) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجاً عن العربية ، محكوماً عليه باللحن ، وبعبارة اخرى – يكون الكلام مطابقاً لاحد الاساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الاصلي بليغاً او غير بليغاً ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة .

( الثانية ) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية ، اعني مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها علماء البلاغة .

وإذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بها

أشواطاً واسعة ، وبلغوا فيها الى غايات بعيدة ، فدعوا أنهم حرموا أنفسهم او حرموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من اسرار العربية ، مبنية على ان النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، وقد ارتكبوا انهم لم يضيقوا ، ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده الى موضوعات يبحث عنها في علوم اخرى كعلم اللغة وفقها او علوم البلاغة ٠

وشار الاستاذ الى الوجه الثاني من الوجوه التي أخطأ فيها النحاة الى العربية من اجل قصرهم النحو على البحث في اواخر الكلم فقال : « الثاني : انهم رسموا للنحو طريقة لفظية ٠ فاهتموا ببيان الاحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الوجوه من اثر في المعنى ٠ يجيزون في الكلام وجهين او اكثر من اوجه الاعراب ولا يشرون الى ما يتبع كل وجه من اثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدتهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهيون الى كلمة فاصلة ٠»

النحاة يبحثون عن الاساليب التي لا يقال للناطق بها قد جئت بما لا تكلم به العرب ، فاذا اجازوا في بعض التراكيب وجهين او وجوها من الاعراب ، فمعنى ذلك ان هذين الوجهين او تلك الوجوه قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الاصلي لذلك التركيب ، يقولون هذا ولا ينفون ان يكون لكل وجه من الوجهين او الوجوه اثر في تصوير المعنى الاصلي يغاير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجوه ، فهم اذا اختلفوا في وجه من وجوه الاعراب يجيزه طائفة وينهون اخرون ، فان اختلافهم يرجع الى ان هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب او لم ينطقوا ، وبعد ان يقوم الشاهد على جواز وجهين او وجوه في التركيب ، قد ينتهيون الى ما يفترق به الوجهان او الوجوه من الاثر في رسم المعنى الاصلي وتصويره ، وان صر انهم لم ينتهيوا في جدتهم الى كلمة فاصلة فلان المجيز لبعض الوجوه لم يقم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فضيح او قياس صحيح ٠

## وجهات البحث النحوى

ذكر المؤلف شدة غناية العرب بالاعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اطلاع امرأة اواخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، ويتجادلون عندها ، ثم قال : « وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كشف سر من اسرار العربية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويسكن الرجوع اليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجبابا عظيما ، فاللحو في الدرس وفي تبع الاخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا اول الامر — علل الاعراب — او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا فسموها علم النحو او الاعراب » ٠

العلل التي يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

( أحدها ) ما يقرب مأخذها ويتلقاه النظر بالقبول كما وجهوا تحريرك بعض الحروف الساكنة بالخلص من القاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة ٠

( ثانيةما ) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع ان تردها على قائلها ، كما انك لا تضعها بسحل العلم او الفتن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنهما شابها الحرف في احتياجهما الى المذوف وهو المضاف اليه ٠

( ثالثها ) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل ، ويسهل عليك ان ترده على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بأخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو أعطاء إياك فلا تقول  
اعطاهك ، لأن الضمير الثاني أشرف أنه أعرف ، فيائف من كونه متعلقا  
بما هو أدنى منه .

اما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملحمه ،  
واما النوع الاول فهو الذي يصح أن يدخل في علم النحو على انه من  
اسرار أحکامه ، والنحو يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه  
ليس من مقصود علم النحو ، قال ابو اسحق الشاطبي في شرح الخلاصة  
« وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر اول النوعين وهو  
احراز اللفظ عند التركيب عن التعریف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها ،  
ثم قال « والنوع الثاني : التنبیه على اصول تلك القوانین وعلل تلك  
المقاييس والانحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذا ذلك  
من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود  
من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم (يعنى ابن مالك) اذ لا يتبين  
عليه من حيث اتجاهه سمة كلام العرب شيء ، لكن لما كان هذا النوع لا يلقى  
يفرض الشرح لم اخل هذا الكتاب (يعنى شرحه للخلاصة) منه » .  
وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة ووصفه  
بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو  
غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحوة - والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسيبوه ونحوه  
وفتنوا به كل الفتنة » وقال « فلم تتجه عناتهم الى شيء مما كشف عنه  
ابو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم قلل  
المؤلف نحو ثلاثة صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف  
كان أبو عبيدة يتكلم مما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اعرابها من سر  
العربية ونظم تأليفها » .

لم يرد ابو عبيدة بتأليف «مجاز القرآن» البحث عن قوانين النحو؛ وانما اراد بيان ما قد يخفى فهمه من الآيات، فيقف الذهن مستكشفا عنه فذكر وجوها يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية، أو وجوها ينبع بها القارئ على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكانتها السامية.

وإذا نظرنا في هذه الصنحات الثلاث التي تقللها المؤلف من كتاب مجاز القرآن، وجدناها تشتمل على سبعة احكام تتعلق بالأساليب.

(أولها) ايراد الضمير مفردا في سياق الحديث عن امررين أو امور، فذكر انه قد يراعى في هذا الضمير الاول كما ورد في قوله تعالى: «وإذا رأوا تجارة او لهوا اقضوا اليها» وقد يراعى في استعماله الامر الاخير كما ورد في قوله تعالى: «ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم به بريئا».

وقد تعرض النحاة مثل هذا البحث، اذ ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفردا، ومرجعه فيما يظهر متعدد، وتأولوها على وجوه لا تنافي شرط المطابقة، كقوله تعالى: «والله ورسوله أحق ان يرضوه» ومن الوجوه التي ذهبوا اليها في الآية ان عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى، لأن في ارضاء الله ارضاء الرسول، وفي ارضاء الرسول ارضاء الله.

(ثانية) ما عبر عنه ابو عبيدة بخاطبة الغائب ومعناه الشاهد، وقال في قوله تعالى: «الم، ذلك الكتاب» مجازه: هذا القرآن واستعمال اسماء الاشارة الموضوعة للبعيد، في مشار اليه قريب، قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع علمهم<sup>(١)</sup>.

ومن النحويين من يتعرض له، ويسوقه في تأليفه النحوي على طريق البسط، ومن هؤلاء العلامة الرضي، فقد بحث في وجوه استعمال

(١) بحث تعريف المستند اليه بالاشارة

الإشارة ، و تعرض لاستعمال اسم الاشارة البعيد في مشار اليه قریب ،  
وقال في أثناء البحث « ويجوز ان يكون قوله تعالى : ( ذلك الكتاب )  
من باب عظمة المشار اليه أو المشير <sup>(١)</sup> .

( ثالثها ) الاتصال من مخاطبة الشاهد الى مخاطبة الغائب ، قال هذا  
في تفسير قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم » وقد اشار  
بهذا الى النوع المسمى بالالتفات ، والالتفات قد تناوله علماء الادب  
في القديم كابن المعتز وقديمة ، وادخلوه في مباحث علم البيان .

و اذا ترك النحاة البحث في الالتفات الى علماء البديع ، فلاته يرجع  
الى وجه من وجوه حسن البيان ، وقد وجهوا انتظارهم الى استعمال  
الضيير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن صحة مثل قوله :  
أنت الذي أكرمني ، او أنا الذي قمت ، مسكن : أنت الذي أكرمني ،  
وانا الذي قام ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قوله : الذي اكرمتك انا ،  
أو الذي أكرمني أنت ، فسعنوه ، فالحق ان النحاة لم يتركوا البحث  
عن وجه من وجوه نظم الكلام الا ان يدعوه لفن يرونونه احق به من فهم .

( رابعها ) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيد قال  
( اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتم لى ساجدين ) أعاد  
الرؤبة ، وقال : ( أولى لك فأولى ) أعاد اللفظ » .

وقد تحدث النحاة في باب التوكيد عن هذا النوع المسمى عندهم  
التوکید اللغطي ، من جهة أنه يتبع المؤکد في اعرابه ، أو من جهة انه  
أسلوب عربى صحيح ، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحديث  
والشعر ، وتحدث عنه البيانيون في بحث توکید المسند اليه من جهة  
ما يقتضيه من الاحوال .

( خامسها ) تقديم المؤخر ، وتأخير المقدم ، وساق عليه قوله تعالى :  
« فإذا ازلتنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « اراد رب واهتزت » .

(١) شرح الكافية ص ٣١ ج ٢

والنهاة يتعرضون مثل هذا بما يقولونه من ان العطف بالواو لاي فيه ترتيبا ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المقدم ، ولا تعد بما فعلت مخططا الاسلوب العربي .

وإذا أجاز النهاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الاسلوب العربي الصحيح ، بقى للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى .

( سادسها ) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب الى الشيء نفسه ، قال : هذا في معنى قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » فإنه حول الخبر وهو قوله « خاضعين » عن الاعناق الى من أضيفت اليهم الاعناق .

وقد تعرض النهاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورود خاضعين في الآية وصفا للاعناق على خلاف المعروف من ان وصف غير العاقل لا يأتى على هذا الجمع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء ، كقوله تعالى : « قالنا أتينا طائعين » وقوله « فظلت اعناقهم لها خاضعين » وقوله « رأيتمهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يسبحون » .  
( سابعها ) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » .

وحذف حرف النداء من الاحكام التي يذكرها النهاة في باب النداء .  
( ثامنها ) زيادة « لا » النافية . قال في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازه : غير المغضوب عليهم والضالين . وقد يبحث النهاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، واما تناوله في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها انها تزداد بعد حرف العطف .

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقل

ما كتبه في دلائل الاعجاز عن معنى النظم ، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقاً جديداً للبحث النحوي ، تجاوز أو اخر الكلم وعلامات الاعراب » ٠

ونحن نسوق اليك عبارات الشيخ التي حلها المؤلف على أنها تنبئه لطريق جديد للبحث في النحو ، ونزيك أن غرض الشيخ في ناحية غير الناحية التي نظر إليها المؤلف عند فهم كلامه ٠ قال الشيخ عبدالقاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » ٠

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر الفصاحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة وهي الوصف التي يقع به التفاضل في خصلة البيان ٠

أراد الشيخ أن يتحقق البحث عن منشأ هذه الفصاحة وموطنها ، فأنكر أن تكون من صفات اللفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات اللفاظ باعتبار افادتها المعانى عند التركيب ٠

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخي معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام » ومعنى توخي معانى النحو ايرادها على حسب الأغراض ، ومعنى النحو هي التقديم والتأخير والحدف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتنكير ونحو ذلك ٠ ويقول مرة « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » ٠

والقوانين التي أشار إليها هي أحكام المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والمضاف والمضاف إليه ، والتواضع والشروط

والجزاء وغيرها وأحكام هذه الأبواب ترجع إلى الاعراب والتقديم والتأخير والحدف والذكر وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو .  
ومعنى وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذي يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفي لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إلا بعد أن يفيده الأغراض التي تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيده هذه الأغراض ، قد تهدي إليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعانى .

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف أو التعقيد اللفظي ، ولكن وضع المعانى النحوية التى هى الحدف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتذكير في مواضعها إنما يعرف بالملكة التي تربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعانى .

فكلام الشيخ عبد القاهر يشبه قول الزمخشري في مقدمة المفصل يسح علم النحو « وهو المرفأ المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » .

ثم أن الشيخ عبد القاهر بعد أن قال « أن تنظر في الخبر ، وتنظر إلى الحروف ؛ فتضع كلاما من ذلك في خاص معناه » قال « فتنظر في الجمل التي ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء ، والفاء من ثم ، إلى غير ذلك » .  
والمراد أنك بعد أن تنظر إلى الوجوه التي تذكر في النحو ؛ تعرف أن لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الأغراض المطلوبة منها ، وتجيء بكل واحد في موضع ينبغي له .  
والخلاصة أن تنظر في الجمل التي تؤلف باعتبار العوارض التي يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعانى وتركه ،

فتعرف بالسلقة أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الأغراض المطلوبة  
منها فتجيء به في موضعه .

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوهها من تصرفات الخبر ، وجوهها  
من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار إلى حال التعريف والتوكيد والتقديم  
والتأخير والحدف والتكرار والاضمار والاظهار ، ونبه على أن النظم  
أن تضع كلاماً من ذلك مكانه ، وستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ،  
ثم قال :

« ولست بواجد شيئاً يرجع صوابه أن كان صواباً ، وخطأه أن كان  
خطأً إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو  
قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » .

فالنحوى يدلّ على أن المبتدأ والمفعول - مثلاً - متى فهم بقرينة  
حال أو مقال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى النحوى الذى هو الحذف  
لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلاء إلا أن تصيب به موضعها  
من مواضعه المعروفة لدى السلقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين  
المبحوث عنها في فن البلاغة .

ومن الظاهر أن الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر أن النظم توخي معانى  
النحو والعمل على قوانينه واصوله ، يريد النحو الذى كتب فيه النحاة  
قبله ، مثل سيبويه وابى على الفارسي وابن جنى ، ويريد القوانين  
والاصول المقررة في كتب هؤلاء وأمثالهم ، وليس من المحتمل أن يريد  
نحو وقوانين واصولاً لم يتكلم أو لم يتحقق البحث فيها العلماء من  
قبله . تتفى هذا الاحتمال لانه يذكر النحو واصولهم وقوانينهم ذكر  
من هو راض عنها ، ولم يرهم كما رماهم المؤلف بازهار روح فكرة  
النحو وعدم الاهتمام في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر  
يريد أن يرسم طريقاً جديداً للنحو لنبه ولو ب أيامه ولطف على أن النحاة

ضيقوا دائرة النحو ؛ وأهلوا جانبا من معانيه واصوله ٠

وقد رأينا الشيخ عبد القاهر قد الف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سأله المقتضى ، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان إلى علماء البيان ٠

وإذا قال الشيخ : إن النظم يعني البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لاغدار عليه ، ولا يقتضى أن رعاية قوانيين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البل肆 أو فهم ما في الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لأن النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية ؛ فيفتح أمامك طرقات متعددة للتعبير عن المعاني الوضعية ، وليس من شأنه التعرض للأغراض التي يستدعي كل واحد منها طريقا خاصا ، فما من غرض يعرض لك إلا وجدت له في النحو طريقا تعبر به عنه ، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه إلى وسيلة أخرى هي السليقة أو تتبع علم المعانى ونريد من الأغراض التي ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسميه علماء البلاغة المعانى التابعة كالتعظيم يؤدى بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الاشارة للبعيد ، والتحقير يؤدى بالتركيب الذي يحذف فيه المسند اليه ٠

ودلالة اللفاظ على هذه الأغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضا ٠

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجمهور النحاة لم يزدوا به في ابحاثهم النحوية حرفا ، ولا اهتدوا منه بشيء » ٠

لم يزد النهاة بكتاب دلائل الاعجاز حرفًا ، لانه لم يؤلف في علم النحو ، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحثه مسأله تهدى الى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه انه مؤلف في فن البيان ، اذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم انك لا ترى علما هو أرسطى أصلا ، وأبسط فرعا ، وأحلى جنى ، وأعذب وردا ، وأكرم تاجا ، وأنور سراجا ، من علم البيان الذى لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى الخ » ..

وسمى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان معجزا بالمزايا التى ظهرت في نظمه ، والبدائع التى راعت العرب ، وانه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هي ؟ ولم هي ؟ وكيف هي ؟ ثم قال :

« ولا يمكن ذلك الا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتمثيل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والايجاز والحدف والوصل والفصل ، وسائل وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنشر » ثم قال « وادا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، والكافش عن ماهيتها ، والمتخصص عن أقسامها ، والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والملخص المحرر لفروعها وأصولها ، بابحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليقينية » ..

قال المؤلف « وأخرون منهم أخذوا الامثلة التى ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه وتأييده لمذهبة ، وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعانى وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر ييدى ويعيد أنها معانى النحو ، فسموا عليهم « المعانى » وبتروا هذا الاسم البتر المضلل » ..

قد أريناك أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو ، وقرر أن هناك  
علمًا يسمى علم البيان ، وهو العلم الذي تحدث عنه بعد بأنه العلم  
الباحث عن حقيقة الصراحة ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم  
المجاز والاستعارة ، والتشبيه والتسليل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير  
والايغار والحدف والفصل والوصل الخ .

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فإنه عد في  
موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والتشبيه والتسليل ، ولا أظن  
المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فان ظهر  
للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها الى علم البيان وياخذ  
مباحث التقديم والتأخير ونحوها الى علم النحو ، فان هذا رأى المؤلف  
لا رأى الشيخ عبد القاهر واذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين :  
أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال  
يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن نتكر على علماء العربية  
اذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منها على جانب ،  
وعدهم علمًا مستقلا ، ذلك أن هذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم  
ووضع مسائلها في سلك محكم من التنااسب .

\* \* \*

## التضمين

للتضمين غرض هو الإيجاز ، وللتضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعدية بنفسه وهو يتعدى بالحرف ، وللتضمين شرط هو وجود متناسبة بين الفعلين ، وكثرة وروده في الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المتناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز ، كان التضمين باطلاً فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل أذاع — مثلاً — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف ، لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين : الوجه الأول أن لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثاني أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا أن صدر من شأنه العلم بوضع الالقاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها ، حصل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني : « فشرمت عن ساق الجد إلى اقتداء ذخائر العلوم » والتشمير لا يتعدى بالي ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى الميل الذي هو سبب التشمير عن ساق الجد .

---

بحث نشره المؤلف في مجلة الهدى الإسلامية .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه عامي ، أي من يدلك حاله على أنه لم بين كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً - أرجو الله قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل (أرجو) مشرباً معنى (أسأل) بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السبيبة والمسببة ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل (أرجو) متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها ، وهم يدعونها بالحرروف ، مصيبة في تحفته ، اذ لم يقصدوا لاشراك هذه الأفعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا ينادر إلى تحفته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتغطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه ، فوجده قد أصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وان قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمين ، وإنما تكلم على جهةلة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاوتك عليه بالخطأ قضاء لامرد له . فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب

لَا يُعْرِفُ هَذَا الْوَجْهُ ، أَوْ لَمْ يَلْاحِظْهُ عِنْدَ الْاسْتِعْمَالِ ٠  
فَلَتَضْمِنَنَّ صَلَةً بِقَوْاعِدِ الْأَعْرَابِ مِنْ جَهَّةِ تَعْدِيِ الْفَعْلِ بِنَفْسِهِ أَوْ تَعْدِيَا  
بِالْحَرْفِ ، وَصَلَةً بِعِلْمِ الْبَيَانِ مِنْ جَهَّةِ التَّصْرِيفِ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ ، وَعَدْمِ  
الْوَقْفِ بِهِ عِنْدَ حِدَّمَا وَضُمْعَ لَهُ ٠ وَمِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ لَمْ يَكُنْ كَبِيْرَةً قَوْاعِدُ  
عِلْمِ النَّحْوِ ، قَدْ يَسْتَوِي فِي الْعَمَلِ بِهَا خَاصَّةُ النَّاسِ وَعَامِلُهُمْ ٠

\* \* \*

## تيسير وضع مصطلحات الألوان

حمدًا لمن علم البشر أسماء الكائنات ، وجعل لغة العرب أفضل اللغات ، وصلى الله على سيدنا محمد أوضح الناطقين لسانًا ، وأبدعهم بيانًا ، وعلى آله وصحبه وسلم .

كثُرت ضروب الألوان ، بما ينشأ من مزج لون بلون ، وبظهور اللون الواحد في درجات متفاوتة ، فاحتاج كل لون يحصل من امتصاص لونين إلى اسم ، كما احتاج كل لون إلى أن يكون له في كل درجة اسم يمتاز به .

وقد عنيت اللغات الحية بوضع أسماء ، تأتي على الألوان أصولها وفروعها ، وربما بدا لذى النظرة القصيرة ، أن اللغة العربية فقيرة من أسماء الألوان ، وأتنا في حاجة إلى أن نستمد للألوان مصطلحات من لغات أخرى .

وهذا ما دعاني إلى أن أحرر مقالا ، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجماتها من الكلم ، وبما تقرر في علم صرفها من المقايس كل ضرب من ضروب الألوان المختلفة بأصاباغها أو أشكالها أو درجاتها ، يقع نظري عندما أتصفج بعض المعجمات على كثير من أسماء الألوان ، أو الأسماء التي روعى عند وضعها لون ما وضعت له ، حتى وقفت بأن الألوانأخذت من اللغة حظا وافرا .

---

بحث قدمه المؤلف إلى المؤتمر الطبي العربي الثالث ، المعقود في القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٥٨هـ ، يناير سنة ١٩٤٠م ، لمناسبة انتدابه لتمثيل المجمع اللغوي في المؤتمر .

ثم أقيمت نظرية على ما بين يدي من الكلم العائدة الى الالوان أو الكلم المراعي في وضعها لون ، فلمحت اصولا لا يسكن الاستعانة بها على توسيع دائرة مصطلحات الالوان كلما دعت الحاجة .  
وها أنت اذا أعرض عليك أصنافا من أسماء الالوان ، وأصنافا من الاسماء التي روعي في وضعها لون ، وأحداثك عقب كل صنف عن مزيته او عما ينبع له من الاصول الميرة لوضع مصطلحات جديدة :

### أسماء الالوان :

الاسم اما أن يدل على لون ساذج ، واما أن يدل على هيئة مركبة من لونين أو ألوان ، وكل من النوعين اما أن يكون مصدرا يؤخذ منه فعل واسم فاعل ، واما أن يكون غير قابل للتصريف .  
قابل للتصريف من أسماء الالوان الساذجة .  
أريد من اللون الساذج ما يشمل اللون الاصلي كالسوداء والفرعى كالشهمة ، واليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف :

- ١ - **الأَدْمَة** : لون بين البياض والسوداء ، ويراد بها في وصف الأبل البياض الواضح . يقال : أَدْمَمْ وَأَدْمُمْ فهو آدم والمؤنث أدماء .
- ٢ - **البرغة** : لون شبيه بالطحالة ، ومنه اشتقاق البرغوث .
- ٣ - **البَضَاضة** : شدة البياض . يقال أَبَيْضَ بَضْ : شديد البياض .
- ٤ - **البُشْثة** : بياض يضرب الى الحضرة ، او الى الحمرة فهو أبغث وهي بعثاء .

- ٥ - **البُهْمَة** : اللون الذي لا يطاله غيره ، فهو بهيم .
- ٦ - **البياض** : معروف .
- ٧ - **الشقاية** : شدة الحمرة ، ثقب وهو ثقب .
- ٨ - **الحَمَّة** : السوداء ، والاحترم الاسود ، والحاتم الغراب الاسود .
- ٩ - **الحُمَّرَة** : معروفة ، احمر الشيء فهو أحمر ، وهي حمراء .

٤٠ - **الحلبة** : سواد صرف ، **حلب** فهو أحلب وحلوب ، ويقال :  
اسود حلّوب : حالت .

٤١ - **الحلكة** : شدة السواد ، **حلك** فهو حالت ، ويبالغ به في قال :  
اسود حالت .

٤٢ - **الحنة** : السواد وقد ، يبالغ به في السواد ويقال : اسود  
أحْمَ .

٤٣ - **الحَنْط** : شدة الحمرة ، يقال : **حَنْطَ** الاديم فهو حانط :  
احمر ، وقد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر حانط : أي قاني .

٤٤ - **الحوَر** : **البياض** ، يقال : احْوَر الشيء : ايض ، والحوَر اري :  
الدقيق ايض ، وامرأة حوارية : بيضاء ، وهو في العين شدة بياضها في  
شدة سوادها .

٤٥ - **الحوَة** : حسنة تضرب الى سواد ، وسوا كل اسود غير  
شديد السواد أحمر .

٤٦ - **الخَصْب** : **الخَضْرَة** تظهر في الشجر يقال : خصب الشجر  
أو الارض : اخضر ، فهو خاضب ، وهي خاضبة .

٤٧ - **الخُفْرَة** : معروفة ، **خَفْرَ** فهو اخضر ، والمؤنث : خضراء  
وخضراء ، وهو في **الخيل** : غبرة تغالطها دهنة ، وقد يطلق على السواد ،  
فيقال : اخضر الليل : أي اسود .

٤٨ - **الثَّبَّسَة** : حسنة مشربة سوادا ، دبس فهو أدبس ، وهي  
دباء والدبس : الاسود من كل شيء .

٤٩ - **الثَّدْجَة** : في الاصل شدة الظلمة ، وجاءت بمعنى السواد ،  
فقالوا : للعجال السود : دجج ، وقالوا : دجج ودجوج : شديد  
السواد .

٥٠ - **الدَّجْنَة** : أقبح السواد : دجن ، فهو أدجن ، وهي دجناه .

٥١ - **الدَّخْنَة** : كدرة في سواد ، دخن ، فهو أدخن ، وهي دخناه .

٢٤ - **الدَّسَمَةُ** : غبرة الى سواد ، دَسَمٌ ، فهو دَسَمٌ ، وهي دَسَمَاءٌ ؛ والدَّسَمُ : السواد .

٢٣ - **الدَّعْجَةُ** : السواد ، أو شدة السواد ، دَعْجٌ ، فهو دَعْجٌ وهي دَعْجَاءٌ وَقِيلَ - شدة سواد العين وشدة بياضها ، فيدخل في القسم الآتي وهي أسماء ما ركب من لونين .

٢٤ - **الثَّدَهْسَةُ** : لون الرمل يعلوه أدنى سواد ، يقال : أَدَهَسْتُ الارض أو العنز : صارت دهاء اللون .

٢٥ - **الثَّدَكَةُ** : لون يضرب الى الغبرة - بين الحمرة والسواد - دِكَنٌ فهو دَكَنٌ ، وهي دَكَنَاءٌ .

٢٦ - **الثَّدَلَةُ** : لون الفيل ، والدَّلَلَامُ : السواد ، فهو دَلَلٌ وَدَلَلَاءٌ .

٢٧ - **الثَّدَهْمَةُ** : السواد ، يقال : أَدَهَمَ وَادِهَمَ ، فهو دَهَمٌ ، وهي دَهَمَاءٌ ، ويوصف به الصَّانُ ، فيراد به الحالمة الحمرة .

٢٨ - **الرَّبَدَةُ** : لون الرماد « كدرة في سواد » وقد اربَدَهُ وَارِبَادَهُ ، وهو أَرِبَدٌ وهي رِبَادَاءٌ .

٢٩ - **الرَّبَسَةُ** : مثل الدببة ، يقال داهية دبَسَاءُ رَبَسَاءُ ، وجاء بأمور رَبَسَ : سود .

٣٠ - **الرَّمَدَةُ** - لون الرماد ، يقال نعامة رمَدَاءُ ، وثوب أَرْمَدٌ .

٣١ - **الرَّمَكَةُ** : سواد مشرب كدرة « لون الرماد » يقال : ارمَكَ الجمل فهو أَرْمَكٌ .

٣٢ - **الرَّهَرَهَةُ** : حسن بصيص البشرة ونحوه ، وترهُرُهُ الجسم : أَيْضُ من النعمة .

٣٣ - **الزَّهَرَةُ** : البياض ، والازهر : الایض ، وهي زهراء ، وقد يبالغ به في لون الحمرة ، فيقال : أحسر زاهر .

٣٤ - **السَّهَمَةُ** : السواد ، يقال : سَهِمٌ فهو أَسْحَمٌ ، وهي سحَماءٌ .

٣٥ - **السَّخَمَةُ** : السواد ، سَخِمٌ فهو أَسْخَمٌ ، والشَّخَام سواد القدر .

٣٦ - **المشدة** : في الاصل الظلمة ، وتستعمل في السوداء ، وأشار صاحب القاموس الى هذا بقوله : **الاسدف** : الاسود .

٣٧ - **السُّعْرَة** : لون يضرب الى السوداد فوق الاダメة ، يقال : سعْرٍ فهو أسرع .

٣٨ - **السُّقَرَّ** : بياض النهار .

٣٩ - **السُّقْعَة** : سواد مشرب بحمرة ، وقيل : سواد مع لون آخر ، يقال : سفع فهو أبغض ، وهي سفاعة .

٤٠ - **السُّمَرَّة** : لون بين البياض والسوداد ، يقال : سُمر ، فهو أسر و هي سراء .

٤١ - **الشَّرَق** : اشتداد الحمرة ، يقال شرق الشيء : اشتدت حمرته ، وأشارته بالصين اذا بالغت في حمرته ، وثياب : مشرفة أي محمرة .

٤٢ - **الشَّرَقَة** : بياض تعلوه حمرة ، وهي في الخيل حمرة في مغرة ، يقال : شقر ، فهو أشقر ، وهي شقراء .

٤٣ - **الشَّكَلَة** - حمرة وبياض مختلطان ، وقيل : بياض يضرب الى حمرة ، وفي الابل ما يغالط سواده حمرة .

٤٤ - **الشَّهَبَة** : بياض يغلب على السوداد ، يقال : شهب وشهب ، فهو أشهب ، وهي شباء .

٤٥ - **الصَّبَحَة** : سواد يضرب الى حمرة ، يقال : صبح فهو أصبح وهي صباحاء .

٤٦ - **الصَّحَرَة** : غبرة في حمرة خفيفة الى بياض قليل ، وهو أصحر وهي صراء .

٤٧ - **الصَّحَمَة** : سواد الى صفرة ، أو غبرة الى سواد قليل ، أو حمرة في بياض ، وهو أصحم وهي صحماء .

٤٨ - **الصَّدَأَة** : شقرة الى سواد ، وهو أصدا ، وهي صداء .

٤٩ - الصنفَة : معروفة ، وقد اصفر " واصفار " فهو أصفر ، وهي صفراء .

٥٠ - الصهبة : حمرة في سواد ، أو شقرة في الشعر ، صهبة فهو أصهب ، وهي صباحاء .

٥١ - الضحاة : البياض أو الشبَه ، والأضحى من الخيل : الاشْهَب والاتئ ضحاء : قال أبو عبيدة : لا يقال للفرس اذا كان ابيض : ايض ولكن يقال له أضحى وليلة ضحاء - يضاء .

٥٢ - التطحنة : لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل « لون الرماد » وفي أساس البلاغة « شراب أطحل : كدر على لون الطحال » .

٥٣ - الطئلة : غبرة الى سواد ، وهو آطلس .

٥٤ - الطئمة : سمرة تجاوزت الى سواد .

٥٥ - الطئمي : السمرة ، يقال : رمح اظمي : اسمر ، وقد يراد به السواد ، يقال : ظل اظمي وبغير اظمي : اسود .

٥٦ - العنك و العنكوك : الاحرار ، يقال عنك الرمل والدم : اشتدت حسرتهما ، والعاتك في الالوان الخالص ، ومن النساء المحرمة أو المصفرة من كثرة الطيب .

٥٧ - العئقة : الاخضرار ، يقال عشراق النبت أو الارض اخضر .

٥٨ - العئقة : بياض تعلوه حمرة ، أو بياض ليس بشديد .

٥٩ - العيسية - بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل لون ابيض مشرب صفاء في ظلمة خفيفة .

٦٠ - الغبرة : لون شبيه بالغبار ، والاغبر الذئب لغبرة لونه وهي غبراء .

٦١ - الغبصة : بياض فيه كدرة « لون الرماد » فهو أغبس .

٦٢ - الغترة : الغبرة : أو الغبرة تضرب الى خضراء أو الى حمرة .

٦٤ - الغربة : بياض صرف ، والمغرب الايض وما كل شيء منه ايض ، ويقال : أسود غريب - حالك .

٦٥ - الغرة : البياض ، والاغر : الايض من كل شيء ، ويقال : غريرا وغرة ايض ، والغرة في الفرس : بياض في جهته .

٦٦ - الفحومة : السوداد : فحم فهو فاحم ، وفحيم .

٦٧ - الفضحة : الغرة في طحنة ، يكون في ألوان الابل والحشام ، فضح ، فهو أفضح ، وهى فضحاء وقال ابو عسرو : سألت أعرابيا عن الأفضح ، فقال : هو لون اللحم المطبوخ .

٦٨ - الفقوع : شدة الصفرة ، وأصفر فاقع مبالغة ، وقد يبالغ به في كل ناصح اللون من بياض وغيره .

٦٩ - القتمة : سواد ليس بشديد ، كسواد ظهر البازى ، فتم فهو قاتم ، وقتم فهو أقتم ، وهى قتماء ، وقيل القتمة : حمرة وغبرة ، ويقال أحسر قاتم : شديد الحمرة ، كما يقال - أسود قاتم .

٧٠ - القشة - الغرة ، قشم - اغبر .

٧١ - القلبية : الحمرة ، يقال : قلت البصرة : احررت .

٧٢ - القمرة : شدة البياض ، ومنه اشتق القمر ، أو بياض يضرب الى حمرة أو بياض فيه كدرة ، ويقال للصحاب الذى يشتدد ضوؤه لكثره مائه : سحاب أقمر ، وهي قمراء وقرة .

٧٣ - القنوه : اشتداد الحمرة ، يقال : قنأ ، وهو قانى وهى قانثة ، ويبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحسر قانى .

٧٤ - القهبة : بياض تعلوه كدرة ، قهيب فهو أقهيب ، وهى قهيبة .

٧٥ - الكثدرة : لون ينحو نحو السوداد والغبرة ، كدر فهو كدر .

٧٦ - الكثافة : لون بين البياض والسوداد ، والكلف : السوداد في صفرة ، ويقال : بغير كلف : للبعير الذى يغالط حمرته سواد .

٧٧ - الكثمة : حمرة يغالطها سواد ، كمت فهو كميت .

٧٨ - الكُمندة - تغير اللون وذهب صفائنه ، قالوا على أراة  
أكمد اللون ، وكيد الشوب - تغير لونه من إلحاد .

٧٩ - الكُهبة : غبرة مشربة سوادا .

٨٠ - اللثبة : بياض ناصع نقى واللثب من الشباب مالم تشبع حمرته .

٨١ - اللهق : شدة البياض ، وهو لهق ، وقيل اللهق : بياض ليس  
بذى بريق .

٨٢ - المُرّة ، لون يضرب إلى الحمرة .

٨٣ - المُغرة : لون ليس بناصع الحمرة ، أو شقرة بكتدة ، والامغر  
الذى في وجهه حمرة في بياض صاف .

٨٤ - المُقه : بياض في زرقة ، أو حمرة في غبرة ، أو غبرة إلى البياض  
مقه مقها ، فهو أمقه ، وهي مقهاء .

٨٥ - المُلحة : بياض يخالطه سواد ، وهو أملح ، وهي ملحاء ، وقد  
يطلق على أشد الزرق .

٨٦ - المُهقة : بياض في زرقة ، أو شدة البياض ، مهق مهققا فهو  
أمهق ، وهي مهقاء .

٨٧ - النَّصاعَة : شدة البياض ، يقال نصَع لونه - أي اشتد  
بياضه وبلغ به في البياض ، فيقال أبيض ناصع ، وقد يبالغ به في  
الحمرة ، فيقال : أحمر ناصع : أي قاني .

٨٨ - النَّقْرَة : الحسن والبهجة ، والناظر : شديد الخضر ، وبلغ  
به في كل لون ، فيقال أخضر ناضر ، وأحمر ناضر ، وأصفر ناضر .

٨٩ - الشَّعْوَج : البياض الحالص ، يقال نَعَج - أي أبيض ، فهو  
ناعج ، وهي ناعجة .

٩٠ - الشَّقْوَض : ذهاب بعض لون الصبغ ، ففُض الشوب فهو نافض  
( باهت ) .

٩٠ - التَّوَّقُ : بياض فيه حمرة يسمىء .

٩١ - الْوَرْدَةُ : حمرة تضرب إلى الصفرة ، يقال ورْد ، فهو وَرَدْ  
وهي وردة .

٩٢ - الْوَرْقَةُ : بياض يضرب إلى سواد « لون الرماد » وهو أورق  
وهي ورقاء .

٩٣ - الْوَضَحُ : بياض الصبح : والواضح من الأبل : غير شديد  
البياض ، والواضح الأبيض اللون الحسنة .

٩٤ - الْيَقْوَةُ : البياض ، يقال : يَقْ : أبيض ، فهو يَقِيق ، ويبالغ  
بها فيه فيقال أبيض يَقِيق .

فقد رأيت من هذه الكلم ، كيف كان واضح اللغة العربية ، يضع  
للالوان اسماء يؤخذ منها أفعال واسماء فاعل ، ورأيته كيف كان يدل  
على اللونين يمتزجان بلفظ واحد ، وفي ذلك كله تيسير على الناطق  
بها ، وتحرّ لوجه من وجوه الإيجاز البديع .

ومن مزايا هذا النوع من الكلم ، أنه يؤخذ منه لايجاد اللون  
مصادر ، وأفعال ، وأسماء فاعل ، وأسماء مفعول ، فيقال ، يَبْيَضُ الشيءَ  
تبَيَّضا ، فهو مَبْيَضٌ ، والشيءَ مَبْيَضٌ ، وكذلك قالوا - حمرته ، وسودته  
وصرفته ، وحضرته ، ووردته ، وقناهه وتعديه الفعل الثلاثي اللازم  
بالتضعيف إلى المفعول ، مقيس عند طائفة من علماء العربية ، وإذا رأيت  
في هذا النوع ألفاظاً متراوحة على لون واحد ، فلو واضح المصطلحات أن  
يخص كل لفظ من هذه المترادفات بدرجة من درجات اللون الذي  
فسر به .

وما كان ينبغي لواضع المصطلحات أن يعدل عن هذه الاسماء إلى  
غيرها من الاسماء التي لا تصرف ، أو الألفاظ التي لا تشعر باللونين  
المترادفين إلا أن تكون مركبة .

## أسماء الألوان الساذجة غير القابلة للتصريف

في أسماء الألوان الساذجة ما لا يساعد على أن يؤخذ منه فعل أو اسم فاعل كالارجوان للحمرة <sup>(١)</sup> ، والجريال لحمرة الذهب <sup>(٢)</sup> ، والمعوق لللون كلون السماء مشرب سوادا .

ومن هذا القبيل الالفاظ التي تدل على لون بالحاق ياء النسبة الى اسم شيء عرف بذلك اللون كما قالوا : الزنجارية <sup>(٣)</sup> للون الكتبة ، والكرائية <sup>(٤)</sup> لخضرة تضرب الى سواد ، والنيلية <sup>(٥)</sup> للكراية مع قليل من الحمرة ، والبنفسجية لما يشبه لون البنفسج ؛ وقال العرب أسود لوبي ، وأرادوا باللوبي — شديد السواد ، نسبة الى اللوبية ، وهي الارض ذات الحجارة السوداء ، وقالوا : فرس صنابي <sup>٦</sup> اللون : بين الصفرة والحمرة : نسبة الى الصناب وهو الخردل مع الزبيب ، وقالوا حمام ورسى : أصفر ، نسبة الى الورس وهو نبات أصفر تصبح به الشياب وقالوا تبني <sup>٧</sup> — أصفر كالتبن . والوصول الى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز ، فقول الناس : برتقالي ورمادي ، وسماوي ، غير خارج عن مقاييس اللغة .

## أسماء هيئات الاشياء المركبة من الوان

نريد من هذا النوع الاسم الذي يدل على هيئه مركبة من لوينين يمتاز كل منهما عن الآخر بصيغة وموضعيه نحو الرقطة ، وتلحق بهما ما يدل على لون يستلزم لونا آخر كاللمحة ، وهذا النوع يأتي مصدرا يؤخذ منه فعل ، واسم فاعل ، ويأتي اسما غير قابل للتصريف .

(١) قد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : أحمر ارجوان

(٢) قد يطلق على ما خلص من لون أحمر . (٣) نسبة الى الزنجار .

(٤) نسبة الى الكراث ضرب من النبات .

(٥) نسبة الى النيل وهو نبات يصبح به .

## أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة ، واليك طائفة مما وقع عليها  
نظرنا في المعجمات :

- ١ - **الأُرْثَة** : بياض وسود ، وهى الرقطة ، يقال كيش آرث  
ونعجة أرثاء .
- ٢ - **البَرْشَة** : أن يكون في الشيء ألوان مختلفة يقال مكان برش :  
مختلف الألوان ، والبرش في شعر الفرس - نكت صغار تحالف سائر  
لونه .
- ٣ - **البَرْص** - بياض يظهر في البدن وجمازو العرب به هذا المرض  
قالوا للحية فيها لمع بياض البرصاء ، بل سموا القمر بالبرص .
- ٤ - **البُغْثَة** - سواد يشوبه نقط بياض ، أو بياض يشوبه نقط  
سواد بغيث فهو أبغث ، وهى بثاء .
- ٥ - **البَقَعَ** - بياض يخالطه لون آخر ، وهو أبغع ومبقع - فيه  
موقع بياض وموضع غيره .
- ٦ - **البُلْقَة** - سواد وبياض ، بلق ، فهو أبلق ، وهى بلقاء ، والفرس  
الابلق ما ارتفع تحجيمه الى فخذيه .
- ٧ - **الخَصَاف** - أن يجتمع لونان من سواد وبياض ، والأخضر  
من الخيل والفنم ايض الخاضرين والجنبين ، ومن الجبال ما فيه  
بياض وسواد ورماد خصيف - فيه سواد وبياض ، وسماء مخصوصة -  
ذات لونين وخصوص الشيب لته جعلها خصيفة ذات بياض وسواد .
- ٨ - **الخُلْسَة** - أن يكون السواد أكثر من البياض يقال - اخلس  
الشعر فهو مخلس وخليس اذا - ايض بعضا ، وأخلس النبت - اذا  
كان بعضه أخضر وبعضاً ايض .
- ٩ - **الخَيَّفَ** - أن يكون احدى عيني الفرس أو غيره زرقاء ،

والآخرى كحلاً ، فهو أخيف ، ويقال تخيّف الوانا — أي تغير •

١٠ — الحال — الشّامة في الجسد ، والأخيل — كثير الخيلان ؛ وهي خيلاً ( وقد نص صاحب اللسان على انه لا فعل له ) •

١١ — الدّرعة — أن يكون رأس الفرس أو الشاة أسود ، وسائره أبيض ، دراع ، فهو ادرع ، وهي درعاء •

١٢ — الدّغمة — ان يضرب وجه الفرس وجحافله الى سواد أشد من سواد سائر جسده ، ويقال — ادغام ، فهو أدغم وهي دغماء •

١٣ — الرّبعة — اختلاف اللون ، يقال رجل أربش — مختلف اللون •

١٤ — الرّثمة — بياض في جفلة الفرس العليا أو بياض في الانت رثيم فهو أرثيم وهي رثماء ، ونعجة رثماء : سوداء الارنبة وسائرها أبيض •

١٥ — الرّقشة — نقط أو خطوط سود وبياض ، يقال — حية رقشاء لترقيش ظهرها ، بخطوط ونقط • والرقشاء من المعز : التي فيها نقط من سواد وبياض •

١٦ — الرّقطة : سواد يشوبه نقط بياض ، أو بياض يشوبه نقط سود ، ارقط وارقطة ، فهو أرقط ، وهي رقطاء •

١٧ — الرّمش : رجل أرمش : مختلف اللون ، وأرض أو سنة رمشاء كثيرة العشب •

١٨ — الرّمكل : خطوط في قوائم الثور أو البقرة الوحشية تختلف سائر لونه ، وهو أرممل وهي رملاء ، ونعجة رملاء سوداء القوائم وسائرها أبيض •

١٩ — الشّستط بياض الرأس يخالطه سواده والشميط — ذئب فيه سواد وبياض •

٢٠ — الصّقعة : أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره بياض ، وهو أصقع وهي صقعة •

٢١ - العُرْمَة : تنقيط بياض وسود ، ومن غير أن يتسع كل نقطة ، وهو أعمق وهي عرماء ، والجية العرماء : التي فيها نقط سود وبهض .

٢٢ - العُنْصَة : أن يكون في ذراعي الظبي أو الوعل ، أو في أحدي ذراعيه بياض ، وسائره أسود أو أحمر ، وهو أعصم ، وهي عصماء .

٢٣ - الْكَحَل : سواد يعلو جفون العين خلقه والكحاء - الشديدة سواد العين ، ومن النعاج البيضاء السوداء العين .

٢٤ - الْمُنْظَة : بياض في جحفلة الفرس السفل فهـ المظ .

٢٥ - الْلَّمْسَى - سمرة في الشفة ، لمـ فـ سـ المـ وـ هيـ لمـاء ، واستعملـوهـ فيـ شـدـيدـ السـمـرةـ ، فـ قالـواـ رـمـعـ المـيـ شـدـيدـ السـمـرةـ .

٢٤ - التَّبَطَّطُ - أن يكون في بطن الفرس أو شاكـلة الشـاءـ بـياـضـ ، يـقالـ فـرسـ أـبـطـ اـيـضـ الـبـطـنـ ، وـشـاءـ بـطـاءـ ، بـيـاضـ الشـاكـلةـ .

٢٥ - النَّشَمَ - أن يكون في الثور نقط بـيـضـ وـسـوـدـ ، يـقالـ نـشـيمـ فـهوـ نـشـيمـ .

٢٦ - النَّكـتـةـ - النـقطـةـ منـ أيـ لـوـنـ كـانـ ، يـقالـ فـيـ العـيـنـ نـكـتـةـ بـيـاضـ أوـ حـمـرـةـ ، وـيـقالـ هـوـ كـالـنـكـتـةـ الـبـيـضـاءـ فـيـ الثـورـ الـأـسـوـدـ ، وـنـكـتـةـ الـبـرـ بدـاـ فـيـهـ قـطـ منـ الـأـرـطـابـ ، فـهـيـ مـنـكـتـ ، وـالـبـرـةـ مـنـكـتـ ( بـصـيـعـةـ اـسـمـ الـقـاعـلـ ) .

٢٧ - النَّثـرـةـ - النـكـتـةـ منـ أيـ لـوـنـ كـانـ ، وـلـكـنـهـ يـقـولـونـ الـأـنـسـ - مـاـ فـيـهـ نـكـتـةـ بـيـاضـ وـأـخـرـىـ سـوـدـاءـ ، وـمـنـهـ سـمـيـ السـبـعـ الـمـعـرـوفـ بـالـنـثـرـ وـيـقالـ نـثـرـ ( كـفـرـ ) السـحـابـ - صـارـ عـلـىـ لـوـنـ النـثـرـ ، فـهـيـ نـثـرـ وـأـنـسـ ، وـهـيـ نـسـمـةـ وـنـفـرـاءـ .

٢٨ - الْوَبَشَ : الرَّقْطَ منـ الـجـرـبـ ، وـبـيـشـ الـبـعـيرـ ، فـهـوـ وـبـيـشـ .

٢٩ - الْوَدَّاقَ : نقط حـصـرـ تـخـرـجـ فـيـ الـعـيـنـ مـنـ عـلـةـ كـدـمـ تـشـرـقـ بـهـ ، وـدـقـقـتـ فـهـيـ وـدـقـقـةـ .

٣٠ - الْوَكْتَةُ : النَّقْطَةُ فِي الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ لَوْنِهِ ، يُقَالُ : وَكَتَ الْبَرَّ<sup>١</sup> :  
بَدَتْ فِيهِ نَقْطَةٌ مِنَ الْأَرْطَابِ فَهُوَ مُوكَتٌ ، وَالْبَرَّةُ مُوكَتَةٌ ( بِصِيغَةِ اسْمِ  
الْفَاعِلِ ) .

وَفِي هَذَا النَّوْعِ الْمَزِيَّا التَّى نَبَهَا لَهَا آتَقَا مِنْ صَوْغِ الْأَفْعَالِ ، وَأَسْمَاءِ  
الْفَاعِلِ وَمِنْ دَلَالَةِ الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى هَيَّةِ شَيْءٍ ذَيِّ لَوْنَيْنِ .

### أَسْمَاءُ الْأَلْوَانِ الْمَرْكَبَةِ غَيْرِ قَابِلَةِ التَّصْرِيفِ

نَرِيدُ مِنْ هَذَا مَا كَانَ نَحْوَ الْخِلْفَةِ ، وَهُوَ كُلُّ لَوْنَيْنِ اجْتَسَعَا .  
وَيُكَنُ صَوْغُ أَسْمَاءِ الْأَلْوَانِ الْمَرْكَبَةِ بِوَسِيلَةِ النِّسْبَةِ التَّى يَرَادُ بِهَا  
الْتَّشْبِيهُ ، كَأَنْ تَرِيدَ الدَّلَالَةَ عَلَى حَالٍ مَا يَرْكَبُ مِنْ سَوَادٍ وَبَيْاضٍ فِي هَيَّةِ  
الْجَرْبَعِ « وَهُوَ خَرْزٌ يَسْأَنِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيْاضٌ » فَتَقُولُ : الْجَرْبَعِيَّةُ ، وَذُو  
الْلَوْنِ جَرْبَعِيٌّ ، وَلَوْ ارْدَتِ الدَّلَالَةَ عَلَى حَالٍ مَا يَرْكَبُ مِنْ أَلْوَانَ مُتَعَدِّدَةٍ  
مُخْتَلِفَةٍ بِهَيَّةِ قَوْسِ قَرْبَحٍ ، لِسَاعَ لَكَ أَنْ تَقُولَ الْقَرْبَحِيَّةُ ، وَذُو الْلَوْنِ  
قَرْبَحِيٌّ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا النِّسْطُ : التَّرْجِيَّةُ ، مَتَى ارْدَتِ تَشْبِيهَ حَالِ  
مَا اجْتَمَعَ فِيهِ بَيْاضٌ وَصَفْرَةٌ عَلَى هَيَّةِ التَّرْجِسِ ، وَالْعَرَبُ يَشْبِهُونَ الْعَيْنَيْنِ  
بِالنَّرْجِسِ ، وَشَبَهُوا عَيْنَيْنِ الْوَحْشَ بِالْجَرْبَعِ .

### أَسْمَاءُ الْمَرْاعِيِّ فِي مَعَانِيهَا لَوْنٍ

فِي الْلُّغَةِ أَسْمَاءٌ يَلْاحِظُ عِنْدَ وَضْعِهَا أَوْ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهَا لَوْنَ مِنَ الْأَلْوَانِ  
دُونَ أَنْ تَجِدَ لَهَا فِي الْمَعْجَنَاتِ مَصْدَرًا أَوْ فَعْلًا يَدْلِلُ عَلَى نَفْسِ الْلَوْنِ .  
( أَوْلَاهَا ) أَسْمَاءٌ لَا يَوْجَدُ فِي مَادَتِهَا مَصْدَرٌ أَوْ فَعْلٌ يَدْلِلُ عَلَى نَفْسِ  
الْلَوْنِ ، وَيَصْحَّ أَنْ تَكُونَ مَأْخُوذَةً مِنْهُ عَلَى وَجْهِ مَقْيَسٍ ، وَهَذِهِ أَمَّا إِنْ  
تَكُونَ مَوْضِعَةً أَوْ مَسْتَعْمَلَةً لِجَرْدِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْاتِّصَافِ بِلَوْنٍ . وَأَمْثَلُهَا:  
الْدِيْجُورُ : الْأَغْبَرُ الْمُضَارِبُ إِلَى السَّوَادِ .

الْدَّحْمَسُ : الْأَسْوَدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .  
الْدَّرِيْحِيُّ : يَبَالِغُ بِهِ فِي الْحُمْرَةِ ، فَيُقَالُ : أَحْسَرُ الدَّرِيْحِيُّ ، أَيِّ أَرْجُوَانٌ .  
الْأَصْبَغُ : الْمَبَيْضُ طَرْفُ الذَّنْبِ ، يُقَالُ طَائِرُ أَصْبَغٍ وَعَنْزُ صَبَغَاءٍ .

المُصَسَّت : مَا لَا يَخَالِطُ لَوْنَهُ لَوْنٌ آخَرُ ، يَقَالُ : ثُوبٌ مُصَسَّتٌ أَيْ  
 بِلَوْنٍ وَاحِدٍ لَا شَيْءٌ فِيهِ .  
 الصَّمَعْرِيَّ : الْخَالِصُ الْحَسْرَةُ .  
 الصَّمَعْرِيَّ : يَالَّغُ بِهِ فِي الْحَسْرَةِ ، يَقَالُ أَحْمَرٌ صَمَعْرِيٌّ أَيْ قَانِيٌّ .  
 الْمَفْرَحِيَّ : الْأَيْضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .  
 الْغَدَافُ : الْأَسْوَدُ ، يَقَالُ شِعْرٌ غَدَافٌ وَجَنَاحٌ غَدَافٌ : أَسْوَدٌ ، وَيَقَالُ  
 لِلْغَرَابِ الْأَسْوَدُ غَدَافٌ ، وَأَغْدَفُ الْلَّيلَ : إِذَا أَظْلَمَ .  
 الْغَضَبُ : الشَّدِيدُ الْحَرَةُ .  
 الْغَيْبُ : شَدِيدُ الْسَّوَادِ مِنْ الْخَيْلِ .  
 الْفَكَدَمُ : الْأَحْمَرُ الْمُشَبِّعُ حَسْرَةً ، أَوْ مَا لَمْ تَكُنْ حَسْرَتُهُ شَدِيدَةً .  
 الْقَرَّاصُ : الْقَانِيٌّ ، يَقَالُ أَحْمَرٌ قَرَّاصٌ : قَانِيٌّ .  
 الْقَهْنَبَلْسُ : الْأَيْضُ تَعْلُوَهُ كَدْرَةً .  
 الْكَرْكُ : الْأَحْمَرُ ، وَأَكْثَرُ مَا يُوَصَّفُ بِهِ الشَّيْبُ ، وَاسْتَعْمَلَ فِي الْخَوْخَ ،  
 قَالُوا : خَوْخٌ كَرْكٌ : فِيهِ حَمْرَةٌ .  
 الْثَّلَاثِيُّ : الْكَثِيرُ الْخِيلَانُ الْحَسْرُ فِي الْوِجْهِ ، وَالْثَّلَاثُ النَّقْطُ فِي  
 الْخَوْصِ .  
 الْمَادِيُّ : الْأَيْضُ قَالُوا : عُسلٌ مَادِيٌّ أَيْ أَيْضُ ، وَدَرْعٌ مَادِيَّةٌ :  
 يَضَاءُ .  
 الْأَمْرَخُ : الْمَنْقَطُ بِيَاضٍ وَحَسْرَةً ، قَالُوا : ثُورٌ أَمْرَخٌ أَيْ بِهِ نَقْطَ  
 يَضَاءٌ وَحَسْرَةٌ .  
 الْمَارِيَّةُ : الْبَيْضَاءُ الْبَرَاقَةُ ( لَؤْلَؤَيَّةُ الْلَّوْنِ ) يَقَالُ : امْرَأَةٌ أَوْ قَطَّاءٌ  
 مَارِيَّةٌ : أَيْ يَضَاءٌ بَرَاقَةٌ .  
 الْيَلَقُ : الْأَيْضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَيَقَالُ : أَيْضُ يَلَقُ : مَتَنَاهٌ فِي الْبَيْضَ .  
 وَامَّا أَنْ تَجْرِي مَجْرِي اسْمِ الْعَيْنِ ، فَلَا يَقْعُدُ وَصْفًا لِغَيْرِهِ ، وَهُوَ الَّذِي  
 يَقُولُ فِيهِ اسْحَابُ الْمُجَمَّاتِ : هُوَ اسْمٌ لَا صَفَةٌ ، وَأَمْثَالُهُ :

البركان والبرنكان : الكاء الأسود •

الشَّرْسَاء — السحابة البيضاء •

الصَّبَرِ : السحابة البيضاء •

العلجمون : الظبي الأدم •

الموهوج : الظبية في كثيجها خطنان سوداوان •

الغَسَرِ : ثوب أسود يلبس الخدمة •

القضيم : الجلد الأبيض يكتب فيه •

( ثانية ) أسماء تدل على ذي لون أو لونين وهي مأخوذة من اسم عين ، كاسم الموضع الذي يقع عليه أحد اللونين • وأمثلته :

الاصدر : الايض لبة الصدر من الغنم والخيل •

المطراف : ايض الطرفين : الرأس والذنب ، أو أسودهما ، وسائر لونه يخالف ذلك •

الاعنق : الكلب في عنقه بياض •

المغضَّد : ثوب له علم في موضع العضد •

أو اسم ما يشبه اللون في صبغه أو هيئته • وأمثلته :

الآزر : يقال فرس آزر اذا كان لون فخديه أبيض ولون مقاديه اسود أو أبي لون كان ، فكان بياضه ازار والمؤزرة : نعجة كأنها أزرت بسود •

المحجل : يقال فرس محجل اذا ابيض قوائمه ، وجازوا البياض الى نصف الوظيف ( ما فوق الرسن الى الساق ) كان بياضه حجل ( والحجل الخلخال ) •

المتبئن : الاصفر في لون التبن :

المدثار : الفرس فيه نكت فوق البرش ( تشبه الدفاتير ) •

المرجَّل — يقال برد مرجل : فيه صور الرجال •

المرحَّل — برد مرحل : فيه صور الرجال .  
 المسوَّل — يقال فرس مسوول : اذا جاوز بياض تحجيمه العضدين  
 والخددين كأنه لبس السراويل .  
 المسهم — يقال : برد مسهم ، اذا كان فيه وشي كالسهام .  
 الشجَّر : ما نقش بهيئة الشجر من الدياج .  
 المضلَّع : ثوب فيه خطوط تشبه الاضلاع .  
 الطبل : ثوب عليه صورة الطبل ، يقال بربروا في أردية الطبل .  
 المطير : ما نقش فيه صورة الطيور .  
 المعَمَّ : الايض الرأس ، يقال فرس معَمَّ اي ايض الرأس دون  
 العنق ودون سائر جسده ، كأن بياضه عامة ، وهى ما يلف على الرأس .  
 المعَيَّن : ثوب في وشيء ترابي صغار كعيون الوحوش .  
 المفَصَّص : يقال ثوب مقصص اي مخطط بهيئة القفص .  
 المفَوَّف : الثوب الذي فيه خيوط بيض كالفوف ، والقوف : نقط  
 بياض في أفقار الاحداث .  
 المفتر : ما كان بياض تحجيمه في يديه الى المرفقين ، كأنه لبس  
 القفاز .  
 المترَجَّل : ثوب فيه صور المراجل اي القدور .  
 المكعب : المoshi على هيئة الكعب .  
 المسغَّر : ما لونه كلون المغرة .  
 المنطَقة : ما علم عليها بحمرة في موضع النطاق .  
 الوشحاء : العنز التي يكون بياضها المخالف لسائر لونها ، كالوشاح  
 لها .  
 وما جاء على وزن مفعَّل من هذا الضرب يصح لواضع المصطلحات  
 أن يقيس عليه فيقول — مثلاً : مسوَّر أو مسمَّك أو مسيَّف ، لما نقش  
 عليه صور أسرورة او اسمالك او سيف .

ومن قبيل الاسماء المأخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع  
الذى ينتهي اليه اللون نحو :

١ - **المجيء** : يقال فرس مجتب اذا ارتفع البياض منه الى الجبب  
( جمع : جبة ، وهو موصل ما بين الساق والفخذ ) .

٢ - **المجوف** : الذى يصعد البلىق فيه حتى يبلغ الجواف ( البطن ) .

٣ - **مرفقه** : وصف للشالة التي يبلغ بياض يديها الى مرقيهما .

ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم الصبغ الذى يعطى اللون ، نحو :

١ - **المجسّد** : الاحمر ، يقال ثوب مجدّد : أي احمر ، وأصله  
المصوّغ بالجساد وهو الزعفران أو العصفر .

٢ - **المضرّاج** : الاحمر ، قيل : مأخوذ من الاضريج وهو صبغ  
احمر .

٣ - **المصر** - يطلق على ما فيه حمرة خفيفة من الثياب ، وقال  
بعض علماء اللغة : **المصرّ** : المصوّغ بال مصر ، وهو الطين الاحمر ، ومن  
فسروا المصر بما فيه صفرة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاده .

٤ - **المهرود** : ما فيه صفرة خفيفة في الثياب ، وقال بعض علماء  
اللغة المهرود : الثوب الذى يصبح بعرق يقال لها **الهُرُد** .

ويدخل في هذا الباب الاسم الذى يؤخذ من اسم البلد الذى يصنع  
فيه ذو اللون . ومثاله :

**مهرأة** : صفراء ، يقال عبامة مهرأة أي صفراء ، وكان سادات العرب  
يلبسون العائمة الصفر ، قال بعض علماء اللغة : **مهرأة** ، نسبة الى هرأة  
لأن هذه العائمة كانت تجلب منها .

#### اسماء ايجاد الالوان

ذكرنا أن اسماء الالوان يشتق منها مصادر وافعال للدلالة على  
ايجادها نحو بيض وحمّر وسود ، وللعرب بعد هذا الفاصل للدلالة على  
ايجاد الالوان ، وأمثلتها :

٤- البرقة : النقش بالوان شتى ، و تبرقش الرجل : تزين بالوان  
شتى مختلفة ، و تبرقش النبت اذا اختلفت الوانه .  
الدخلة : تخليط الوان في لون .

الدم : طلاء الشيء بأي لون كان ، دمته بالدمام (الطلاء) فهو مدموم  
ودميم .

الرّقم : تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم .  
الترقيم : الترقيم .  
الزّبرقة : تصفير الثوب .  
الزّهقة : تبييض الثوب .  
الترويق : النقش والتزيين .  
التضريح : صبغ الشيء بحمرة .  
النقش : تلوين الشيء بلونين .  
الوشي : الرقم والنقش .

هذا ما أردنا عرضه من أسماء الألوان ، وأسماء ما يراعى في استعماله  
لون يقوم به ، وقد رأيت فيما عرضناه من أسماء الألوان ما يذكر علماء  
اللغة في تفسيره لونين أو الوانا ، ولو اوضح المصطلحات ان يقصر الفظ  
المشترك على أحد معانيه، كما قالوا : الجون : الاحمر والابيض والاسود  
فله ان يخصه بأي لون شاء .

ورأيت فيما عرضناه من الأسماء ما يختلف علماء اللغة في تعين  
اللون المراد منه ، ولو اوضح المصطلحات فيما اذا اختلفوا ولم يظهر وجه  
لترجمة رأي على غيره ، أن يأخذ بالرأي الذي يناسب الاصطلاح ، كما  
اختلفوا في «المصر» هذا يقول ما فيه حمرة خفيفة ، وهذا يقول ما فيه  
صفرة خفيفة ، فله ان يخص مصر بما يشاء من ذى حمرة خفيفة ، أو  
ذى صفرة خفيفة .

ويشاهدها أن يختلف اللغويون في درجة اللون الذي وضع له الاسم ، كما اختلفوا في « القدم » هذا يقول المطبع حمرة ، وهذا يقول ما حمرته غير شديدة ، فلو اوضح المصطلحات ان يخص كلة القدم بذى الحمرة الشديدة أو ذى الحمرة الخفيفة .

ورأيت فيما عرضناه عليك أسماء تخصها المعجمات بنوع من الاشياء كالثياب او الحيوان او النبات ، وهذا النوع من الاسماء يصح لواضع المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة من نحو مشابهة او اطلاق أو تقيد .

وملخص البحث أن اللغة العربية ، تسع بغزاره مفرداتها ، ومساعدة أصول صرفها ، كل ما يحتاج اليه من المصطلحات المائدة الى الالوان ، وقد رأيتها كيف تدل على الالوان بالالفاظ الكثيرة التصرف ، ورأيتها كيف فتحت ابوابا يمكن الدخول منها الى وضع مصطلحات حاجات العلوم والمدنية ، دون أن نضطر الى ترقيعها بكلمات من لغات غير عربية .

\* \* \*

# طرق وضع المصطلحات الطبية

د. نور مصطفى هاشم في البذار العربية

شرف الامة في رقي لغتها ، ورقي لغتها في مساراتها للعلوم والفنون ،  
واساعها لان تخوض في بحث كل علم أو فن ، وتشرح مسائله وان  
بلغت في كثرتها وغموضها أقصى غاية .

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها ، قد وجدت من  
بيان اللغة العربية معينا لا ينضب ، فلم تلبث أن لبست من ألفاظ هذه  
اللغة وأساليبها حلا ضافية .

ومن بين العلوم التي وجدت في اللغة العربية بعيرتها في علم الطب ،  
فتقبّلته وتقبّلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون .  
وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله إلى العرب مادة غزيرة ، واستطاع  
أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته ، ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه  
بـلسان عربي مبين .

اتقل هذا العلم إلى العرب وهم يعتزون بلغتهم ويحرصون على أن  
تكون لغة العلم ، كما كانت لغة السياسة والادب والاجتاع ، فالفاتت  
علماء الطب إلى الالفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم او  
تتصل به من نحو اسماء العلل <sup>(١)</sup> واسبابها ، وأعراضها واطوارها  
وآثارها <sup>(٢)</sup> . واسماء الاعضاء والاجزاء منها ظاهرة كانت او باطنة ،  
واسماء ما يركب منها الادوية من نحو النباتات والمعادن والاحجار ، واسماء

---

بحث قدمه المؤلف الى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٣٩  
بصفته مندوب المجمع اللفوي .

(١) معظم اسماء العلل جاء على وزن فعال . نحو ( صداع ) او وزن  
فعل نحو ( يهق )

(٢) تزيد من آثارها ما يعقبها من نحو « الندبة » لائر الجرح بعد  
برئه و نحو المهج لحسن الوجه بعد علة

الادوات التي يستعان بها على المداواة<sup>(١)</sup> .

التفتوا الى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة ، ولعلي لا أكون مخطئا اذا قلت : ان علم الطب قد وجد في اللغة العربية مددأ اكثرا منا وجده غيره من العلوم المنقوله اليها . . . ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد اصولا في اللغة تسخ لهم بوضع مصطلحات لمعان طيبة لم يتقدم للعرب ان وضعوا لها اسماء . مثل اصول الاستفقاء والمجاز والنقل ، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم وصارت كتب الطب تصدر في عبارات عربية فصحى . فاذا لقينا نظرة على كتب الطب المؤلفة فيما سلف بأقلام عربية فصيحة وجدناها قائمة على كلمات مستعملة فيما وضعها له العرب من المعاني الطيبة ، وكلمات اشتقها اولئك الاطباء لمعان يتحقق فيها معنى الفعل الذي اشتق منه ، كما سوا العرض دليلا ، نظرا الى مطالعة الطبيب اياه ، ومعرفته ماهية المرض منه .

وكلمات تقلوها من معانيها المعروفة عند العرب الى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة ، كما استعملوا الرسوب في كل جوهر اغاظ قواما من المائة وان لم يرب . قال ابن سينا في كتاب القانون : ان اصطلاح الاطباء في استعمال لفظة الرسوب والثقل قد زال عن المجرى المتعارف ، لأنهم يقولون : رسوب وثقل ، لا لما يرب فقط بل لشكل جوهر اغاظ قواما من المائة متىزها وان حلقا .

وكلما صاغوها على مثل الاضافة كما قالوا : حسى الدق ، وهي الحسي المعروفة « أنطيقوس » .

او على مثل تركيب الصفة والموصوف كما قالوا : الشريان الصاعد ، والشريان النازل ، او على مثل النسب الذي يقصد به التشبيه ، كما

(١) نحو « المتجر » لما يصب به الدواء في الفم ، و « المسعد » لما يصب به الدواء في الانف ، و « الدسلم » لما يسد به الجرح من نحو الفتبة .

سموا أحد أنواع النبض الموجي لانه يشبه الامواج اذ يتلو بعضها بعضا على الاستقامة مع اختلاف بينها في السرعة والبطء .  
وقد نبه ابو علي بن سينا في كتاب القانون على وجوه تسمية الامراض فقال : قد تلحقها التسمية من وجوه :

اما من الاعضاء الحاملة<sup>(١)</sup> لها ، كذات الجنب ، وذات الرئة ، واما من اعراضها ، كالصرع ، واما من اسبابها ، كقولهم : مرض سوداوي ، واما من التشبيه كقولهم : داء الاسد<sup>(٢)</sup> ، وداء الفيل<sup>(٣)</sup> ، واما منسوبا الى اول من يذكر انه عرض له كقولهم : فرحة طيلانية منسوبة الى رجل يقال له طيلانس ، واما منسوبا الى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم الفروح البخلية ، واما منسوبا الى من كان مشهورا بالانجاح في معالجتها ، كالفرحة السيروتية ، واما من جواهرها وذواتها ، كاللحس والورم .  
وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لادوات طبية ، كأسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها ابو القاسم خلف بن عباس الزهراوي<sup>(٤)</sup> في كتابه المسمى « التصريف »<sup>(٥)</sup> فانه رسم في هذا الكتاب صور الالات ، وذكر

---

(١) اشتقت العرب من بعض الاعضاء اسماء للعل التي تشبهها وهي : القلاب لداء يصيب القلب ، والكباراد لداء يصيب الكبد ، والنكاف لداء يصيب النكفين وهمما غدتان يكتنفان الحلقوم من اصل اللحي ، والقوام لداء يصيب العشاة في قوانها .

(٢) الجذام لانه وجہ المبتلى به ليشبه وجہ الاسد في كراهة منظره .

(٣) زيادة في القدم والساقي وسمى داء الفيل لان رجل المريض به تشبه رجل الفيل ، ومن هذا القبيل اسم السرطان فانه في الاصل اسم لدابة نهرية وسمى به الداء المعروف ، لانه اذا كبر ظهر عليه عروق حمر وخضر تشبه ارجل الدابة التي تسمى السرطان .

(٤) ذكره ابن حزم في رساله اودعها مؤلفات الاندلسيين وقال ، قد ادركته : وابن حزم توفي سنة ٣٩٩ هـ .

(٥) طبع بالعربية واللاتينية في اكسفورد ، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية .

ومن أسبابأخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى ، أن كثيرا من رجال هذا العلم ، كانوا قد درسوا اللغة العربية الى أن صاروا من أئتها ، أو صاروا من كبار أدبائها ، تبعدون الحديث عن هؤلاء الرجال والتتبّع على رسوخهم في علم الطب واللغة ، في كتب طبقات الأطباء ، وطبقات اللغويين والادباء ، مثل الرئيس أبي على الحسين بن سينا ، برع في الطب ، وأتقن الادب ، وبلغ في اللغة مرتبة عليا ، وله في الطب مؤلفات كثيرة ، منها كتاب « القانون » وله مؤلف في اللغة يسمى « لسان العرب » .

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر (١)، فقد كان، كما  
قالوا، بسكان من اللغة مكين، وموارد من الطب عذب معين، وكان  
يحفظ شعر ذي الرمة، مع الاشراف على جميع أقوال أهل الطب (٢).  
ومثل محمد بن احمد بن رشد (٣)، فقد جمع الى الطب والفلسفة  
التفضلع في علوم العربية، وله في الطب مؤلفات منها كتاب الكليات،  
وله في العربية الكتاب المسمى «الضروزى» (٤).

ونرى طائفة من بلعوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ، ولا يبلغ مرتبة الاستنباط في الشريعة الا من كان له في علوم اللغة قدم راسخة ، قد يربعوا في علم الطب ، ومن هؤلاء الامام أبو عبد الله محمد بن عمر المازري <sup>(٤)</sup> ، كان يعد في طبقة المجتهدين ، ودرس علم الطب وألف

(١) توفي سنة ٥٩٦هـ . (٢) نعم العلیب المقری . (٣) توفي سنة ٥٩٥هـ

٤) توفي سنة ٥٣٦هـ.

فيه ، وقالوا في ترجمته : « كان يفرز إليه في الطب كما يفرز إليه في القوى <sup>(١)</sup> »

ولا عجب أن يقبل الفقهاء على علم الطب ، فانهم يرونه من العلوم التي رفع الشرع الإسلامي منزلتها ، حتى انهم بنوا كثيراً من الأحكام الشرعية على رعايته ، واستعانوا في بيان اسرار الاوامر والنواهي بشيء من مسائله ، ومثال هذا أن النبي صلوات الله عليه ، قال : « اذا ولن الكلب في اداء أحدكم فليغسله سبعاً احدها بنتراب » والعلامة محمد بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد اول من نبه ، فيما بلغنا ، على أن هذا الامر مراعي فيه وجة طبية ، هي ما يخالط لعاب الكلب من مواد ضارة تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب ، واصابته بهذا الداء قد تكون خفية ، فلا تظهر لكل ناظر <sup>(٢)</sup> .

فلولا ان علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة ، ما ظفر هذا العلم بتلك المصطلحات التي ترتبط باللغة ارتباطاً محكماً .  
ويدلكم على أن أولئك الاطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج علم الطب في لسان عربي فصيح ، تحريرهم العربية الفصحى في ألفاظ مؤلفاتهم ، نجد في ترجمة الطبيب اللغوى مهذب الدين عبد الرحيم بن على ، أنه كان اذا تفرغ من افتقاد المرضى من أعيان الدولة وغيرهم ، يأتي الى داره ، ويأتيه طلاب علم الطب قوماً بعد قوم ، وكان الى جانبه مع ما يحتاج اليه من الكتب الطبية ، كتب اللغة : الصحاح للجوهري ، والمجلس لابن فارس ، وكتاب النبات لابي حنيفة الدينورى ، فكان اذا جاءت في الدرس كلمة لغوية محتاج الى كشفها وتحقيقها نظرها من تلك الكتب .

ومن يطالع شيئاً من مؤلفات أولئك الاطباء ، ويسعن النظر فيما يستعملون من اسماء الامراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب ،

(١) كتاب الديباج لابن فردون .

(٢) بداية المجتهد للحفيد الفيلسوف ابن رشد .

يعرف ان اولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة ، وبذلك امكنتهم  
أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنبا لجنب .

ينبئنا بهذا اتنا نجد جنبا عظيما من الالفاظ العربية غير الكثيرة  
الاستعمال مبثوثة في هذا العلم ، ومنقومة في سلك مصطلحاته ، ككلمة  
«الحصن» للجرب اليابس ، وكلمة «الشرى» لبشرور صغار حكاكة ،  
وكلمة «الحرصان» للحمة دقيقة لاصقة بحجاب البطن ، وكلمة  
«الصاخة» لورم يكون في العظم من صدمة أو كدمة <sup>(١)</sup> و«القطرب»  
ل النوع من الماليخوليا <sup>(٢)</sup> .

وقف علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد ، وتناوله الغريسوون  
من مؤلفات علمائنا وأوسعوه بحثا ، وقطعوا فيه أشواطا بعيدة المدى ،  
وصارت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تفي بما تجدد  
فيه من آراء ومستكشفات .

ظل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة ، وبقيت لغتنا واقفة دونه  
بسراحل ، وما أقبل أبناء العربية على دراسته ، اضطروا الى ان يدرسوا  
بلغات أجنبية ، واصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير  
عربي .

وادا وجد فيما سلف لغويون أطباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب  
تحت ظلال اللغة ومقاييسها ، فان علم الطب الحديث واسع المباحث ،  
كثير الفنون ، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه  
كثير من اللغويين من قبل الا بجهود كبير وعناية متناهية .

ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة الى انشاء مجمع لغوي  
عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم ، كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم  
كفا لكتف .

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة ، ووجد في

(١) التأثير فيه بنحو حديدة .

(٢) الماليخوليا : المزاج السوداوي .

يسورة أن ينقل العلوم ، وبينها علم الطب على اختلاف فنونه ، وكثرة مصطلحاته ، إلى العربية الفصحى . تجد في المعاجم الفاذاً كثيرة تتصل بهذا العلم ، وهذه اللفاظ أما أن تكون نصاً في المعنى الطبيعي نحو « مثير » يعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو اطلقناه على الحجرة أو الغرفة المعدة في المستشفى للولادة ، كان استعمالاً للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه .

واذكر بهذه المناسبة أنني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الصائغ الجزرى ينهي في وصية له طيبة عن أن يلتزم الإنسان في غذائه طعاماً خاصاً ، فيقول :

إياك تلزاً كل شيء واحد فتقود طبعك للأذى بزمام  
ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي المرازمة ، فقد شرحتها  
المعاجم بأن لا يداوم الإنسان في عيشه على طعام خاص .  
ويتحقق بمثل هذه اللفاظ المطابقة لمعناها ، أن تذكر المعاجم في بيان  
مفهوم اسم المرض مثلاً ، سبب المرض ، كما قالت : « السواد » داء  
يأخذ الإنسان من أكل التمر يجد منه وجعاً في كبدته ، فنرى أن ذكر  
السبب لا يجعل الاسم خاصاً بما ينشأ عن هذا السبب فإذا ظهر من  
طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه واعتراضه قد يحصل في الكبد من  
سبب آخر غير أكل التمر ، صح أن نطلق عليه لفظ « السواد » وإن لم  
يحدث عن أكل التمر ، ولا نعد هذا الاطلاق من نوع التصرف باخراجها  
عن موضوعاتها اللغوية .

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معانٍ طيبة  
متعددة ، كما قالوا : « الذرب » فساد الجرح وفساد المعدة ، والمرض  
الذي لا يبرأ .

والمجمع يتوجب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها اتفاق  
مشترك ، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد .

وقد تذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد ، مثلا ، أسماء متعددة توردها على أنها متراوفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : سبار ، ومبمار ، ومحراف ، وقالوا لذلك المرض : السل والسعاف ، ولواضعي المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من أنواع ذلك المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة من مصطلحات العلوم .

وقد تثير المعاجم إلى اختلاف اللغويين في معنى الاسم ، كما قال صاحب القاموس : السلعة : خراج في العنق أو غدة في العنق ، أو زيادة في البدن كالغدة تتحرك اذا حركت .

وقد جرى المجمع على ان يأخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد حاجة العلم .

ووُجِدَ المجمع في مؤلفات الاطباء فيما سلف مصطلحات محكمة الوضع ، وخطته أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجها تدخل به في حدود العربية .

ووُجِدَ في علم العربية مقاييس تساعد على ان يصوغ للمعنى التي حدثت أو تحدث أسماء عربية ، فلو اتُخذ في المستو صف مثلا ، محل خاص ينزع فيه المريض ثوبه ووُجِدَ العرب قالوا : ثرب فلان المريض يُثربه : نزع ثوبه ، صَحَ أن يُسَمَى ذلك المُحَل « مثربا » .

ولم يقتصر المجمع على الاصول المعروفة ب أنها مقيسة نحو الاشتراق من المصادر او الافعال ، ونحو المجاز والنقل ، بل نظر في طريق آخر سلكه العرب في وضع كثير من المفردات ، وهو الاشتراق من أسماء الاعيان كما قال العرب : جلده ، ورأسه وبطنه ، وصصخه ، أي أصاب جلده ورأسه ، وبطنه ، وصصخه ، وقالوا : رمحه ، وسهمه ، وسافه ، أي أصابه بالرمح والسهم ، والسيف ، ومنه ابرته العقرب أي أصابته بابرتها ، وقالوا : لبني وعلمه ولحمه ، وشحمه ، أي أطعنه : اللبن

والعسل واللحم والشحم<sup>(١)</sup> وقالوا : جدر ، وبأر ، أي صنع الجدار والبئر . وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من أسماء الاعيان في مصطلحات العلوم عند الحاجة ، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم . ومن الطرق التي تسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع المصطلحات العقلية ، طريقة المصدر الصناعي ، وهو المصدر الحاصل من الحق ياء النسب لاسماء الفاعلين والمفعولين ، وغيرهما ، نحو العالمية والمعلومية ، والجاذبية والمجذوبية ، وقد استعمله علماؤنا من مناطقة وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويستار هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث صدوره عن الفاعل ، أو وقوعه على المفعول ، بخلاف المصدر الصريح ، فإنه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

ويستار هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر : هو أنه يدل على المبالغة متى كان النسوب اليه من صيغ المبالغة ، فالعلامة أبلع من العلم ، وقد رأينا الاطباء السابقين يقولون : المصحاحية والمراسبية ، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي ، فالمصحاحية تدل على الصحة التامة لانها نسبة الى مصحاح وهو كثير الصحة ، والمراسبية تدل على المرض الشديد او الكثير لانه نسبة الى مراض وهو شديد المرض او كثيرة .

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة اخرى هي اذا تتوصل به الى وضع اسماء لمعان يشير اليها اسم العين ، فاذا اردنا ان تتحدث عن كون الشيء انسانا ، أو حيوانا او نباتا ، أو حبرا ، مثلا ، قلنا : الانسانية والحيوانية والنباتية والحجرية .

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر أو الفعل او الوصف ، فوضع المجمع قواعد لتمكيل المادة الناقصة ،

(١) نص ابن مالك في كتاب التسهيل على ان هذه الانواع الثلاثة مطردة فيصح القياس عليها .

مستمدًا هذه القواعد من أقوال علماء العربية ، فإذا وجدنا المعجمات تقول مثلاً : المؤنث : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا أن نسمى علة اقطاع شهوة الطعام « أثنتاين » وإذا وجدنا المعجمات تقول : سني هذا الشيء ، أي شهي إلى الطعام ، صح لنا أن نزيد فيها فعيل ، ونسمى الدواء الذي يقوى شاهية الطعام . سينينا : وإذا وجدنا المعجم تقول : القامح الكاره للماء لاي علة ، صح لنا أن نسمى علة انصراف النفس عن شرب الماء : « قاصحا » .

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب والمجمع يحافظ على هذا القصد ، فيؤثر المفرد على المركب إلا أن يكون في المركب مزية تدعوه إلى اختياره ، فلو أراد المجمع أن يضع لفظاً للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسبه يعدل عن كلمة « المشرقة » إلى لفظ آخر مركب ، فإن المشرقة موضع القعود في الشمس للتتنفس بدهنهما ، وهذا المعنى متحقق فيما يقال له الحمام الشمسي ، ورأيت ابن سينا في « القانون » يعبر بالتضحي إلى الشمس عن التعرض للشمس بقصد التداوى .

واللفاظ العربية تختلف من حيث أنس السمع بها ، واساغة الذوق لها ، والمجمع يلاحظ هذا فيما يضعه من المصطلحات ، فإذا وجد في المعجمات : مثلاً - توحش فلان أي أخلى معدته من الطعام لشرب الدواء ، آثر عليها كلمة تحامي للدواء ، لأن الذوق يسبغها أكثر من كلمة توحش .

ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمقاييس التي يسكننا أن تصيد بها من الأسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفه الرافض لكل مصطلح علمي أجنبي ، بل أبقى باب التعرير أمامه مفتوحاً ، حتى إذا دعته ضرورة إلى قبول اسم غير عربي ، والحاقة بالمصطلحات العربية الصميمية أجب داعي الضرورة ، وله بالعرب في القديم أسوة ، اذ قالوا :

الثرياق <sup>(١)</sup> ، والقولنج <sup>(٢)</sup> ، والنقرس <sup>(٣)</sup> والكيموس <sup>(٤)</sup> والكلمات الاربع يونانية ، وقالوا : « البرسام » لذلك المرض الصدرى ، والكلمة فارسية .

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات ، فابن سينا مثلا يستعمل البرسام والشوشة ، وذات الجنب على أنها اسماء مترادفة ، وغيره يجعل كل واحد من هذه الاسماء ، اسماء لمرض مختص به <sup>(٥)</sup> .

وانما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم ، لأن المصطلحات في ذلك العهد لا تصدر عن مجمع او مؤتمر ينعقد لها .

والقصد من انشاء المجمع اللغوي توحيد المصطلحات العلمية ، ودليل هذا أن المجمع لم يؤلف من أعضاء مصريين فقط ، بل ألف من أعضاء يمثلون البلاد العربية من نحو المغرب والشام وال العراق .

وصنفوا ما كنت اقول ان الطموح الى عزة ليس بعدها عزة ، يقضي علينا بأن نعيid علم الطب وسائر العلوم والفنون الى لغتنا العربية ، وان هذه اللغة تسع بما آتاهها الله من غزارة العلم وحكمة المقاييس كل ما تدركه الابصار والعقول .

ولم يبق علينا الا ان نرجع الى معجمات ومصطلحات علمائنا ، ومقاييس لغتنا ، وتعاون على ان تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة .

---

(١) دواء مركب من اجزاء كثيرة ويطلق على ماله نفع عظيم سريع .

(٢) مرض معيوي (٣) مرض في مفاصل الكعبين او اصابع الرجلين

(٤) الفداء بعد ان تهضمه العصارة المعدية

(٥) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاج الذي بين الكبد والمعدة ، و « الشوشة » بالورم العارض في أضلاع الخلف و « ذات الجنب » بالورم العارض للفتاء المستبطن للاضلاع والحجاج ، انظر كتاب مصطلحات العلوم .

\* \* \*

# حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليهما

أصدر بهي الدين برگات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قراراً  
 بتاليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة  
 مؤلفة من الدكتور طه حسين والأساتذة احمد أمين وعلى الجارم ومحمد  
 أبي بكر ابراهيم المفتش بالوزارة ، وابراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب  
 وقد قدمت اللجنة تقريراً يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم  
 ملاحظاته عليها .

## اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والرد عليها

### باب الاعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديرية والاعراب  
 المحلي ، فان مثل ( الفتى ) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من  
 ظهورها التعدد ، ومثل ( القاضي ) تقدر فيه حركتا الرفع والجر ويقال :  
 منع من ظهورها الثقل ومثل ( غلامي ) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال  
 منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الاشارة الى  
 سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط الكلمة  
 او في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلي : فمثل ( هذا هدى ) —  
 هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل ( ياهذا ) — هذا : مبني  
 على ضم مقدر منه سكون البناء الاصلي في محل نصب ، وكذلك  
 ( ياسبيوه ) مبني على ضم مقدر من ظهوره حركة البناء الاصلي

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء . واللjenة ترى أن يستغني عن الاعراب التقديرية وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويتوفر على التلبيذ والمعلم والعلم هذا العناء .

### العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب اصلية وبعضها فرعية . فتنوب الحروف عن الحركات ، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة ، ويعرف (الزيдан) مرفوعاً بالالف نيابة عن الفعلة ، و (مسلمات) منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللjenة هذا التيسير ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلها في موضعه أصلاً ، وتقسم الاسم المعرف إلى الأقسام الآتية :

- ١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الأسماء .
- ٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الأسماء الخمسة .
- ٣ - اسم تظهر فيه حركة ضم وفتح ، وهو الممنوع من التنوين .
- ٤ - اسم تظهر فيه حركة ضم وكسر ، وهو الجمجم بالف وفاء .
- ٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة (المنقوص) .
- ٦ - اسم تظهر فيه الف ونون او ياء ونون ، وهو المشتى .
- ٧ - اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون ، وهو المجموع بهما .

ويستغني بهذا عن الاعراب التقديرية وعن القول بنيابة علامة عن أخرى .

### القاب الاعراب والبناء :

جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا .

حركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وحرّكات البناء - الضم - والفتح - والكسر - والسكون .  
وعلى هذا (محمد) مرفوع ، و (قبل) مضسوم ، و (محمد)  
متصوب و (الآن) مفتوح .

وهذه التفرقة دعتهم إليها الدقة بل الإفراط في الدقة والبالغة في  
الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يتلزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب  
نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي  
البناء ، وأن يكتفى بألقاب البناء .

### الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسين ، ومن تكميلة تذكر حين يحتاج  
إليها وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى  
هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو .

### تسمية الجزأين الأساسيين :

كان أمام اللجنة أن تسميهما بالأسماء الآتية :

أولاً : مسند إليه ومسند كما اصطلاح علماء البلاغة ، وكما عبر  
بعض علماء النحو قديماً منذ سيبويه .

ثانياً : الموضوع والمحسول . كما اصطلاح علماء المنطق .  
ثالثاً : الأساس والبناء .

رابعاً : المحدث عنه والحديث .

والأخيران : اصطلاح جديد قد يكون أوضح في معناه .  
وقد عرضت اللجنة هذه الأسماء ثم فضلت اصطلاح المنطقة ،  
وهو : الموضوع والمحسول ، لأنه أوجز ، ولأنه لا يكلفنا اصطلاحاً  
جديداً .

## أحكام اعرابها :

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد ان او احدى اخواتها ، والمحول هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة .

(ا) ويكون اسما فيضم ، الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها ففتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ج) ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ، ويكتفى في اعرابه ببيان انه محول .

## الترتيب بين الموضوع والمحول :

الجملة العربية مرنة في الترتيب طبيعة ، فلا تلزم احد الركين موضعا واحدا ، وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة ، وانما يغلب ان يتآخر الموضوع فيما يأتي :

(ا) اذا كان المحول فعلا .

(ب) اذا كان الموضوع نكرة .

## المطابقة بين الموضوع والمحول :

اولا - في النوع اذا كان الموضوع مؤثرا كان في المحول عالمة التأثير .

ثانيا - في العدد اذا كان المحول متآخرا لحقته عالمة العدد التي توافق الموضوع ، وادا كان متقدما لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال .

وعالمة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للذكور ، والتون للإناث . وفي المثنى : الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة وتأخذ اللjenة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر !!

وبهذا النحو من تقسيم الجملة الى موضوع ومحمول واعتبار اشارات العدد علامات لا ضائر ، يسرت اللجنة الاعراب ونائب الفاعل ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول ، وخففت عن المعلمين والتعلمين برد باب ضن الى الفعل المتعدي .

#### متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحو هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كمتعلق ( زيد عندك او في الدار ) ، ويقدر وته ( كان او استقر ) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :

الثاني متعلق خاص - ولا يفهم الكلام اذا حذف مثل ( أنا واثق بك ) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وان المحمول في مثل ( زيد عندك او في الدار ) هو الظرف ، اما النوع الثاني فهو كما قرر النحو : المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ، ويجيء اعرابها فيما بعد .

#### الضمير :

من اصول اللجنة ان تلغى الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل ( زيد قام ) : الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحو ، وهو كمثل ( قام زيد ) ، ومثل ( الرجال قاموا ) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل ( أقوم ) و ( نقوم ) مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز - منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة

لا ضيرا واتبع فيه مذهب المازني ٠ وغير الدال على العدد مثل ( قشت )  
أو ( قست ) ( وقتمن ) : الضمير موضوع والفعل قبله ممحول ٠ وإذا  
ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل ( قمت أنا ) و ( أنا  
قمت ) ٠

#### التكلمة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحول فهو تكلمة ، وحكم  
التكلمة أنها مفتوحة أبداً ، الا اذا كانت مضافاً إليها او مسبوقة بحرف  
اضافة ٠

#### اغراض التكلمة :

وتجيء التكلمة لبيان الزمان او المكان ، وبيان العلة ، ولتأكيد  
ال فعل او بيان نوعه ، وبيان المفعول او بيان الحالة او النوع ٠  
وبذلك جمعنا كثيراً من الابواب كالمفاعيل والحال والتميز تحت  
اسم واحد ، وهو التكلمة دون ان نضيع غرضاً ٠

#### الاساليب :

في العربية انواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في اعرابها وفي  
تخریجها على قواعدهم : مثل التعجب فله صيغتان هما : ( ما اجمل  
زيداً ) و ( اجمل بزيد ) ٠ والمعروف خلاف النحاة في اعرابها وعناه  
المعلمين وال المتعلمين في شرحها وفهمها ٠ وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه  
على انها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها ٠ اما اعرابها فسهل  
( ما احسن ) صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ،  
و ( أحسن ) صيغة تعجب أيضاً ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة ،  
ومثل هذا : التحذير والاغراء كما في ( النار ) او ( اياث النار ) او  
( النار النار ) : هو اسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسماں مفتوحة  
ايضاً ، وانا توجه العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال  
لا بتحليل الصيغ وفلسفه تخریجها ، وقد جمعت امثال تلك العبارات  
لتدرس على هذا الوجه ٠

## ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

اطلعت على تقرير اللجنة التي الفتتها وزارة المعارف للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة فصررت في أثناء قراءته على عبارات يخالفها شيء من الفحوض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد بل آراء أرادت اللجنة أن تستبدلها بأصول اتفق عليها النحاة ولم يكن بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الأصول المتفق عليها .  
ومن المعقول أن تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، أو ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتواءزه الحجة ، وليس من المعقول أن يلقن الناشيء رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر حتى إذا قوى في العلم ، رأى رأى الباصرة كيف يسقط هذا الرأى أمام الشاهد والدليل . وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ، أم لم تمس تلك الأصول من قريب أو بعيد فشأننا قد هذه الاقتراحات اجابة لرغبة وزارة المعارف بدءا ما رأيناها فيها من وهن أو حيدة عن الأصول الثابتة بس坎ها .

### الاقتراحات

تعرضت اللجنة للاعراب التقديرية والاعراب المحلي وبعد أن ساقت أمثلة من المعتل والمضاف والمبني ، وذكرت ما يقوله النحاة في اعرابها ، قالت : واللجنة ترى أن يستعنى عن الاعراب التقديرية وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويتوفر على التلميذ والمعلم حل كل هذا العناء .

قرر النحاة الاعراب التقديرية والاعراب المحلي ذلك أن تتبع كلام

العرب دلهم على ان الكلمة اذا وقعت مسندًا اليها مثلاً ، كان حالها في الاعراب الرفع ، فاذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الاعراب لعلة خاصة في ذلك النقط ، كعدم قبول الحرف الاخير لحركة الضم - سلکوا به في الاعراب مسلك امثاله من الكلم المسند اليه وعدوه من قبيل المرفوعات ، وقالوا : ان الضم مقدر أي منوي وملحوظ .

وهذا حال الجملة الواقعه موقع المفرد المعروف بنوع من الاعراب كالجملة الواقعه موقع الخبر المعروف بالرفع اذ يرون ان مقتضى الرفع الظاهر في المفرد ، وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعطون المقتضى اثره الذي هو الرفع غير ان هذا الاثر يكون ملاحظاً لا ظاهراً وذلك معنى قولهم ان الجملة في محل رفع .

ولم يكن اجراء افراد المسند اليه في الاعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد الى تقرير الاعراب التقديرى او المحلي ، بل دعاهم اليه داع آخر هو ما يرد بعد المقصور والمقصوص والمضاف والمبني من نحو النعت والمعطف والتوكيد ، فان توابع هذه الانواع تجري في اعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح .

فإذا وقع المقصور او المضاف او المبني او الجملة موقعها يقتضي وجهاً خاصاً من الاعراب كالفاعلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم ، افلا يكفي هذا دليلاً على ان الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الالفاظ التي لا يظهر فيها اثر الاعراب ، واذا اقتضى حال الباقي الا يتعرض في تعليميه للاعراب التقديرى والاعراب المحلي فان عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الاعراب ، لا تحل الا بساعاتها ، فليس في الاستغناء عنهما توفير لعنتهما على العلم كما تقول الجنة

خلافت اللجنة النحاة في أن يكون للاعراب علامات اصلية وعلامات فرعية تتواء عنها ، وقالت « لا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النهاية بل يجعل كلا في موضعه اصلا » ثم قالت الاسم العربي الى سبعة أقسام ، وأشارت الى اعراب الاسماء الخمسة فقالت : « اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهي الاسماء الخمسة » وأشارت الى اعراب المثنى والجمع فقالت « اسم تظهر فيه الف ونون ، او ياء ونون وهو المثنى واسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون وهو المجموع بعدها » .

يقول النحاة : الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ويكون بالرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجر والكسر ، ذلك أن الحركة أخف من الحرف ثم هي ابین في الدلالة على المعنى المقصود بالاعراب ، لظهور زیادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها ، بخلاف الحرف كألف المثنى و واو الجماعة ، فان لها دخلا في الدلالة على مفهوم الكلمة اذ سقوطها يختل المفهوم ، والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه الى غيره أقوى من علامة تشعر به مع دلالتها على شيء آخر .

ثم ان الرفع بالضم والنصب بالفتح والجر بالكسر ، هي اعراب اکثر الالفاظ الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالفسبة شيء ما يعرب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث السالم ، ولم يخرج عن الجر بالكسر سوى المنوع من الصرف .

ولكون الاعراب بالحروف والنصب بالكسر والجر بالفتح على خلاف الاصل ، ترى العرب يرجون الى الاصل المشار اليه في كثير من الاحوال كالمجرور بالفتح « مالا ينصرف » يرجعون به الى الاصل في حال الاضافة وحال اتصاله بآداة التعريف ، والاسماء الخمسة يرجعون بها الى الاصل اذا جررت عن الاضافة او اضيفت الى ياء المتكلم ، وكلا

وكلتا يرجعون بما الى الاصل اذا أضيفا الى اسمه ظاهر .  
 وفي بعض ما خرج عن الاصل لغات تجري على الاصل كالاسماء  
 الخمسة ولو في حال اضافتها الى غير ياء المتكلم ، ورجعوا بما لا ينصرف  
 الاصل لداعي ضرورة او تناسب ، وورد في هذا كثير من اشعارهم ،  
 وحکى قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .  
 وفي بعض ما خرج عن الاصل اقوال تجيز اعادته الى الاصل ، كما  
 اجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الاصل .  
 ومجمل القول ان الوجوه التي دعت علماء العربية الى تقسيم علامات  
 الاعراب الى اصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها ، ومن هنا نشأ بحثهم  
 عن أسباب عدول العرب في بعض انواع الكلم عن تلك الاصول الى  
 غيرها .

وفي اعراب الاسماء الخمسة مذاهب اختارت اللجنة منها انها معربة  
 بالحركات الظاهرة ، والواو والالف والياء حروف مد « اشباع » وهو  
 مذهب المازني ، واذا ذهب المازني الى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى  
 الاشباع الذي يعد من الاحوال الشادة في الكلام العربي . فلان  
 الحركات عنده هي العلامات الاصول : فلا يعدل في الاعراب الى  
 الحروف الا حيث يتعدى تخرجه على الاصول ، اما اللجنة فانها ترى  
 الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دعاها الى العدول عن  
 اصول لا شذوذ فيها ، الى اصول يصحبها شذوذ .

### القاب الاعراب والبناء

ذكرت اللجنة أن النحاة جعلوا لحركات الاعراب القابا هي الرفع  
 والنصب والجر والجزم ولحركات البناء القابا هي الفضم والفتح والكسر  
 والسكون ، ثم قالت : « ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل  
 القاب نوع في غيره ، وترى اللجنة ان يكون لكل حركة لقب واحد في  
 الاعراب والبناء وان يكتفى بالقاب البناء » .

للرفع والنصب والجر والجزم في اصطلاح النحوين وجهان تستعمل  
الثواب لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ثاب  
عنها ، فالضمة بمقتضى هذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهكذا  
سائرها تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والضمة والواو وغيرها  
من العلامات دالة عليه وكل من الاصطلاحين يجري عليه الاعراب في  
اتظام ، أما اللجنة فقد احدثت لنفسها اصطلاحا هو استعمال الضم  
والفتح والكسر الثواب للاعراب والبناء مع الغاء الثواب الرفع والنصب  
والجر ، فلم تنتظم عباراتها في الحديث عن حال الاعراب ، ذلك ان الاسم  
المغرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر  
وانما يقال في اعرابه مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو  
المفرد واما المثنى والجمع كالفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون ، فانه  
لا يقال فيه مرفوع لأن اللجنة افت الرفع ، ولا يقال مضموم ، لأنها لما  
قسمت علامات الاعراب بنت تقسيمها على حسب ما يظهر في آخر  
الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد ، ومنها  
ما تظهر فيه الف ونون وهو المثنى او واو ونون وهو الجمع . قالت  
هذا وصرحت بأن كلاما من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرت ان  
يقال : انما نائبان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجنة في وجه ضم  
التابع المغرب بالحركات اذا كان متبعه معربا بالحروف نحو جاء الزيدون  
كلهم فان الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجنة ليس بمرفوع  
ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكّد  
وهو غير مضموم ، أما النحاة فأعرابهم للمثال منتظم ، فان التابع والمتبع  
يشتركان في الرفع على كلام الوجهين من اصطلاحهم ، فالرفع على الوجه  
الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم  
والضم والواو يدلان عليه .

## تسمية الجزأين الاساسيين للجملة

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزأين الاساسيين للجملة ، وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء ، ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو الموضوع والمحول ، لانه اوجز ولاه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا » .

نظر النحاة الى ما يسميه المناطقة موضوعا فوجدوا محموله اما اسما او جملة اسمية او فعلية ، واما فعلا او وصفا متقدما عليه ، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في احكام شتى فرأوا ان اختلافهما في الاحكام يناسب ان يكون لكل منها باب يجمع مباحثه واسم يمتاز به فسموا الاول مبتدأ والثاني فاعلا . ووضعوا لكل مهما بابا خاصا .  
واذا كان للجزء الاول اسم واحد عند المناطقة هو الموضوع ، واسم واحد عند البيانيين هو المسند اليه ، فلان انواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في ذينك العلين اختلافا يقتضي تقسيما مثل التقسيم الواقع في علم النحو .

### أحكام اعرابها

قالت اللجنة « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد ان او احدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بان الالف في المثنى والواو في الجمع كل منها اصل في الاعراب ، وخالفت النحاة في قولهم : انضم اصل والالف والواو نائبان عنه ، فكان على اللجنة اذ حكمت على الموضوع بالضم الدائم ان تستثنى المثنى والجمع لانهما لا يظهر في آخرهما ضم ولا شيء ينوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحمول ذاكرا له ثلاثة اقسام فقالت : فيكون اسما فيضم الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها ، ويكون ظرفما

فيفتح ، ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ويكتفي  
في اعرابه ببيان انه محمول » ٠

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف ٠  
في المثنى والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم او يظهر  
في آخره الف ونون او واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحمول  
الواقع فعلا او جملة ببيان انه محمول مبني على الغائتها للاعراب المحلي ،  
وقد ارتكب ارتكب ان الجملة الواقعه موقع المفرد لاستغنى عن الاعراب المحلي  
اذ عليه يقوم اعراب تابعها ، نحو ( زيد ابوه كريم وعالم اخوه ) ولم  
يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الاسلوب ، اما اكتفاءها  
في اعراب المحمول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول ، فمبني  
على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام ، وجعل الجار  
وال مجرور نفس المحمول ، وستتبه على مكان هذا المذهب من الضعف ،  
والحق أن الجار والمجرور الواقعين بمكان الخبر متى صرف النظر عن  
متعلقهما اخذ حكم الخبر ، وكانا ب محل رفع ، ووردت التوازع بعدهما  
على رعاية هذا محل ، كان تقول ( زيد في الدار او مسافر ) ٠

#### المطابقة بين المحمول والموضع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو  
للذكور ، والنون لللوات ، وفي المثنى الالف لهما ، وفي المفرد التاء  
للواحدة ، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات  
لا ضمائر » ٠

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون قاموا ، والنون في  
نحو المندات قمن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي  
المستند اليها بالفعل ، ويقول المازني : « هي علامات وفي الافعال ضمائر  
مستكنة هي المستند اليها الفعل » أما اللجنة فتراءها علامات كما يراها

المازني ، ولكنها ترى الافعال خالية من ضائق على ما تصرح به بعد  
من الغائها للضائق المستترة ٠

فرأى اللجنة في اعراب الافعال التي تلحقها الواو والنون والالف  
لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيها قد يتزلزل امام  
هذا يثبت امامه مذهب المازني ٠

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى :  
« فسجدوا » من آية « واذا فلنا للملائكة اسجدوا الاَدْمَ فسجدوا » وعن  
الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم أجد الاخلاء اتي لغير جميل من خليلي مهملا  
وعن الموضوع في مثل ( هويني ) من قول الشاعر :

هويني وهويت الغائيات الى ان شبت فانصرفت عنهن آمالني  
لا يستقيم لها أن تقول الموضوع في الآية لفظ الملائكة وفي البيت  
الاول لفظ الاخلاء وفي البيت الثاني الغائيات ، كما قالت الموضوع في  
نحو الزيدون قاموا والهندات قسن والزيدان قاما ، هذا الاسم الظاهر ،  
لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغائيات ظاهرة  
في آخره كسرة ، والموضوع على ما تقول اللجنة ، مضموم دائما ٠  
ولا يشكل علينا اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول  
المسند اليه هو الضمير المستتر الواو والنون من قبيل العلامات المشيرة  
الى العدد ٠

### متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة  
وتقسيمهم له الى متعلق عام ومتصل خاص ، ثم قالت « وترى اللجنة  
أن المتعلق العام لا يقدر وان المحمول في مثل زيد عندك وفي الدار هو  
الظرف » ٠

لاحظ النهاة ان الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها الا على معنى أن هذا المحمول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قائم فإذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجملة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ اذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد ، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، وثق النهاة بأن العرب لابد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حلها على المبتدأ ، ومحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرآن الى مكانه ، والتركيب ينساق بسامعه الى معنى ان زيدا موجود وكائن امام المخاطب فقالوا ان المحمول هو هذا النقط الملاحظ في نظم الكلام والظرف قيد له .

ولاحظ النهاة ايضا ان حروف الاضافة وضعت لترتبط بين الاساء والافعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجملة الا اذا تعلق بفعل او ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فإذا جاءتهم جملة تشتمل على حرف الاضافة وليس هناك فعل او ما يشبهه نحو زيد في الدار ، ذكر واقاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من العقل او نحوه فوتوثقوا من ان في الجملة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظا في نظم الجملة واول ما ينساق اليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكائن فإذا قال النهاة أن لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار متعلقا منويا هو من معنى الكون العام فقد جروا في اعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونبهوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية الا بملحوظته .

هذا وقد جرى بعض النهاة على ظاهر حال الجملة وقالوا كما قالت

اللجنة : أن الظرف والجار وال مجرور هو الخبر ولا حاجة الى تضيير متعلق ، غير أن هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل الى الظرف والجار وال مجرور وصار ملاحظا معه ولم يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تذكر الضمير المستتر في زيد قام لا تسمح ان يكون في الظرف والجار وال مجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فأن فؤادي عندك الدهر اجمع » وهذه الطائفة من التحويين يقولون : ان اجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف ، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم اجمع ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكدا مضموم .

### الضمير

قالت اللجنة « من اصول اللجنة ان تلغى الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل زيد قام الفعل هو المحسوب ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعدد النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا وجوبا ، ووجه ما يقوله النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل افعالا لم يذكر معها اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز يصلح لأن يكون فاعلا « موضعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند القاء الجملة ، ولم يذكره استغنا عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فنحو « كتب » من قوله أمرت زيدا بالكتابة فكتب ، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لأن يكون فاعلا له ، وكل فعل فاعل ، فالنحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد ، والقرينة تقدم الامر له بالكتابة ، وإذا أرادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أنسد إليه الفعل دلوا عليه بلفظ الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس بمعقول ان تقول اللجنة أن لفظ كتب في المثال مسند الى زيد المقدم .

وهو مفتوح على أنه مفعول به تكيله ، فإنه سبق لها أن قالت :  
« والموضع مضوم دائمًا » ٠

ومما يساعد النحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز ، أنهم وجدوا بعض العرب قد اتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه إلا على ضمير ملاحظ في الفعل نحو قول جرير :

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه

ما لم يكن وأب له قد نالا

فإن قوله « وأب له » لا يستقيم عطفه إلا على الضمير المستكן في قوله لم « يكن » ومن هذا قول عمر ابن أبي ربيعة :

قلت اذ أقبلت وزهر تهادى كنماج الفلا تعسفن رملا

فإن قوله ( زهر ) معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله :  
« أقبلت » ٠

وقد اتفق على علية العربية فيما نعلم على أن نحو « رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد » أسلوب عربي فصيح ٠

وقلت اللجنة « ومثل أقوم ، ونقوم مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا الفعل محمول ، والهمزة او التنوذ اشارة الى الموضع ألغت عنه ، وكفى بذلك في اعرابه » ٠

يقول النحاة في الافعال المشار إليها في هذه العبارة : الفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وتقول اللجنة « والموضع أشارت اليه الهمزة والتنون فألغت عنه » وقد ظنت اللجنة أنها يسرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو ، ولا افلتها فعلت ، اذ معنى الاشارة الى الموضع لا يقل عن قول النحاة : ان الموضع مستتر أي ملاحظ في نفس المتكلم : والنحاة يفسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل . فيقولون تقديره أنت

أو ثعن ، ولا ندرى ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذى أشارت اليه الهمزة او التون ، ولعلها تضطر فتذكر هذه الضمائر التى يذكرها النحاة ، واذا استطاع التلميذ ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير الى الموضوع ، لم يعسر عليه ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وضير مشار اليه بحرف ، ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذى يشير الى الموضوع في فعل الامر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف .

وقالت اللجنة « الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني .

وغير الدال على العدد مثل « قمت او قمت » الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل « قمت انا وانا قمت » .

نبهنا فيما سلف على الفرق بين رأى اللجنة ومذهب المازني في نحو « الزيدان يقونان ، والزيدون يقونون ، والنسوة يقسن » وقول اللجنة هنا : واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له ، عبارة غير واضحة لأن موضوع بحثها الاعراب ، ومقتضى موضوع البحث ان تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو ، وهذا ظاهر في مثل « قمت انا » اما نحو « انا قمت » فالضمير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المعدود من التوابع ، وانما هو مبتدأ اخبر عنه بجملة ، وحصل توكيد النسبة من تكرر الاسناد ، لأن فعل القيام اسند الى الضمير المتصل على وجه الفاعلية ، واسند الى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية .

فإذا كانت اللجنة تريد ان تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأثير التأكيد عن المؤكدة فلتكن عباراتها اوضح مما كتبت ، حتى يكون للناقد رأى في هذه المخالفة .

### النكلمة

اختارت اللجنة ان تسمى كل ما عدا الموضوع ، والمحصول «نكلمة» ثم قسمت النكلمة بالنظر الى اغراضها الى تكلمة لبيان الزمان او المكان «المفعول فيه» وبيان العلة «المفعول المطلق» وبيان الفعل «المفعول به» او بيان «الحال» او بيان النوع «التمييز» ثم قالت اللجنة وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل ، والحال والتمييز تحت اسم واحد هو النكلمة دون ان نضيع غرضا ٠

اذا كان الناشيء يلقي اغراض النكلمة وكان اعراب النكلمة يستدعي ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء سوى انها استبدلت المصطلحات التحويية ككلمات ليست بأوجز منها ، ففي نحو جاء زيد راكبا يقول النحاة راكبا حال ٠ وتقول اللجنة راكبا تكلمة لبيان الحالة ، وفي نحو عندي عشرون كتابا يقول النحاة كتابا تسيز ، وتقول اللجنة كتابا تكلمة لبيان النوع ، فالذى نرى ان المصطلحات التحويية تشعر بالاغراض مع الابجاز ، فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى ٠

### الاساليب

قالت اللجنة : ان النحاة تبعوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ، وفي تحريرها على قواعد هم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها اساليب يبين معناها ، واستعمالها ، ويفقس عليها ، أما اعرابها فسهل « ما احسن » صيغة تعجب ، والاسم بعدها التعجب منه مفتوح « واحسن » صيغة تعجب والاسم بعدها مكسر مع حرف الاضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتعلق بها احكام خاصة ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا فائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اهمال لاعرابها اذ اقل ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمحصول ، واعراب

جملة التعجب على الوجه الذى ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحسول ، وإذا كان النحاة قد تبعوا كثيراً في اعرابها ، وتخرّيجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجهاً من الوجوه التي تبعوا فيها ، وتقصر عليه في اعراب الجملة ، وإذا بدا للجنة ان النحاة لم يصيروا في تخرّيج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التي خرّجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فلتورد على وجه الاجتهاد تخرّيجاً غير تخرّيجهم ، ووجهاً من الاعراب ايسر من وجوههم وقالت اللجنة « ومثل هذا التحذير والاغراء » كما في النار او ايالك والنار او النار النار ، وهو اسلوب الاسم منه مفتوح ، والاسنان مفتوحان ايضاً ، وانما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفه تخرّيجها »

اذا قيل للתלמיד في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » ، وأخاك في نحو « اخاك اخاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيها ، الى ان هذه الكلمات تكملات من تكملات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة « الموضوع والمحمول » فماذا يكون جواب المعلم له « ا يقول له ، هذه صيغة لا محسول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بـك الى معرفتها

ثم ان درس اسلوب التحذير والاغراء يستدعي بيان معنى الصيغة ، واذ استبان معناها كان من اسهل ما يلقنه التلميذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل « موضوع ومحمول » جرت العرب على حذفهما لقيام ما يدل عليهما .

ولا اظن اللجنة تريده من مثل هذا الاختصار البالغ في الاعراب صرف المعربيين عن حديث تقدير مفرد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التلميذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة هذا ما اردت تقديمها لوزارة المعارف ، والله الامر من قبل ومن بعد

# الإِمْتَاعُ

بِمَا يَتَوَقَّفُ تَائِيَّتُهُ عَلَى السَّمَاعِ

الحمد لله العلي الاعلى \* والصلوة والسلام على مرشد الامم الى  
الطريقة المثلثى \* والرضا عن آله الابرار \* وصحبه الاخيار \* أما بعد  
فهند رساله في الالفاظ المؤنثة سماها جمعتها مرتبة على حروف المعجم  
لتكون تذكرة لي ولمن شاء ان يذكر بها من الكتاب والادباء بعدي \*

وقد اخذت فيها على القلم ان يستشهد على كل كلمة بنص امام من  
انمه اللغة \* وستجده فيها ما ينبهك على ان الشیخ ابن الحاجب وغيره  
قد اوردوا كلمات فيما يجب تائیته والتحقيق انها مما يجوز فيها التذکر  
والتأیث \* والیک ما تقضیت اثره وووقدت عليه يدی من هذه الاسماء \*

## حُرْفُ الْهَمْزَةِ

(الابنط) هو باطن المنكب ، وتكسر الباء ، قد يؤنث . قاموس  
وقال ابن جنی : يذكر ويؤنث وتذکیره أجود . قال أبو حاتم سألت  
بعض فصحاء العرب عن تأیث الابط فانکره أشد الانکار فقلت انه  
حکى لنا أن بعض العرب قال : وقع السوط حتى برقت ابطه فقال :  
ليس هذا من العربية انما هو حتى وضـ ابطه . المخصص .

(الابنکام) اکبر الاصابع وقد تذکر . قاموس . وقال ابن جنی :  
الابهام يؤنث وتذکیره لغة لبني اسد .

(الاذن) الاذن بالضم وبضمتين معروفة مؤنثة . قاموس . وفي  
لسان العرب : وأذن كل شيء مقبضه كاذن الكوز والدلو على التشبيه  
وكله مؤنث .

---

بحث نشره المؤلف في رساله صغیرة مطبوعة .

(الارتباً) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأثيثه وعده صاحب المكمل فيما يؤثر . وظاهر عبارة المبرد في الكامل انه يؤثر اذا قصد به اثنى ويدرك اذا أريد به ذكر ، قال : ان العقاب يقع على الذكر والاثني وانما ميز باسم الاشارة كالارب .

(أَرْوَى) هي جمع أو اسم لآروية وهي الاشتى من الوعول ، عدتها صاحب المكمل فيسا يؤنث • وفي اللسان • والأروي مؤنث •

(الأَزَبَ) السرعة والنشاط مؤنث ، يقال مثلاً فلان وله أزيد منكرة  
اذا هر مرا سريعا من النشاط . لسان العرب .

(الإزار) الملحقه ويؤنث • قاموس • والازار الملحقه يذكر ويؤنث

عن اللحياني ، لسان العرب . وقال ابن سيده : وقول أبي ذؤيب « وقد علقت دم القتيل ازارها » يجوز أن يكون على لغة من اث الازار .

(الاست<sup>٢</sup>) عدد ابن الحاج فيما يجب تأنيثه : وأورده صاحب

المكمل في شرح المفصل في قبيل المؤنث السماعي  
(الاصبع) أشار صاحب القاموس الى وجهي التأنيث والتذكير

يقوله: وقد تذكر . وقال أبو فارس : الاجود في أصبع الانسان  
الثانية . وقال الصاغاني : يذكر ويؤثر والغالب الثانية .

(الاشتغال) المتق والمراد به، ورؤى قاموس.

(**الاضْجَى**) جمع اضحاء وهي الذيحة يذكر ويؤثر + ومن ذكر  
ذهب بها الى اليوم + لسان العرب ، وأدب الكاتب لابن قتيبة +

( الافعى ) ذكرها ابن الحاجب فيما يحب تأنيشه وكذلك أوردها صالح المكيل في حساب ما يؤمن به .

(الألف) الألف من العدد مذكر ولو أنث باعتبار الدرهم لجائز  
ناموس . وقال ابن جني الألف من العدد مذكر فان أنث فانها يذهب  
بها الى الدرهم

(الآل) هو السراب أو خاص بما في أول النهار ويؤنث . قاموس .  
وقال ابن جنی : الآل الذي يشبه السراب مذكر وتأنیشه لغة

### حرف الباء

(بَشَرٌ) أورده صاحب المكمل فيما يؤنث ويذكر ومعناه انه يقع على  
الاشی والذكر ولكن يقال هي بشر وهو بشر كما في لسان العرب  
(البطن) خلاف الظهر مذكر . قاموس . ومثله في لسان العرب  
ثم قال : وحکی ابو عبیدة أن تأنیشه لغة

(البلد) بلد يذكر ويؤنث . مصباح . قال سیبویه هذه الدار نعمت  
البلد فأنث حيث كان الدار : لسان العرب .

(البنصر) البنصر مؤنثة . قاموس . ومثله في اللسان

(البَرِّ) هي اشی . قاموس . ومثله في اللسان

### حرف التاء

(تس) يذكر ويؤنث . المكمل في شرح المفصل

### حرف الشاء

(الثدي) أشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث بقوله ويؤنث .  
وقال النووي في شرح مسلم . الثدي مذكر وقد يؤنث في لغة . وفي  
المحکم . الثدي معروف يذكر ويؤنث .

(ثعلب) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنیشه

### حرف العجم

(الجحيم) عده ابن قتيبة وابن الحاجب فيما يؤنث . وقال ابن جنی .  
الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر أسمائها مؤنث .

(الجزَّور) يقع على الذکر والاشی ، وهو يؤنث لأن اللفظة مؤنثة ،  
تقول هذه الجزور وان أردت ذکرا . لسان العرب .

(الجِعَارُ ) جبل يشد به المستقى وسطه اذا نزل في البئر لثلا يقع

فيها . عده صاحب المكمل في شرح المفصل مما يؤثر .  
(الجناح) عده صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤثر : وقال  
صاحب اللسان . جمع الجناح أجنحة وأجنح ، حكم الأخيرة ابن جني  
وقال كسروا الجناح وهو مذكر على أفعال وهو من تكسير المؤثر لأنهم  
ذهبوا بالتأنيث الى الريشة

(الجن) عده صاحب المكمل في جملة مما يؤثر . وفي اللسان قوله  
« لا ينفع التقرير منه الا بهرا اذا عرته جنه وابطرا »  
قد يجوز ان يكون جنون مرحه وقد يكون الجن هنا هذا النوع  
المستتر عن العيون أي كان الجن تستحثه . ويفوته قوله : عرته . لأن  
جن المرح لا يؤثر انما هو كجنونه  
(جهنم) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتأنيث .  
لسان العرب .

(الجام) عده صاحب المكمل فيما يؤثر وقال صاحب اللسان .  
ابن بري : الجام جمع جامة وتصغيره جويمة وهي مؤنثة أعني الجام .  
(جيال) الفسح قال ابن بري جيال غير مصروف التأنيث والتعريف .  
لسان العرب .

### حروف الحاء

(الحانوت) يذكر ويؤثر التبريزى في شرح معلقة طرفة . وقال ابن  
جني والزجاج هى مؤنثة فان ذكرت فانما يعني بها البيت .

(الحدثان) قال الاذھرى : ربما اشت العرب الحدثان يذهبون  
به الى الحوادث . وقال القراء : تقول العرب اهلكتنا الحدثان . لسان  
العرب .

(الحدّور) يقال وقعنـا في حدـور منـكـرة وهي الهـبـوط لـسانـالـعـربـ .  
(الـحـربـ) الـحـربـ أـثـيـ وـحـكـىـ اـبـنـ الـأـعـرـابـيـ فـيـهاـ التـذـكـيرـ وـالـاعـرـفـ

تأنيثها وانما حكاية ابن الاعرابي نادرة • لسان العرب •  
 ( حَلَاقٌ ) بنيت على الكسر لانه حاصل فيها العدل والتأنيث والصفة  
 الغالبة • لسان العرب • ويريد بالعدل انها معدولة عن الحالة  
 ( الحال ) كينة الانسان وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر  
 ويؤنث ، اللحياني يقال حال فلان حسنة وحسن والواحدة حالة يقال  
 هو بحالة سوء فمن ذكر الحال جمعه أحوالاً ومن اثنها جمعه حالات •  
 لسان العرب •

( الحمّام ) قال ابن بري : وقد جاء الحمام مؤنثاً في بيت زعم  
 الجوهرى انه يصف حماماً وهو قوله :  
 فإذا دخلت سمعت فيها رجة لفظ المعاول في بيوت هداد

قال ابن سيده : والحمام الديباس مشتق من الحميم مذكر تذكره  
 العرب • وقال سيبويه : جمعوه بالالف والباء وان كان مذكراً حين لم  
 يكسر جعلوا ذلك عوضاً من التكسير • لسان العرب •

( حَضَاجِرٌ ) هي الضبع أوردها مظہر الدين صاحب المکمل في شرح  
 المفصل في قبيل ما يؤنث ساعاً وقال صاحب اللسان : حضاجر اسم  
 للذكر والاثي من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمها  
 ( حضار ) عده صاحب المکمل فيما يؤنث ساعاً • وقال صاحب  
 اللسان : وحضار مبنية مؤنثة مجروراً بدا اسم كوكب

### حرف الغاء

الخِرْنَق : ولد الارنب يذكر ويؤنث المکمل في شرح المفصل : وفي  
 اللسان انه يقع على الذكر والاثي  
 ( الخليفة ) قال صاحب القاموس : والخليفة السلطان الاعظم  
 ويؤنث :

( الخمر ) قال ابن جني : الخمر أثى وكذلك جميع أسمائها • وذكر

صاحب القاموس وجه التذكير فقال : وقد يذكر . قال شارحه المرتضى :  
الاعرف في الخمر التأنيث وقد يذكر وانكره الاصمعي .  
( الخنصر ) اختصر بفتح الصاد الاصبع الصغرى أو الوسطى  
مؤنث . قاموس .

### حُرْفُ الدَّالِ

( الدَّبُورُ ) أسماء الرياح كلها مؤنثة الا الاعصار . تاج العروس في  
مادة ( دبر )

( الدرع ) الدرع لباس الحديد تذكر ومؤنث .  
حکى اللحيانى درع سابعة ودرع سابع . وتصغير درع دربع يغير هاء  
على غير قياس لأن قياسه بالهاء وهو احد ماشد من هذا الضرب . لسان  
العرب . وقال ابن جنى : درع الحديد اثنى ودرع المرأة مذكر لا غير .  
وهذا ما قاله اللحيانى في درع المرأة . وفي اللسان : ودرع المرأة قيمصها  
وهو أيضا التوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها وكلاهها مذكر  
وقد يؤثثان

( الدلو ) الدلو معروفة واحدة الدلاء التي يستقي بها تذكر ومؤنث .  
لسان العرب . وقال ابن جنى : يجوز تذكير الدلو . وهذا يدل على ان  
الاكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه :

( الدار ) هو المحل يجمع البناء والعرصه وقد تذكر قاموس . وقال  
الجوهرى : الدار مؤنثة وانما قال تعالى ( ولنعم دار المتقين ) فذكر على  
معنى المثوى والموضع كما قال عز وجل ( نعم الشواب وحست مرتقا )  
فاث على المعنى :

### حُرْفُ النَّالِ

( الذراع ) الذراع ما بين طرفي المرفق الى طرف الاصبع الوسطى  
اثنى وقد تذكر . وقال أبي برى الذراع عند سبيويه مؤنثة لا غير .

لسان العرب ٠ وقال ابن جنى الذراع مؤئنة وربما ذكرت  
( ذكاء ) بالضم اسم الشمس معرفة لا ينصرف ولا تدخله الالف  
واللام تقول هذه ذكاء طالعة ٠ لسان العرب ٠

( الذنوب ) هي الدلو او فيها ماء او الملاي او دون الملاي ٠ قاموس  
في تهذيب التبريزى ٠ الذنوب تذكر وتوئنث ٠ المزهر ٠ وقيل ان الذنوب  
تذكر وتوئنث ٠ لسان العرب ٠

( الذود ) القطيع من الابل ٠ قال ابن سيده الذود مؤنث وتصغيره  
بغير هاء على غير قياس ٠ لسان العرب

( الذهب ) الذهب التبر وتوئنث ٠ قاموس ٠ يقال ان التأنيث لغة  
أهل الحجاز ٠ وسائل العرب يقولون هو الذهب : تاج العروس ٠

### حرف الراء

( الريجل ) قال أبو سعف ٠ والرجل من أصل الفخذ إلى القدم  
أثنى ٠ لسان العرب ٠

( الرأيم ) هو بيت الولد أثنى ٠ المخصوص ٠ والرحم رحم الأنثى  
وهي مؤئنة ٠ لسان العرب ٠

( الرأحا ) الرحا مؤئنة ٠ قاموس ٠ ابن سيده الرحي الحجر العظيم  
أنثى والرحي معروفة التي يطعن بها ٠ لسان العرب ٠

( الروح ) الروح النفس يذكر وتوئنث والجمع الأرواح ٠ التهذيب  
قال أبو بكر ابن الانباري الروح والنفس واحد غير ان الروح مذكر  
والنفس مؤئنة عند العرب ٠ لسان العرب ٠ وقال ابن جنى الروح مذكر  
فإن انت فانما يعني به النفس ٠ وأشار صاحب القاموس الى وجہ التأنيث  
بقوله وتوئنث ٠

( الريح ) الريح نسيم الهواء أثنى ٠ مخصوص ٠ الريح نسيم الهواء  
وكذلك نسيم كل شيء وهي مؤئنة ٠ لسان العرب ٠ وقال صاحب

المكمل في تعداد ما يؤونث : الريح وجبيع أسمائها كالجنوب والشمال وغيرهما .

### حرف الزاي

( الزقاق ) الزقاق السكة يذكر ويؤونث قال الاخفش أهل الحجاز يؤثون الطريق والسراط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء وهو سوق البصرة وبنو تسميم يذكرون هذا كله . لسان العرب .

### حرف السين

( سبات ) كفطام هي الحمى ذكرها صاحب المكمل فيما يؤونث .

(السبيل ) السبيل الطريق وما وضح منه يذكر ويؤونث . لسان العرب . وقال ابن الأثير : والسبيل في الأصل الطريق والتأنيث فيها أغلب .

(السراب ) قال اللحياني . السراب يذكر ويؤونث لسان العرب .

(السراويل ) السراويل فارسي معرب يذكر ويؤونث ولم يعرف الأصمعي فيه الا التأنيث . لسان العرب . وعلى تأنيتها اقتصر ابن جنى في رسالته وابن الحاجب في قصيده . وأشار صاحب القاموس الى وجبي التأنيث والتذكير بقوله . وقد تذكر

(السرئي ) سير عامة الليل ويذكر . قاموس وكذلك قال صاحب اللسان . تذكرة العرب وتوئشه قال ولم يعرف اللحياني الا التأنيث .

(السعير ) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وسبق في الكلام على جحيم قول ابن جنى . الجحيم من بين اسماء جهنم مذكرة وسائر أسمائها مؤونث .

( سقر ) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال تعالى ( وما أدرك ما سقر لا تبقى ولا تذر لواحة للبشر عليها تسعة عشر ) الآية .

(السقنقى) مثلث السين هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام الورى ذكره صاحب المكمل فيما يؤونث في اللسان عن ابن سيده انه يذكر ويؤونث .

(السكين) السكين المدية تذكر وتؤونث . قال ابن الاعرابي لم اسمع تأنيث السكين : وقال ثعلب قد سمعه القراء قال الجوهرى . والعالب عليه التذكير لسان العرب .

(السلاح) هو ما يقاتل به يذكر ويؤونث والتذكير اعلى لانه يجمع على أسلحة وهو جمع للمذكر . مصباح . وقال صاحب اللسان . السلاح اسم جامع لآلة الحرب وخص بعضهم به ما كان من الحديدية يؤونث ويذكر والتذكير أعلى لانه يجمع على اسلحة وهو جمع المذكر مثل حمار وأحمرة . ورداء وأردية .

(السلطان) السلطان الوالى وهو فulan يذكر ويؤونث . وقال ابن السكين السلطان مؤشة يقال : قضت به عليه السلطان وقد آمنته السلطان . قال الاذهري وربما ذكر السلطان لأن لفظه مذكر . وقال الفراء السلطان عند العرب الحجة ويذكر ويؤونث فمن ذكر السلطان ذهب به الى معنى الرجل ومن أتته ذهب به الى معنى الحجة . لسان العرب .

(السلم) السلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤونث . لسان العرب .

(السليم) كسر المربقة وقد تذكير . قاموس وفي المحكم . السلم الدرجة والمرقة يذكر ويؤونث .

(السماء) سماء كل شيء اعلاه مذكر . والسماء التي تظل الارض اثني عند العرب لانها جمع سماء . والسماء السحاب والسماء المطر مذكر . ومنهم من يؤونثه وان كان بمعنى المطر كما تذكير السماء وان

كانت مؤثة • لسان العرب • النساء معروفة وقد تذكر • قاموس •  
 (السموم) الريح الحارة مؤثة • لسان العرب •  
 (السن) سن الجارحة مؤثة ثم استعيرت للعمر استدلاً بها على  
 طوله وقصره وبقيت على التأثير • النهاية لابن الأثير • السن واحد  
 الاسنان : ابن سيده السن الضرس أثى • لسان العرب •  
 (الساقي) والساقي مؤثث قال الله تعالى (والتفت الساق بالساقي) •  
 لسان العرب •

(السواك) السواك اسم العود المسواك يذكر ويؤثر وقيل السواك  
 مؤثة العرب وفي الحديث «السواك مطهرة للضم» قال ابو منصور  
 ما سمعت ان السواك يؤثر ، فهو مذكر وقولهم مطهرة كقولهم : الولد  
 مجنة بخلة • لسان العرب • واثار صاحب القاموس الى الوجهين  
 يقوله : والعود مسواك سواك بكرها أى (الميم والئتين) ويدرك •  
 (السوق) ابن سيده : السوق التي يتعامل فيها تذكر ومؤثر •  
 لسان العرب • وقل صاحب المزهر عن الاخفش ان أهل الحجاز يؤثونها  
 وبنو تسم يذكرونها •

(سَه) هي الأست عده صاحب المكمل في جملة ما يؤثر وقال اوس  
 «وان السه السفلى اذا دعيت نصر»

### حرف الشين

(سَعْوب) عدها صاحب المكمل في شرح المفصل فيما يؤثر ساعيا •  
 وفي اللسان : شعبته شعوب أى المنية

(الشَّمَاءل) قال ابن سيده في المخصص • وقد كسرت يعني شمال  
 على الزيادة التي فيها فقالوا شمائل كما قالوا في الرسالة رسائل اذ كانت  
 مؤثة مثلها

(الشمس) قال ابن جني • الشمس الطالعة مؤثة والشمس الذي

في القلادة ذكر • الشمس معروفة مؤونة • قاموس • قال البحياني •  
الشمس ضرب من الحل مذكر • لسان العرب •

### حرف الصاد

(الصَّبَّوب) عده صاحب المكمل فيما يؤثر • وكذلك قال ابن  
جني : الصبوب مؤونة مثل الصعود

(الصَّبَا) أوردها صاحب المكمل وغيره فيما يؤثر واعاد عليها  
صاحب القاموس • الضمير مؤونة •

(الصَّعْمَوْد) الطريق صاعدا مؤونة • لسان العرب • وقال ابن جني •  
الصعود من الأرض مؤونة •

(الصِّلَاح) والصلاح بكسر الصاد مصدر المصالحة والعرب تؤثرها  
والاسم الصالح يذكر ويؤثر • لسان العرب •

(الصَّلَحُ) الصلح بالضم السلم ويؤثر قاموس •  
(صلَيف) هي صنعة العنق يذكر ويؤثر • المكسل في شرح المفصل  
(الصَّاعُ) قال ابن جني • الصاع يذكر ويؤثر • وقال صاحب  
اللسان • والصاع مكيل لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤثر  
فمن انت قال ثلاث اصوات مثل ثلاث أدوار ومن ذكره قال اصوات مثل  
أثواب وقيل جمعه اصوات • وفي القاموس • الصاع الذي يكال به  
ويؤثر •

(الصَّوَاعُ ) قال صاحب اللسان الصواع افأ يشرب فيه مذكرونه  
قال • واما قوله تعالى ( ثم استخرجها من وعاء أخيه ) فان الضمير راجع  
الى السقاية من قوله ( جعل السقاية في رحل أخيه ) وقال الزجاج هو  
يذكر ويؤثر •

### حرف الصاد

(الضَّبَّاعُ ) قال صاحب اللسان الضبع والضبع ضرب من السبع

أثى ثم قال والضبع السنة الشديدة المهلكة المجدبة مؤنث قال عباس  
بن مرداس \*

ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع  
وفي القاموس الضبع بضم الباء وسكونها مؤنثة  
( الفتحى ) قال التبريزى في شرح المعلقات : الضحى مؤنثة تأثى  
صيغة وليس الالف فيها بالف تأثى وانما هو بمنزلة موسى الحذيد  
وفي لسان العرب والضحى مقصورة مؤنثة وذلك حين تشرق الشمس  
قال وتصغيرها بغير هاء لثلا تلتبس بتتصغير ضحوة

( الضرب ) بسكون الراء وفتحها أشهر وهو العسل الایض يذكر  
ويؤنث كما في تاج العروس ولم يذكر فيه ابن جنى سوى التأثى  
( الضرس ) الضرس السن وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لأن  
الاسنان كلها أثاث الا الاصراس والانيات وقال ابن سيده الضرس السن  
يذكر ويؤنث وأنكر الاصمعي تأثى لسان العرب : والضرس بالكسر  
السن مذكر \* قاموس

( الضلع ) قال صاحب القاموس الضلع مؤنثة وقال شارحه المرتضى  
هذا هو المشهور وقيل مذكورة وقيل بالوجهين وهو مختار ابن مالك \*  
وفي اللسان الضلع والضلوع لغتان محنية الجنب مؤنثة

### حِرْفُ الطَّاءِ

( الطاغوت ) ما يبعد من دون الله قال ابن جنى \* الطاغوت يذكر  
ويؤنث ومثله للشعالبي في فقه اللغة \* وفي اللسان : الطاغوت يقع على  
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ثم قال ابن السكينة هو مثل  
الفلك يذكر ويؤنث \*

( الطريق ) مذكر ويؤنث قاموس وقال شارحه المرتضى والذي  
صرح به الصاغانى ان التذكير أكثر \* وفي اللسان الطريق يذكر ويؤنث

فجمعه على التذكير أطرق كرغيف وأرغفة وعلى التأنيث أطرق كيبين وأيمن .

( الطست ) قال ابن جنى : الطس والطسة والطست مؤنثات . وقل الشهاب في شفاء الغليل عن المغرب ان طست مؤنثة . والتحقيق ان التاء في طست ليست أصلية بدليل جمعه على طسas وتصغيرها على طسية ( الطاس ) قال ابن جنى الطاس مؤنثة .

### حرف الطاء

( الظهر ) قال صاحب اللسان : الظهر ساعة الزوال ولذلك قيل صلاة الظهر وقد يحذفون على السعة فيقولون هذه الظهر يريدون صلاة الظهر .

### حرف العين

( العائق ) مذكر وقد انت المخصوص . وقال ابن جنى العائق يذكر ويؤنث . واعشر صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث ( العجز ) قال صاحب اللسان : بعد ان حكى فيه لغات شتى : يذكر ويؤنث وقال اللحيانى . هي مؤنثة فقط . والعجز ما بعد الظهر وجميع تلك اللغات تذكر وتؤنث والجمع اعجاز لا يكسر على غيره . واعشر صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث .

( العرب ) بالضم وبالتحريك خلاف العجم مؤنث قاموس .

( العرس ) طعام الابتناء انت المخصوص . في اللسان : والعرس والعرس مهنة الاملاك والبناء وقيل طعامه خاصة انت تؤنثها العرب وقد تذكر وتصغيرها بغير هاء وهو نادر اذ هو مؤنث على ثلاثة احرف

( العروض ) هو ميزان الشعر واسم للجزء الاخير من النصف الاول سالما او مغيرا مؤنثة . قاموس . وربما ذكرت كما في اللسان . مرتضي ( العسل ) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله : ويؤنث .

( العصا ) العود اثنى • قاموس •

( العَصَر ) وقالوا هذه العصر على سعة الكلام يريدون صلاة العصر  
لسان العرب •

( العضد ) قال صاحب اللسان بعد ان حكى لغاته : كل يذكر ويؤنث  
وقال البحياني : العضد مؤنثة لا غير وفي المخصوص : وهي تذكر ويؤنث  
( العَقِب ) مؤخر القدم اثنى • المخصوص •

( عقرب ) معروف ويؤنث • قاموس • وقال الليث يذكر ويؤنث  
بلغظ واحد والغالب عليه التأنيث • وقال ابن جنی : العقرب اسم للذكر  
والاثنى •

( عنبر ) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :  
ويؤنث وفي المصباح : يقال : هو العنبر وهي العنبر  
( العنق ) وصلة ما بين الرأس والجسد • يذكر ويؤنث •  
لسان العرب •

( العنكبوت ) وقال ابن جنی : العنكبوت يذكر ويؤنث و اشار  
صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : وقد يذكر  
( العَيْر ) والعير بالكسر القالمة مؤنثة • قاموس  
( العَيْنَ ) الباصرة مؤنثة • قاموس • والعين ينبع الماء الذي ينبع  
من الارض ويجري اثنى • تاج العروس

### حروف الفين

( الغول ) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه وقال صاحب اللسان :  
تغيرت الغول تخيلاً وتلونت قال ذو الرمة  
فيوماً يجاريها الهوى غير ماضي و يوماً ترى منها غولاً تقول  
حروف الفاء

( الفأس ) الفأس آلة من آلات الحديد يحضر بها ويقطع ، اثنى •  
لسان العرب •

( الفخذ ) وصل ما بين الساق والورك ، اثنى • لسان العرب •  
 ( الفرس ) يقال للذكر والاثن • قال ابن سيده : واصله التأنيث  
 فلذلك قال سيبويه : ويقول ثلاثة افراس اذا اردت المذكر الزموه التأنيث  
 وصار في كلامهم للبؤنة اكثـر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم •  
 لسان العرب ٥ •

( الفردوس ) قال اهل اللغة الفردوس مذكر وقد يؤنث ومنه قوله تعالى ( الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ) وانا انت لانه عنى به الجنة وهو قليل • تاج العروس •

( الفرسن ) هو البعير كالحافر للفرس مؤنثة • قاموس والفرسن  
 فرسن البعير وهي مؤنثة • لسان العرب •  
 ( الفلك ) قال ابن جنی الفلك يذكر ويؤنث • وقال صاحب القاموس  
 الفلك السفينة ويذكر • وقال صاحب المخصص : الفات واحد وجمع  
 ويذكر •

( الفهر ) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله:  
 ويؤنث خلاف قول الليث : عامة العرب تؤنث الفهر •

### حرف الفاف

( القسـب ) قال ابن جنـي القتب من الامـاء اثـنـيـةـ و قال صـاحـبـ القـامـوسـ  
 القـامـوسـ القـتبـ اـكـافـ الـبـعـيرـ مـذـكـرـ وـقـدـ يـؤـنـثـ •  
 ( قـدـامـ ) قال ابن جـنـيـ : قـدـامـ اـثـنـيـ وـتـصـيـغـرـهـ بـالـهـاءـ وـأـشـارـ صـاحـبـ  
 القـامـوسـ إـلـىـ الـوـجـهـيـنـ بـقـوـلـهـ قـدـامـ ضـدـ وـرـاءـ وـقـدـ يـذـكـرـ •  
 ( الـقـدـمـ ) اـقـتـصـرـ صـاحـبـ القـامـوسـ فـيـهـ عـلـىـ التـأـنـيـثـ وـنـقـلـ شـارـحـهـ  
 المـرـتـضـيـ اـنـهـ اـذـ فـصـدـ بـهـ الـجـارـحـةـ يـجـوـزـ فـيـهـ التـذـكـيرـ وـالـتـأـنـيـثـ •  
 ( الـقـدـومـ ) الـقـدـومـ آـلـهـ لـلـنـجـرـ مـؤـنـثـ • قـامـوسـ •  
 ( الـقـدـرـ ) مـعـرـوـفـةـ اـثـنـيـ ، اوـ يـؤـنـثـ • قـامـوسـ •

(**القَبْيَة**) قال الازهري الفقا مقصور مؤخر العنق ألقها واو ، والعرب تؤنثها والتذكير اعم . وقال ابن سيده : الفقا وراء العنق اثنى وقال اللحياني : الفقا يذكر ويؤنث .

(**القللت**) هي النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي اللسان والمخصوص ورسالة ابن جني : القلت اثنى .

(**القلب**) البئر قبل أن تطوى ، تذكروتؤنث قال ابن جني : القليب تذكير وتأنث وأشار صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤنث .

(**القاع**) هو ما انبسط من الارض قال صاحب اللسان : وبصفر قوية من أنت ومن ذكر قال قوييع .

### حرف الكاف

(**الكأس**) مؤنثة . لسان العرب . الكأس الاتاء يشرب فيه او ما دام الشراب فيه ، مؤنثة : قاموس .

(**الكيد**) اقتصر ابن جني فيها على التأنيث وكذلك قال اللحياني : هي مؤنثة فقط . وذكر صاحب القاموس الوجهين حيث قال : وقد يذكر . ونسب شارحه وجه التذكير الى الفراء وغيره .

(**الكتف**) هي عظم عريض خلف المنكب ، اثنى . لسان العرب .

(**الكحْل**) السنة الشديدة يقال صرحت كحل أي اجدبت ، عده صاحب المكمل فيما يؤنث وقال صاحب اللسان : الكحْل تصرف ولا تصرف على ما يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم .

(**الكريش**) الكريش لكل مجرت في الانسان وغيره بنزلة المعدة للانسان ، تؤنثها العرب . لسان العرب .

(**الكرياع**) مستدق الساق ويؤنث . قاموس . وقال ابن جني هي اثنى وقد يذكر .

(**الكتف**) قال شيخنا : الكف مؤنثة وتذكيرها غلط غير معروف وان

جوڑه بعض تأویلاً . وقال بعض هي لغة قليلة . تاج العروس •  
(الكتمیت) کزیر الذي خالط حضرته قتوء، ویؤنث قاموس •

### حُرْفُ الْلَّام

(اللَّبْوُس) هي الدرع ، عده صاحب المكيل فیسا یؤنث •  
(اللسان) یذكر ویؤنث قال في المصباح : ربما انت على معنى  
الرسالة والقصيدة من الشعر وقال الغراء : اللسان لم یسمع من العرب  
الا مذکرا و قال عمرو بن العلا : اللسان یذكر ویؤنث •  
(لطی) لطی اسم جهنم غير مصروف للعملية والتأنیث ، وفي التنزیل  
العزیز (كلا انها لطی نزاعة للشوى) لسان العرب •

### حُرْفُ الْمِيم

(المسن) متنا الظہیر مكتتفا الصلب ویؤنث • قاموس • وقال ابن  
جني : المتن مذکر وربما انت •  
(المجنَّر) في التهذیب : المحرر قد یؤنث وهي التي يدخن بها الشاب •  
لسان العرب •

(المسك) قال ابن سیده : المسك ضرب من الطیب مذکر وقد انته  
بعضهم على انه جمع واحدته مسکة •  
وقال الجوھری • واما قول جران العود :

لقد عاجلتنی بالسباب وثوبها جدید ومن اردانها المسك تتفح  
فانا انته لانه ذهب به الى ريح المسك • لسان العرب •

(المعی) من اعفاج البطن ، وقد یؤنث • قاموس •  
(الملح) معروف وقد یذكر • قاموس • وقال صاحب اللسان  
الملح ما یطيب به الطعام یؤنث ویذكر والتأنیث فيه اکثر •  
(المَنْجَرِيق) القداف التي ترمي بها الحجارة، أَعْجَبَ مَعْرِب ، قال  
صاحب اللسان هي مؤنة • وأشار صاحب القاموس الى وجہي التأنیث  
والتدکیر بقوله : وقد تذکر •

( المتنون ) قال صاحب اللسان : هو يذكر ويؤنث ، فمَنْ انتَ حَلَّ  
على المتنية ، ومَنْ ذَكَرَ حَلَّ عَلَى الْمَوْتِ ٠

( المتنسي ) ما يحلق به ، من جعله فعلى قال يذكر ويؤنث ٠ وحكى  
الجوهري عن الفراء قال هي فعلى ويؤنث ٠ وقال عبد الله بن سعيد  
الاموي : هو مذكر لا غير وهو مفعل من اوسية راسه قال ابو عبيدة :  
ولم يسع التذكير فيه الا من الاموي ٠ لسان العرب ٠

### حُرْفُ النُّونِ

( النَّفْسُ ) قال ابو بكر بن الباري من اللغويين من سوى النفس  
والروح وقال هاشيء واحد الا ان النفس مؤنث والروح مذكر : وقال  
اللحياني العرب تقول رأيت نفسا واحدة فتؤنث وكذلك رأيت نفسا  
فاذما قالوا رأيت ثلاثة أنفس واربعة انفس ذكرها وكذلك جميع العدد  
وقد يجوز التذكير في الواحد والاثنين والاثنتين في الجميع ٠ لسان  
العرب ٠

( النَّوَى ) قال ابن جني ٠ النوى بعد مؤنث : وقال الجوهري :  
والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير  
والنوى الدار والنوى التحول من مكان الى مكان آخر أو من دار الى  
دار غيرها كل ذلك اثنى ٠ لسان العرب ٠ وفي اللسان : النوى جمع  
نواة التمر وهو يذكر ويؤنث ٠

( النَّابُ ) السن خلف الرباعية مؤنث ٠ قاموس

### حُرْفُ الْوَاءِ

( الورِكُ ) بالفتح والكسر وككتف ما فوق الفخذ مؤنثة ٠ قاموس ٠  
والورك ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد اثنى ٠ لسان العرب ٠

( وراء ) قال ابن جني وراء بمعنى خلف مؤنثة ٠ وأشار صاحب  
القاموس الى الوجهين بقوله : ويؤنث ٠

### حرف الهاء

( المبوط ) : قال ابن جنى المبوط في الارض اتشى .  
( المدى ) ابن سيده : المدى ضد الفضائل وهو الرشاد والدلالة  
اتشى . وقد حكى فيه التذكير وأشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير  
والتأنث بقوله : ويذكر . وقال ابن جنى قال اللحياني المدى مذكر  
قال وقال الكسائي . بعض بنى أسد يؤثره . لسان العرب .

### حرف الياء

( اليد ) اليد مؤنثة وكذلك يد القميص ويد الراحا واليد التي تخذلها  
الرجل عند آخر . المخصص .

( اليسار ) الشمال . مؤنثة . المخصص .

( اليدين ) القسم . مؤنث . القاموس .

هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوباً أو جوازاً باتفاق أو  
على أحد الأقوال ، وسيأتيها « الامتناع » بما يتوقف تأثيره على الساع .

سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

★★★

# الفهرس

٢ - حياة المؤلف ٢٤٦ - الحديث الشريف

٥ - آ - القياس في اللغة العربية ٤٠ - القياس على الشاذ

٧ - المقدمة ٤٦ - القياس على مالا بد من تأويله

٩ - المدخل - فضل اللغة العربية ٤٩ - سبب اختلافهم في القياس  
ومساراتها للعلوم والمدينة

١٠ - اللغة ٥١ - القياس في صيغ الكلم وأشتقاقها

١٠ - اصل نشأة اللغة ٦٨ - الاشتقاق من أسماء الاعيان

١١ - تأثير الفكر في اللغة ٧٢ - قياس التمثيل

١٢ - تأثير اللغة في الفكر ٧٣ - قياس الشبه وقياس العلة

١٣ - هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟ ٧٤ - اقسام علة القياس

١٤ - اللغة العربية لا تموت ٧٦ - اقسام قياس العلة

١٥ - اللغة في عهد الجاهلية ٧٨ - شرط صحة قياس التمثيل

١٧ - تأثير الاسلام في اللغة ٨٠ - مباحث مشتركة بين القياس  
الاصلى والقياس التمثيلي

١٧ - فضل اللغة العربية ٨٠ - القياس في الاتصال

٢٠ - الحاجة الى مجمع لغوي ٨٤ - القياس في الترتيب

٢٢ - تمهيد ٨٦ - القياس في الفصل

٢٥ - الحاجة الى القياس في اللغة ٨٧ - القياس في الحذف

٢٧ - انواع القياس - وماذا ت يريد ٨٩ - القياس في مواقع الاعراب  
بحثه في هذه المقالات؟

٢٠ - القياس الاصلى ٩٢ - القياس في العوامل

١٦٩ - وجهة نظر المجوزين  
 ١٧٠ - مناقشتهم لأدلة المانعين  
 ١٧٧ - تفضيل وترجيح  
 ١٨١ - د - موضوع علم النحو  
 ١٩٤ - وجهات البحث التحوي  
 ٢٠٥ - ه - التضمين

٩٨ - القياس في شرط العمل  
 ١٠١ - القياس في الاعلام  
 ١٠٣ - الكلمات غير القاموسية  
 ١١٣ - ب - حياة اللغة الفريدة  
 ١١٤ - مقدمة  
 ١١٦ - دلالة الالفاظ

١١٨ - تأثير اللغة في الهيأة الاجتماعية  
 ٢٠٨ - و - تيسير وضع مصطلحات  
 الألوان

١٢٨ - فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها  
 ٢٠٩ - أسماء الألوان

١٢١ - حكمة تراكيبها  
 ١٢١ - تعدد وجه دلالتها  
 ١٢٦ - تعدد أساليبها  
 ١٢٩ - طرق اختصارها  
 ١٤٤ - اتساع وضعها

١٤٩ - ابداع العرب في التشبية  
 ١٥٣ - اقتباسهم من غير لفتهم  
 ١٥٥ - ارتفاع اللغة مع المدنية  
 ١٥٩ - اتحاد لغة العامة والغربية

١٦٢ - حياة اللغة العربية

١٦٦ - ح - الاستشهاد بالحديث في اللغة  
 ١٦٦ - ما المراد من الحديث ؟  
 ١٦٧ - هل في الحديث مالا شاهد  
 له في كلام العرب ؟

١٦٨ - الاختلاف في الاحتجاج بالحديث  
 ٢٤٠ - العلامات الاصيلة للأعراب  
 والعلماء الفرعية

١٦٩ - وجة نظر المانعين  
 ٢٤٠ - القاب الاعراب والبناء

٢٢٩ - ح - حول تبسيط قواعد  
 النحو والصرف والرد عليها  
 ٢٣٩ - باب الاعراب

٢٤٠ - العلامات الاصيلة للأعراب  
 والعلماء الفرعية

٢٤٠ - وجة نظر المانعين  
 ٢٧٩ -

٢٤١ - الجملة  
 ٢٤٢ - تسمية الجرائم الاساسين  
 ٢٤٣ - احكام اعرابها  
 ٢٤٤ - احكام اعرابها  
 ٢٤٥ - الشرط بين الموضع والمحمول  
 ٢٤٦ - احكام اعرابها  
 ٢٤٧ - العلامات الاصلية للاعراب  
 ٢٤٨ - العلامات الفرعية  
 ٢٤٩ - احكام اعرابها  
 ٢٤١٠ - المطابقة بين الموضع والمحمول  
 ٢٤١١ - المطابقة بين المحمول والموضع  
 ٢٤١٢ - متعلقة الظرف وحروف  
 ٢٤١٣ - متعلقة الفظوف وحروف الانسافة  
 ٢٤١٤ - الانسافة  
 ٢٤١٥ - الفضمير  
 ٢٤١٦ - التكملة  
 ٢٤١٧ - اغراض التكملة  
 ٢٤١٨ - الاساليب  
 ٢٤١٩ - ملاحظات المؤلف على  
 ٢٤٢٠ - الامتناع بما يتوقف تائيته على  
 ٢٤٢١ - الاقتراءات  
 ٢٤٢٢ - السماع

ملاحظة : طبعت أبحاث : القياس في اللغة العربية - حياة اللغة العربية - الامانع بما يتوافق تائياً على السمع، طبعتها الاولى في كتب منفردة ، أما بقية الواضيع فقد جمعت من مجلة «المهاداة الإسلامية » التي كان يصدرها المؤلف بالقاهرة .

\* \* \*

## الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦	٢١	أولوا	أولوا
٢٠	١	آنوا	آنوا
٣٤	٦	صلى الله عليه وسلم	(ص)
٤٥	٢	أو	أن
٥٧	١٤	المتعدي	المتعدي
٦٠	٦	خلسة	خلسة
٦٢	٩	عليه	عليه
٦٢	١٣	فعال (٢)	فعال (١)
٨٩	٣	لو مان	لومان
١٢٣	٤	سقط سهواً ما يلي : وان وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع، فسلمه لهم اجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيف ألسنتهم عن القصد فيحرفون ٠٠٠	
١٣٢	٩	اللوزينج	اللوزينج
١٤٤	١٠	فأنا	فأنا
١٤٥	٦	المؤثر	المؤثر
١٥١	١٤	أعضاءهم	أعضاءهم
١٥٢	١	—	—
١٥٣	١٧	إن نزلناه	إن نزلناه

السنة	٤	١٦٠
استطاع	٥	١٦٢
سلوك	١٠	١٦٤
بابن الصائم <sup>(٢)</sup>	٣	١٦٨
بابي حيـان <sup>(١)</sup>	٤	١٦٨
بابن مالـك <sup>(١)</sup>	١٥	١٦٨
بابن هـشـام <sup>(٢)</sup>	١٩	١٦٨
ابن	٦	١٧٦
المـلـمـ	٤١	١٧٧
الـسـتـة	١٩	١٧٨
الـشـرـطـيـة	٢٣	١٨٧
الـلـغـة	١٨	٢٣٣
وـابـدـاء	١٢	٢٤٥
تـكـلـمـة	١	٢٥٧
تـكـمـلـةـةـ	٠٠	وـتـكـرـرـتـ
الـخـطـيـئـةـ	ـعـدـمـرـاتـ	ـفـيـقـسـ
الـصـفـحـةـ	ـ٠ـ	
تعـالـى	٢٢	٢٦٦
الـاـصـرـاسـ	١٢	٢٧٠

وهـنـاكـ بـعـضـ الـأـخـطـاءـ الطـفـيـفـةـ التـيـ لـاـ تـغـيـبـ عـلـىـ القـارـيـءـ

\* \* \*

مـلـاـحـظـةـ :ـ نـقـلـنـاـ بـحـثـ «ـ حـيـاةـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ »ـ كـمـاـ هـوـ فـيـ الأـصـلـ المـطـبـوـعـ

عـامـ ١٩٠٩ـ مـيـلـادـيـ

كتب للمؤلف

---

- ١ - التفسير
- ٢ - رسائل الاصلاح
- ٣ - الشريعة الاسلامية
- ٤ - محاضرات
- ٥ - الخيال في الشعر العربي
- ٦ - تراجم الرجال
- ٧ - الدعوة الى الاصلاح
- ٨ - هدى ونور
- ٩ - السعادة العظمى
- ١٠ - خواطر الحياة (ديوان شعر)
- ١١ - نقض كتاب في الشعر الجاهلي
- ١٢ - نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم

---

# المكتب الإسلامي

لطباعة ونشر

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

دمشق - حلبوني • ص • ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧

يقوم بشراء وبيع الكتب القديمة والمخطوطة

يصدر قريباً

- ١ - مشكاة المصايح للخطيب التبريزى بتحقيق وتعليق المحدث الشيخ ناصر الدين الألبانى
- ٢ - ارواء الغليل في تخریج أحادیث منار السبيل تأليف المحدث الشيخ ناصر الدين الألبانى
- ٣ - شرح ثلاثيات الإمام أحمد بن حنبل للسفاريني

تطلب منه مؤلفات

المحدث الشيخ ناصر الدين الألبانى

١ - صفة صلاة النبي (ص)	٥ - صلاة التراویح
٢ - آداب الرفاف	٦ - صلاة العيدین
٣ - حجۃ النبي صلى الله عليه وسلم	٧ - تحذیر الساجد
٤ - حجاب المرأة المسلمة	٨ - الأحادیث الضعیفة وال موضوعة
٩ - تصحیح حديث افطار الصائم قبل سفره بعد الفجر	

# مكتبة دار الفتح

مكتبة دار الفتح  
الطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع سعد الله الجابري - بناية المولوية  
ص ٢٥٠ - هاتف (١٦٦٦٢) - ص ٢٧٥

تقديم :

عموم أصناف القرطاسية والورق والكتب العلمية والادبية

وقد صدر عنها :

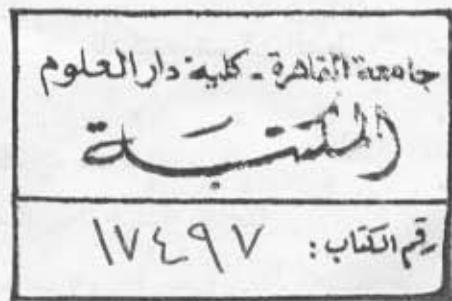
## العنوان

٣٠٠	للاستاذ علي الطنطاوي	مقالات في كلامات
٣٠٠	»     »     »	من حديث النفس
٢٨٥٠	للدكتور شوكت الشطي	الاسلام والطب وشرحه
٥٠٠	»     »     »	تاريخ طبقات الأطباء
٥٠٠	»     »     »	تاريخ الطب قبل الاسلام
٥٠٠	»     »     »	»     عند العرب
٥٠٠	»     »     »	كتاب النظافة والحركة وآثرها
١٥٠	»     »     »	»     المسكرات ومضارها
١٥٠	للاستاذ بشير العوف	كيف غالب الموت



تم طبعه بعون الله وفضله

يوم الخميس في ١٢ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق لـ ٧ تموز سنة ١٩٦٠ م



ناصيف